

الفصل الأول

المقدمة والدراسات السابقة

في هذا الفصل سنستعرض المقدمة بالإضافة إلي الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الطلب علي الودائع المصرفية في السودان وسنركز علي الفترة من العام 1980م وحتى العام 2013 م .

المبحث الأول

المقدمة

تعتبر الودائع المصرفية من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية والتي تحرص علي تنميتها ، فالودائع المصرفية وخاصة الودائع غير الجارية هي التي تحدد قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التجارية والصناعية ، ولذلك فإن القدرة التمويلية للمصارف تتحدد بالودائع غير الجارية ، وتنبع أهمية الودائع المصرفية من أهمية الدور الذي تقوم به المصارف التجارية وذلك بتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة . فحجم الودائع المصرفية هو الذي يلعب الدور الأساسي في عملية التمويل وتحديد الموارد المتاحة للإستثمار ومدى تأثيرها في النشاط الإقتصادي وذلك للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك يسعى الجهاز المصرفي لتنمية وإستقطاب الودائع المصرفية ، حيث أن زيادة حجم الودائع يعالج مشكلة السيولة ويزيد من حجم التمويل المصرفي وذلك من خلال إتباع سياسات فعالة لزيادة حجم الودائع المصرفية ومن ثم تعبئة الموارد للإستثمار لتحقيق معدلات عالية من الإنتاج والإنتاجية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

مشكلة البحث :

تعاني المصارف السودانية من تحديات كبيرة فيما يتعلق بإستقطاب مدخرات الأفراد والمؤسسات والشركات وبالتالي فهي تعاني من مشكلة جذب الودائع المصرفية في ظل وجود معوقات تحول دون ذلك ممثلة في عدة أسباب منها إرتفاع تكلفة الخدمات المصرفية وعدم الإهتمام بالتسويق المصرفي بالإضافة إلي ثقافة ووعي بعض المجتمعات . وتنبع مشكلة البحث من معرفة العوامل المحددة للطلب علي الودائع المصرفية عبر الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ماهي العوامل المحددة للطلب علي الودائع المصرفية ؟ .
- ما هي أفضل طريقة لتقدير دالة الطلب علي الودائع المصرفية ؟ .
- كيف يمكن أن تنتبأ بدالة الطلب علي الودائع المصرفية عبر محدداته ؟ .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي إيجاد النموذج الأمثل لتقدير دالة الطلب علي الودائع المصرفية والوصول إلي توصيات فيما يتعلق بجذب الودائع المصرفية تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية في السودان .

أهمية البحث :

تأتى أهمية هذا البحث من خلال أهمية الطلب علي الودائع المصرفية للإقتصاد الكلي ولندرة البحوث في هذا الجانب في المكتبات السودانية .

فرضيات البحث :

هنالك علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والدخل القومي .
هنالك علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والتمويل المصرفي .
هنالك علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والكثافة المصرفية .
هنالك علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والوعي المصرفي .
هنالك علاقة عكسية بين الطلب علي الودائع المصرفية والتضخم .
هنالك علاقة عكسية بين الطلب علي الودائع المصرفية وتكلفة التمويل (هوامش المراجحات) .
هنالك علاقة عكسية بين الطلب علي الودائع المصرفية وعائد الاوراق المالية .

منهجية البحث:

تقوم منهجية البحث علي المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلي منهجية الاقتصاد القياسي في تحليل متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة 1980 وحتى 2013 م .

حدود البحث :

السودان في الفترة من 1980م إلي 2013م .

مصادر البيانات :

مصادر ثانوية وتشمل المراجع ، رسائل الماجستير والدكتوراة ، تقارير
ومنشورات بنك السودان المركزي ، والجهاز المركزي للإحصاء و الإنترنت .

هيكل البحث : يتكون البحث من أربعة فصول :

يحتوي الفصل الأول علي المقدمة والدراسات السابقة بينما يصف الفصل
الثاني الإطار النظري للدراسة حيث نتعرف علي محددات الطلب على الودائع
المصرفية من الناحية النظرية ويستعرض الفصل الثالث الطلب علي الودائع
المصرفية في السودان في الفترة من 1980 م الى 2013 م ويتناول الفصل الرابع
الدراسة التحليلية لتقدير نموذج الطلب علي الودائع المصرفية في السودان في
الفترة من 1980 م وحتى 2013 م وأخيراً الخاتمة نستعرض فيها مناقشة الفرضيات
والنتائج والتوصيات .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-دراسة إبراهيم أحمد عبد المطلب (2007) : بعنوان سياسة إستقطاب الودائع
وأثرها علي نوع وحجم التمويل المصرفي - دراسة حالة المصارف السودانية
للفترة من 1995-2004 م .

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الودائع بالمصارف أدي إلي ضعف التمويل
المقدم من تلك المصارف ، مما أدي لتعطيل المشروعات الإقتصادية والإجتماعية
والتنموية المختلفة في البلاد.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج والتوصيات التالية :

ففي جانب النتائج نجد ضعف الوعي المصرفي وقلّة إنتشار الفروع بالمناطق
الريفية ، حيث تتمركز معظم الفروع بولاية الخرطوم وبعض المدن الكبرى
بالولايات المختلفة . وإرتفاع نسبة الودائع الجارية لإجمالي تركيبة الموارد

بالمصارف التجارية ، حيث أن المصارف فشلت في إستقطاب الودائع الإستثمارية التي تعطي المصارف حرية أوسع في إستخدامها، بالإضافة إلي عجز المصارف السودانية عن منح التمويل طويل الأجل بسبب إعتقادها علي موارد قصيرة الأجل إذ نجد أن الودائع الجارية - الودائع تحت الطلب - تمثل نسبة عالية من موارد المصارف وهي موارد بطبيعتها معرضة للسحب في أي وقت ولا تعطي المصارف حرية في توظيفها. أما أبرز التوصيات تمثلت في توشي العدالة في التوزيع الجغرافي للمصارف السودانية بحيث توضع تنمية الولايات الفقيرة في الإعتبار. والعمل علي تغيير تركيبة الودائع بالمصارف لصالح الودائع الإستثمارية حيث تعتبر هي الودائع الأكثر نفعاً للمصارف وذلك بتشجيع أصحاب الودائع الاستثمارية لإيداع أموالهم بالمصارف عن طريق دفع عوائد مرتفعة لودائعهم . وكذلك تدريب العاملين بقسم الإستثمار علي إعداد دراسات الجدوي وتأهيلهم بالدورات التدريبية في الداخل والخارج لإكسابهم المهارة حتي يتمكنوا من تقييم الدراسات المقدمة من العملاء تقيماً سليماً وعلمياً عند تصديق التمويل .

2-دراسة أبوبكر آدم موسي نمر(2009) : بعنوان تقدير محددات الطلب علي الودائع المصرفية في الفترة 1975م - 2005 م

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد محددات الطلب علي الودائع المصرفية في السودان والطريقة المثلي لتقديرها وإتجاه العلاقة والإستشراف بتلك المحددات في المستقبل . وقد كان من أهم نتائج الدراسة الآتي: ضعف الموارد الذاتية للمصارف التجارية لأنها تتكون من موارد ضئيلة مقارنة بالودائع المصرفية مما يجعل البنوك التجارية تعمل من أجل الربح فقط. بالإضافة إلي أن الدخل المتاح له تأثير إيجابي علي الودائع المصرفية مما يؤكد فرضية نظرية الدخل النسبي . وكذلك العلاقة بين التمويل والودائع المصرفية موجبة مما يؤكد فرضية الدراسة التي تقول إن زيادة التمويل يؤدي إلي زيادة الودائع المصرفية . أما توصيات الدراسة فتمثلت في: تنمية الموارد الخاصة بالمصارف التجارية وذلك عبر زيادة مواردها الذاتية والخارجية وذلك بتنمية الموارد الإقتصادية والمفاهيم الإجتماعية والثقافية . وكذلك ضرورة الإستشراف عن المستقبل بواسطة نماذج قياسية تكون ذات جدوي من حيث المضمون والفائدة العلمية والعملية .بالإضافة إلي ضرورة التنسيق بين الوحدات الإقتصادية في تنفيذ السياسات المالية والنقدية نسبة لتشابك العلاقات الإقتصادية .

3-دراسة رفوة حسن عطية محمد(2009) : بعنوان مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان للفترة من 1970م - 2007 م .

تمثلت مشكلة الدراسة في صياغة نموذج قياسي للطلب علي الودائع المصرفية خالي من المشاكل القياسية - مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بين

المتغيرات الإقتصادية - . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد تم إستبعاد عدد من المتغيرات المستقلة لعدم مطابقتها لمنطوق النظرية الإقتصادية غير المعنوية ، وتبين أن أهم متغيرين مؤثرين في النموذج هما عرض النقود وحجم الإئتمان المصرفي حيث إجتازا كل الاختبارات الإقتصادية والإحصائية . أضف إلى ذلك إن الطلب علي الودائع المصرفية يمكن تمثيله بنموذج قياسي - يتضمن حجم الطلب علي الودائع المصرفية كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، سعر الصرف ، حجم الائتمان المصرفي ، وعرض النقود . وكذلك عند تقدير النموذج الخطي للطلب علي الودائع المصرفية بطريقة المربعات الصغرى العادية كشفت نتائج التحليل أن كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف غير معنوية إحصائياً ، كما إن كل المتغيرات المضمنة في النموذج مطابقة لمنطوق النظرية الإقتصادية فيما عدا التضخم . أما توصيات الدراسة فكانت كما يلي : الدراسات القياسية مهمة لأنه بإمكانها تعيين أهمية كل متغير ، كما بإمكانها إكتشاف أي مشكلة نتيجة للتطور في الدراسات . وكذلك ضرورة توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات الإقتصادية يراعي فيها الدقة لإستخدامها في الدراسات . بالإضافة إلى إن اقتصادات الدول هي التي تحدد العوامل المؤثرة في نماذجها ، فدالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان تختلف عنها في الدول الأخرى .

4-دراسة منال حبيب عبد المطلب (2000) : بعنوان دالة الطلب علي التمويل المصرفي - دراسة قياسية في الفترة من 1994م- 1999م .
تناقش الدراسة حالة الارتباط الخطي المتعدد ، وتم اختيار دالة الطلب علي التمويل المصرفي والعوامل المرتبطة بالدالة واستعراض لطرق الكشف والمعالجة لحالة الارتباط الخطي المتعدد .

وبعد التحليل توصلت الدراسة للنتائج التالية : فقد تم استعراض البحث عن حالة الارتباط الخطي المتعدد واختبار وجوده بين العوامل المستقلة المكونة لدالة الطلب على التمويل المصرفي وذلك بإجراء انحدار لكل متغير مستقل مع المتغير التابع بصورة مبسطة في أربعة نماذج قياسية .وقد وجد أن المتغيرات المستقلة لدالة التمويل المصرفي هي : نسبة هامش المراهجة ، نسبة المشاركة ، معدل التضخم ، والعجز الكلي للقطاع لحكومي .وإن نسبة هامش المراهجة هو أكثر متغير مؤثر في الدالة حيث إنه يفسر التغيرات التي تحدث في الطلب على التمويل المصرفي بنسبة كبيرة نظراً لأن صيغة المراهجة هي من أكثر الصيغ استخداماً ومرد ذلك الى فاعليتها بالنسبة للطرفين ولقلة مخاطرها للمصارف . وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها : الاهتمام من قبل الجميع بالبيانات التي هي أساس الدراسات والبحوث وهي الركيزة للتخطيط وإن الدراسات القياسية تمثل محوراً مهماً في دراسة الوضع الحالي وتقييم التجارب والتنبؤ

بالنتائج المستقبلية فى كل القطاعات المختلفة لذلك لابد من الاهتمام بها.بالإضافة إلى استخدام جميع صيغ التمويل الإسلامية لتطوير العمل المصرفى

ويأتى هذا البحث كإضافة للبحوث السابقة حيث تناول بأسهاب المشاكل الحقيقية التى تواجه صناع القرار فى السودان فى كيفية جذب المدخرات الى داخل الجهاز المصرفى وكذلك يأتى الاختلاف ايضاً فى المتغيرات التفسيرية حيث اعتمد هذا البحث على متغيرات جديدة تستخدم لأول مرة وهى ذات تأثير حقيقى على دالة الطلب على الودائع المصرفية كالكثافة المصرفية والموعى المصرفى وعائد الاوراق المالية ، الا أن الاخير لم يتم اختباره فى النموذج نسبة لعدم توفر البيانات له فى مطلع التسعينات ، حيث كان يسمى بسعر الفائدة على السندات الحكومية فى الفترة الاولى ما قبل تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان فى أواخر العام 1983م بعد أسلمة الجهاز المصرفى ألغى التعامل بسعر الفائدة وتم إيقاف السندات الحكومية بأسعار الفائدة إلى أن أنشأ سوق الخرطوم للاوراق المالية فى العام 1994م وبدأت أول عائد علي الاصدارات فى العام 2000م .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

وستتناول في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة حيث سنتعرف فيه علي مفهوم الودائع المصرفية والإستراتيجيات التي تستخدمها المصارف في جذب الودائع المصرفية ، بالإضافة الي العوامل الاساسية المحددة للطلب علي الودائع المصرفية ، وأخيراً نستعرض مفهوم التكامل المشترك .

المبحث الأول

مفهوم الودائع المصرفية

مفهوم الودائع المصرفية

يعرض البنك في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لعملياته مجموعة متنوعة من الودائع للأفراد، رجال الاعمال ، الحكومة والقطاع العام ، المؤسسات المالية ، والبنوك الاخرى . ويتلقى البنك الودائع الحقيقية أي تلك التي تتم في صورة إيداع حقيقي في شكل نقود قانونية ، والتي تنقسم الى ودايع جارية أو حسابات جارية -ودائع تحت الطلب - وودائع الادخار والودائع لأجل أو التي تتمثل في شهادات الإيداع والتي يتم سحبها حسب نوعها وما تم الاتفاق عليه وهناك الودائع الحكومية وودائع القطاع العام والمحليات وحديثاً ودايع المرتبات. فالوديعة هي المبلغ المصرح به بأى عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع عند الطلب او بعد الانذار فى تاريخ استحقاق معين ¹ .

وتعتبر وظيفة قبول الودائع واستثمارها من خلال عمليات التمويل للآخرين من أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف ، بل أن السمة الأساسية للمصرف التجاري هي " قدرته على تكوين الائتمان وإحداثه وإضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول وهي النقود التي تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع ² .

تعريف الودائع المصرفية

الوديعة اصطلاحاً

¹ فلاح حسن عدوى الحسيفى ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدورى ، إدارة البنوك مختل كفي وإستراتيجي معصر ، عمل نثار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2000 م ، ص 105

² الصتر ، محمد باقر ، البنك اللاربوي في الإسلام ، دار التعارف ، 1978 م ص ص 83-84

هي المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض³ أو هي المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ⁴ ويطلق التعريف على العين المودعة ذاتها وعلى العقد المنظم للإيداع .

أما من الناحية الاقتصادية فالإيداع يطلق على مظاهر وأشكال متعددة وتعرف الوديعة المصرفية بأنها " هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساوٍ لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها⁵ وعرفها الصدر بقوله " تعتبر الوديعة بمختلف أشكالها في مفهوم البنوك الربوية إنها عبارة عن مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع فينشئ وديعة تحت الطلب أو لأجل محدد اتفاقاً ويترتب عليه من ناحية المصرف الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره أو عند الطلب أو بعد أجل.⁶

أنواع الودائع المصرفية

تعتبر الودائع المصرفية من ابرز مصادر التمويل للمصارف وهى بشقيها المحلي والاجنبي تشكل المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية ولا يقتصر قبول المصارف للودائع الجارية فقط بل يتعداه الى قبول انواع اخرى من الودائع ، ويمكن تصنيف الودائع الى معايير مختلفة مثل : معيار الزمن ، ومعيار المصدر، ومعيار النشاط ، ومعيار المنشأ .

المعيار الأول : الودائع حسب معيار الزمن

هنالك ثلاث أنواع رئيسية للودائع من هذا النوع :

ودائع تحت الطلب وهي الودائع الجارية ، الودائع لأجل ، وودائع التوفير أو ودائع الإدخار

1- الودائع تحت الطلب

وهي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويلتزم الأخير بدفعها لهم متى ما دعت الحاجة لسحبها⁷ ، أو هي الودائع النقدية التي يستلمها البنك على أساس تفويضه باستعمالها وله ثمنها وعليه فرقها ودون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع⁸ ، ويحتفظ الأشخاص بمبالغهم النقدية بهذه

³ الحسنى ، أحمد بن حسن ، الودائع المصرفية : أنواعها- استخدامها- استثمارها الطبعة الأولى 1999 ص 14

⁴ سليمان ، عبد الفتاح محمد، الودائع النقدية شرعا وقانونا ، الطبعة الأولى 1983 مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ص 14

⁵ الهيتي ، عبد الرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى 1998 ص 258

⁶ محمد باقر الصدر ، البنك الربوي ، مرجع سابق ، ص 83

⁷ الحسنى ، الودائع المصرفية ، مرجع سابق ، ص 70

⁸ البنك العربي الإسلامي الدولي ، عقد التأسيس ص 2

الصورة لدى المصرف بقصد استعمالها في تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات أو أوامر الدفع . ويدفع المودع عمولة للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري تسمى عمولة إدارة الحساب وقد يستوفي البنك مصاريف أخرى إذا قل رصيد الحساب عن مبلغ يحدده .

والمصارف الإسلامية لا تدفع أية أرباح عن المبالغ المودعة من الودائع تحت الطلب ، ويتم الإيداع بالحساب الجاري بأى صورة من صور الإيداع (نقداً ، شيكات أو كمبيالات مخصصة وحديثاً عن طرق الخدمات الالكترونية - صراف آلي ، نقطة بيع ، موبايل مصرفي... الخ) بموجب إيصال موقع عليه ممن لهم حق التوقيع عن المصرف إثباتاً لإيداع الأموال . وبما أن هذه الودائع عرضة للسحب عند الطلب فهي ذات سيولة عالية لذلك فإن طبيعة هذه الإيداعات تقتضي الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها في شكل سيولة لمقابلة السحب غير المشروط منها ولذلك تقل قدرة المصرف علي دفع فوائد لتلك الإيداعات إلا في حالات خاصة⁹

2- الودائع لأجل

وهي من أهم مصادر التمويل بالنسبة للمصارف وتنقسم ألي نوعان :

1-الودائع لأجل والتي تستحق بتواريخ محددة

وتسمى أيضاً ودايع الاستثمار المشترك وهي تلك الودائع التي يهدف أصحابها إلي المشاركة في العمليات الإستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي وذلك بغرض الحصول على عائد وتعتبر هذه الودائع أهم مصدر لموارد المصرف الاسلامي الخارجية والسند الأساسي لعملياته الاستثمارية .وعادة تكون لمدة محددة مقدارها (خمسة عشر يوماً ، ثلاثة اشهر ، ستة اشهر ، او سنة) على انه لا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الاجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلي الإيداع الثابت عندما يجتمع لديهم فائض نقدي لم يتيسر إستثماره ، وما يشجعهم علي الإيداع هو إستعداد المصارف التقليدية لأن تدفع فائدة علي تلك الإيداعات أكبر من الفائدة المدفوعة علي أي نوع آخر من فوائد الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة أكبر في إستثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقاءها تحت تصرفها لفترة الإيداع وبذلك يمكن إستثمارها بالكامل دون إعتبار لعامل السيولة ، وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الإستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع -حسب الاتفاق - وبين التساهل والدفع ، وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بديلين هما : إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد ، أو أن يقترض من المصرف بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من المصرف علي وديعته¹⁰.

⁹ زيد سليم رمضان ، ومحفوظ أحمد جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الارن - عمل ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، 2006 م ص 81
¹⁰ الامين ، حسن عبد الله ، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام ، الطبعة الأولى ص 238

ب- الودائع لأجل والخاضعة لإشعار

ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد ، المؤسسات ، و الهيئات بالمصارف علي أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة محددة - تحدد عند الإيداع - وبالمقابل يدفع المصرف فائدة أو أرباح على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفائدة علي الودائع لأجل . ويلجأ الأفراد والمؤسسات والهيئات لهذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديهم رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة إنتظاراً لفرص الإستثمار ، فالفوائد تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري¹¹ . وعادة ما تستجيب المصارف فى بعض الدول إلي طلبات عملائها لسحب الودائع بإخطار حرصاً علي سمعتها والثقة فيها ، وذلك دون انتظار فترة الإخطار المتفق عليها ، وعادة ما ينظر المصرف لهذا النوع من الموارد علي أنه موارد مستقرة قابلة للتوظيف بما يحقق أكبر عائد ممكن ، مثلها فى ذلك مثل الودائع الآجلة¹² .

3- ودائع التوفير أو ودائع الإيداع

تقوم المصارف بعمليات حسابات التوفير والتي لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراءات التي تتبع في السحب والإيداع وكذلك حجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة حيث تتماشى مع ما يتناسب مع جمهور المودعين في صندوق التوفير .

ومع إن الإيداعات في صندوق التوفير من طبيعة الودائع بإخطار إذ لا يتم السحب من صندوق التوفير بما لا يتجاوز حداً معيناً إلا بعد إخطار المصرف بفترة إلا أن الفائدة التي تدفعها المصارف التقليدية علي ودائع التوفير تكون أعلي من الفائدة علي الأولي لعدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة في حالات التوفير لأن المودعين في هذه الحالة لا يودعون إلا ما تبقى من دخولهم بعد سداد نفقات المعيشة ولذا فإن هذه الحسابات تمتاز بصفاتها الإيداعية وبإستمرار زيادة أرقامها سنة بعد أخرى بالإضافة إلي صغر مبالغها وكبر عدد حساباتها.

¹¹ زياد سليم رمضان ، ومحفوظ احمد جودة ، الاتجاهات المعاصرة فى ادارة البنوك مرجع سابق ص 57

¹² محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلاميه : مغل مقارن ، دار الطباعة الحديثه ، القاهرة، 1987م ، ص 215

وبموجب هذا النوع من الودائع يعطي المتعامل مع المصرف التقليدي دفتر توفير توضح فيه إيداعاته وسحوباته ، وما يستحق له من فائدة على الرصيد فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة فى المصارف وعلى المتعامل ان يحضر معه الدفتر الى المصرف عند اجراء اى معاملة على حسابه ، اذ بدون هذا الدفتر تمتنع المصارف عن تلبية رغباته . ولا تعطى المصارف الاسلامية اى فوائد او ارباح على هذا النوع من الحسابات¹³.

المعيار الثاني : الودائع حسب مصدرها

وفي هذا المعيار فإن الودائع إما أن تكون ودائع محلية ، أو ودائع أجنبية والودائع المحلية : وهى تتكون من ودائع الأفراد المقيمون في القطاعين الخاص والعام وكذلك ودائع البنوك المحلية .

ودائع القطاع الخاص المقيم : وتشمل الأفراد المقيمون والمنشآت الفردية وأصحاب الأعمال والهيئات المحلية والتي لا تهدف إلى الربح مثل النقابات والجمعيات الخيرية والمساجد ... الخ

ودائع القطاع العام : وتشمل ودائع القطاع الحكومى بمختلف منشآته وهذا النوع يمثل ودائع الحكومة المركزية والمحليات والمؤسسات العامة .

ودائع البنوك المحلية : تحتفظ البنوك المحلية بحسابات لدى بعضها البعض ومن هنا جاءت ودائع المصارف المحلية كعنصر هام من عناصر تمويل المصارف التجارية .

الودائع الأجنبية وتتكون من ودائع الأفراد غير المقيمين وودائع البنوك من خارج الدولة .

ودائع البنوك من خارج الدولة : وهى البنوك المراسلة وعادة ما تحتفظ تلك المصارف بارصدة لها من الودائع طرفها .

ودائع الافراد غير المقيمين : وتشمل الافراد بالخارج ويحتفظون بارصدة لهم فى المصارف المحلية

المعيار الثالث :الودائع حسب منشئها

تصنف الودائع حسب معيار المنشأ الى نوعين : ودائع حقيقية وودائع مشتقة .

الودائع الحقيقية :

¹³ محمد سويلم ، محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، مرجع سابق ، ص 219

وهى الودائع الاولية التى تنشأ عن طريق ايداع نقود أو شيكات حقيقية غير وهمية حيث ان المصرف قد قبض اموالاً فعلية من قبل اصحابها .

الودائع المشتقة :

وتسمى كذلك الودائع الائتمانية وهى تلك الودائع التى تخلقها المصارف عن طريق منح القروض وتضاف الى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة ، فالمصارف لا تقرض اموالاً وانما تمنح المقرض حق سحب الشيكات عليه ومن هنا ينشأ للمقرض وديعة بمقدار القرض الذى اقترضه وبالتالي تزيد ودائع المصرف فى نفس الوقت الذى تزيد فيه قروض العملاء . ولذلك تعتبر الودائع المشتقة من اهم انواع الودائع المصرفية .

المعيار الرابع :الودائع حسب حركتها

وهنا يمكن الاشارة الى ان طبيعة الحسابات يمكن ان تكون نشطة او خاملة او مقيدة

فالودائع النشطة هى تلك الحسابات التى يكون رصيدها غير ثابت نسبياً وذلك لكثرة المعاملات فيها من حيث السحب والايدياع . أما الودائع الخاملة فيكون رصيدها ثابتاً نسبياً وغالباً ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية . والودائع المقيدة فهى الاموال التى يودعها الافراد والمؤسسات والهيئات فى حساباتهم لغايات محددة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها لهذه الغايات . فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات او التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف للالتزام ، كاصدار خطابات الضمان او خطابات الاعتماد المستندى او الكفالة أو غيرها من البنود التى تظهر فى الميزانية تحت مسمى الحسابات النظامية .

المبحث الثاني

مفهوم تنمية الودائع المصرفية

تسلك المصارف في الدول المتقدمة طرقاً مختلفة ومتنوعة في سعيها لجذب الودائع المصرفية وتنميتها وذلك باتباع اساليب كثيرة فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن إعطاء فوائد وعوائد عالية على ودائع الاستثمار بشقيها المطلقة والمقيدة الاجنبية منها والمحلية . ومنح التسهيلات الائتمانية . والمحافظة على سمعة البنك ومركزه المالي من حيث السيولة . وتيسير وتسهيل عملية فتح الحسابات باعطاء هدايا. وتنوع الخدمات المصرفية . واستحداث منافذ خدمة متطورة ومتجددة مثل الصرافات الالية ونقاط البيع وخلافه . كذلك تعمل المصارف على زيادة ساعات العمل حتى في الفترات المسائية . كما تتبع طرقاً متطورة في عملية اختيار وتدريب الموظفين ذوي المهارات العالية وذلك لانجاز العمليات باسرع وقت وباقل جهد . وأيضاً تعمل المصارف على الاهتمام ببيئة العمل وتحسينها وذلك لجذب الجمهور . وتفضل الكثير من المصارف اختيار العاملون الذين تتوافر فيهم الاخلاق الحميدة والمظهر الحسن والذين يحسنون التعامل مع الجمهور لان اقبال الجمهور يعتمد على سمعة المصرف ومدى قدرة العاملين على اقناع وخلق انطباع جيد لديهم .

وهناك اساليب اخرى تنتهجها البلدان الاقل نمواً حيث تركز على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور وتعريفه بالخدمات التي يؤديها الجهاز المصرفي خدمة للافراد والاقتصاد القومي بشكل عام ، وذلك عبر تخفيض نسبة الامية المصرفية بينهم . وتشجيع صغار المدخرين على التعامل مع الجهاز المصرفي . بالاضافة الى تسهيل اجراءات فتح الحسابات وعمليات السحب والايذاع . ونشر الخدمات المصرفية في المدن الصغيرة والارياف .

كذلك تسن حكومات الدول القوانين الرادعة لحماية المتعاملين بالشيكات من التلاعب وحماية المصارف من عمليات تزوير الشيكات . ونظراً لان حجم الودائع يتأثر بالوضع الاقتصادي والسياسي ، فان الحكومات في البلدان النامية تعمل على تقوية الثقة بالمستقبل الاقتصادي والسياسي لتلك البلاد وذلك عن طريق ايجاد مشاريع تنمية والعمل على استتباب الامن والطمأنينة بين رعاياها . وكذلك سن قوانين السرية المصرفية لحماية الافراد من تغول الجهات الرقابية بالاضطلاع على حساباتهم المصرفية. بالاضافة الى سن قوانين حماية الودائع من المخاطر وذلك بانشاء صناديق ضمان الودائع المصرفية .

كل ما ذكر اعلاه ينصب على الودائع الخاصة وهى الجزء الاله من مصادر التمويل فى المصرف الا ان هذا لا يعنى انه ليس للودائع العامة نصيب من اهتمام المصارف ، اما على نطاق العالم العربي فتقوم المصارف التجارية باتباع العديد من الاساليب لاستقطاب العملاء وجذب الودائع الا انها تنحصر فى الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما واللوحات الاعلانية والمطبوعات والزيارات المباشرة ، وان الاستخدام الاكثر شيوعاً لهذه الاساليب يختلف من دولة لاخرى بل يختلف من مصرف لاخر داخل الدولة الواحدة حسب فلسفة الدولة والادارة كل على حده ، وهنالك تركيز فى معظم الدول العربية على الصحافة والزيارات المباشرة والتلفزيون . وتبذل المصارف العربية جهودها لجذب الودائع الادخارية وذلك بابتكار اوعية ادخارية جديدة ¹⁴ .

العوامل التي تؤثر في مقدار الودائع :

يتأثر مجموع الودائع بالوضع الاقتصادي العام للدولة ولكن هنالك عوامل محددة تؤثر فى مجموع ودائع القطاع العام ومجموع ودائع القطاع الخاص .

وهنالك جملة من العوامل التى تلعب دورها فى تحديد مجموع ودائع القطاع العام منها : التشريع النقدي للدولة من حيث السماح أو عدم السماح بحفظ الودائع العامة فى المصارف التجارية ، والاجراء الاغلب هو ان لا تسمح الدولة بحفظ اموالها الا فى البنك المركزى لاعتبارات تتعلق بالسياسات النقدية والمالية وسلامة اموال الدولة . وازدهار وتقدم الدولة الاقصادى ، فكلما كان الوضع العام للدولة افضل كلما زادت حجم الودائع فى المصارف والعكس بالعكس وإعتماد السياسات التشجيعية التى ينتهجها البنك المركزى فكلما كانت مرنة وبسيطة كلما زاد طلب الناس على الودائع المصرفية . وحركة الموارد والنفقات الخاصة بالدولة .وتطبيق سياسات إئتمانية مرنة فكلما كانت تصب فى صالح الافراد والمؤسسات والهيئات كان الاقبال اكثر وبالتالي زيادة حجم الودائع المصرفية . وأخيراً مدى انتشار فروع البنك المركزى فى الدولة .

أما العوامل التى تؤثر فى حجم ودائع القطاع الخاص فتتمثل فى مستوى النشاط الاقتصادي العام فكلما كان الوضع الاقتصادي مزدهراً كلما زاد حجم الودائع المصرفية للقطاع الخاص بالاضافى إلى استقرار الاوضاع السياسية والسياسات الاقتصادية ممثلة فى السياسات المالية والنقدية ومدى ثقة الافراد والمؤسسات فى الجهاز المصرفى ، وهل يوفر لهم السرية والامان الكافى بالاضافة إلى الموازع الدينى والعادات والاعراف والتقاليد السائدة فى المجتمع ¹⁵ .

¹⁴ زياد سليم رمضان ، ومحفوظ احمد جودة ، لاتجاهات المعاصرة فى ادارة البنوك ، مرجع سبق ذكره ص 83-83
¹⁵ زياد سليم رمضان ، ومحفوظ احمد جودة ، لاتجاهات المعاصرة فى ادارة البنوك المرجع السابق ص 60

المبحث الثالث

إستراتيجيات جذب الودائع

هنالك إستراتيجيتان أساسيتان لجذب الودائع المصرفية هما : إستراتيجية المنافسة السعرية وإستراتيجية المنافسة غير السعرية .

1- إستراتيجية المنافسة السعرية :

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين فى النظام التقليدى بينما فى النظام الاسلامى تدفع ارباح فقط للودائع الاستثمارية دون غيرها من انواع الودائع . وعلى الرغم من اهمية هذه الاستراتيجية للنشاط الاقتصادى الا ان بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الامر الذى يقلل من دور هذه الاستراتيجية فى جذب الودائع و من اهم اسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتى :-

1- الحد من ارتفاع تكلفة الاموال : حيث تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لأدارتها للحساب الجارى، لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فان ذلك يؤدي الى ارتفاع تكاليف ادارتها , الامر الذى يضطر معه الى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية

للعائد , و التي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف , و عليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الاموال .

2- الحد من زيادة المنافسة الهدامة بين المصارف : ان دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي الى حالة تنافسية بين المصارف فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها املأ في الحصول على حصة مناسبة منها , و هذا يؤدي كذلك الى زيادة تكلفة ادارة تلك الودائع , مما قد يدفع بالمصارف الى استثمار جزء من اموالها في مجالات اكثر مخاطرة , سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف .

3- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض : كذلك قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة, و الذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها , فتتأثر بالتالي عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , في حين ان عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الاموال , الامر الذي يشجع المصارف على تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للزبائن , و التي لها تأثيرات ايجابية على عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد المعني .

4- الحد من هجرة الاموال من المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة : تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة , ذات الانشطة التجارية و الاقتصادية المتنوعة بفرص اكبر , مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة , و عليه فاذا سمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية , فأن المصارف في المدن الكبيرة تكون اكثر قدرة و استعداداً لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف التي تتركز في المدن الصغيرة , و هذا يعني ان المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع , في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها مما سيؤثر على التنمية الاقتصادية فيها .

2- إستراتيجية المنافسة غير السعرية :

تقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم تقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية ، فهى تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ومن اهم الخدمات المصرفية التي يمكن ان تعتمد عليها المصارف في جذب المزيد من الودائع ما يأتي: -

- 1- تحصيل مستحقات العملاء
 - 2- سداد المدفوعات نيابة عن العملاء
 - 3- استحداث خدمات مصرفية جديدة كخدمات الانترنت والموبايل المصرفي والتجارة الالكترونية
 - 4- استحداث انواع جديدة ومبتكرة من الودائع
 - 5- سرعة اداء الخدمة
 - 6- خدمات تفضيلية للعملاء
 - 7- فتح منافذ جديدة ومتطورة لتقديم الخدمة كالصرافات الالية ونقاط البيع
- دور الودائع المصرفية فى النشاط الاقتصادى :**

يلعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً ومهماً فى النشاط الاقتصادي محلياً وعالمياً ، حيث تلعب المصارف التجارية دور الوسيط بين المودع والمقرض اذ انها تقوم بتجميع الودائع باشكالها المختلفة (الودائع الجارية ، الودائع لاجل ، وودائع الادخار) وتدفع بها الى مجالات الاستثمار المختلفة فى صورة قرض تمنحها الى المستثمرين ، ومن المعروف ان الودائع تحت الطلب لا تدفع المصارف عنها فى الغالب فؤائد ويجرى السحب منها بواسطة الصكوك المصرفية أو اوامر الدفع الخطية ، اما الودائع لاجل وودائع الادخار فهى تدر على اصحابها فؤائد وعؤائد ويتم السحب منها عن طريق اشعار خاص بالسحب فى حالة الودائع لاجل ، وبلوائج دفاتر وودائع التوفير فى حالة وودائع الادخار¹⁶ ، وتعتبر وظيفة قبول الودائع واستثمارها من خلال عمليات الاقراض للآخرين من اهم الوظائف التى يقوم بها المصرف ، بل ان السمة الاساسية للمصرف التجاري هى قدرته على تكوين الائتمان واحداثه وايضاة نقود جديدة الى النقد المتداول وهى النقود التى تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع .

والودائع المصرفية هى الوعاء الذى يجمع مدخرات الامة ويوظفها وينظم الاستفادة منها من خلال المؤسسات المالية الاسلامية وعلى رأسها المصارف الاسلامية التى بدأت تشق طريقها بنجاح فى هذا السبيل وتنافس المصارف

¹⁶ صالح الامين الارباح ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، المطبعة الاولى 1991 م ، ص 35

التقليدية فى هذا الدور وتقوم بالاستثمار وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية التى تتميز باخلاقياتها فى بناء المجتمع وتقويته ونظرتها الى المال على اساس انه خادم للانسان وللقيم السامية ووظيفته تنمية البشرية وخدمتها وليس هدفاً بحد ذاته ، وانما له وظيفة اجتماعية وجماعية لصالح عموم افراد المجتمع فى اطار توازن دقيق بين حفظ الملكية الفردية وحقوق التصرف وبين حقوق الجماعة . كما ان مقتضيات التنمية الحصول على الموارد المالية اللازمة لها فهى تحتاج اضافة الى العملات الاجنبية الى موارد نقدية داخلية مصدرها الاساسى مدخرات المجتمع وهنا تبرز مهمة الجهاز المصرفى اذ يقوم بتجميع تلك المدخرات التى لا يستثمرها اصحابها مباشرة فى عمليات الانتاج ثم يوجهها الى اوجه النشاط الاقتصادى المرغوب بها.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف بالدرجة الاولى على تكوين الادخار وتجميعه فيما يعرف بالتكوين الرأسمالى ، وعدم وجود جهاز مصرفى يضعف هذه الناحية ويقلل من فرص الادخار لدى الافراد وبالتالي يضعف مقدرة الامم على حشد الارصدة وتجميع الموارد المتاحة لتمويل الاستثمارات لاحداث التنمية المطلوبة .

أما فيما يتعلق باستثمار المدخرات وتوجيهها من قبل المصارف فان هذه الوظيفة مهمة ومفيدة بطبيعة آجال هذه الودائع اذ ان السمات الرئيسية للمصارف التجارية المحافظة على السيولة باستمرار ولمواجهة طلبات مودعيها لهذا فانها توظف ودائعها فى اعتمادات قصيرة الاجل كما تقوم المصارف بدور الوسيط بين المقرضين والمقترضين فتجمع المدخرات من الذين لا يستطيعون استثمار اموالهم لتقرضها للذين تنقصهم هذه الاموال .

ولكيما تتحقق التنمية الاقتصادية لا بد لها من توافر الموارد المالية الكافية ويكون هذا من خلال تحقيق معدلات نمو عالية فى عملية التكوين الراسمالي ويكون هذا من خلال توفير تمويل لموارد خارجية أو داخلية كادخارات الافراد الاختيارية والتى تتحول مع الزمن الى مشاريع انتاجية وبيع استثمارية ، وكلما زادت المدخرات ووجهت الى الاستثمار المنتج ، كلما زاد معدل التكوين الرأسمالى ، لذلك لا بد من توفير قنوات ووسائل يمكن من خلالها تسهيل تدفق الاموال الفائضة لدى الفئات المدخرة ، ومن هذه الوسائل الجهاز المصرفى . لكن ذلك لا يحدث فى البلدان النامية لان المصارف التجارية فى البلدان النامية تركز جهودها فى منح القروض التجارية قصيرة الاجل مع إهمالها جانب التمويل الصناعى والزراعي طويل الاجل والذي هو عماد التنمية الاقتصادية¹⁷.

¹⁷ محمد عمر الحاجى ، تأثير الودائع المصرفية فى النشاط الاقتصادى ، مجلة المستثمر العدد 91 ، الكويت 2012mosgcc.com-01-25

المبحث الرابع

محددات الطلب علي الودائع المصرفية

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب علي الودائع المصرفية نذكر منها الآتي :

1-الدخل القومي :

يعرف الدخل القومي بالنسبة للفرد بانه مقدار (مكاسبه) من الخدمات الانتاجية التي تؤدي في الفترة الجارية بواسطته شخصياً او بواسطة املاكه ، والدخل القومي ليس اكثر من مجموع الدخول الفردية¹⁸. فالدخل القومي هو مجموع الآتي : الاجور والمرتبات والعمولات والمكافآت والاشكال الاخرى لمكاسب العاملين ، وصافي الدخل من الايجارات والاتاوات ، ودخل الفائدة ، وأرباح الشركات المساهمة وشركات الاشخاص والملكيات الفردية¹⁹.

وهناك علاقة بين الدخل القومي والنتاج القومي ، اذ ان الناتج القومي هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها والتي تنتج في بلد

¹⁸ عبد العظيم سليمان المهمل ، مبادئ الاقتصاد ، مطبعة لوى ، الخرطوم ، الطبعة الثانية 2009 م ص 316

¹⁹ المرجع نفسه ص 317

معين خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة والمفروض ان الدخل القومى لاقتصاد ما يكون مساوياً فى الحجم لاجمالى ناتج القومى حسب العلاقة التالية:

اجمالى الناتج القومى ناقصاً مخصصات اهلاك راس المال = صافى الناتج القومى ناقصاً الضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال ناقصاً المدفوعات التحويلية لقطاع الاعمال ناقصاً فائض المشروعات الحكومية مخصوماً منه الاعانات الحكومية = الدخل القومى .

وهناك مفهومين مرتبطان بالدخل القومى هما : الدخل الشخصى والدخل الممكن التصرف فيه

فالدخل الشخصى هو الدخل المستلم من اى مصدر بما فى ذلك المدفوعات التحويلية قبل دفع ضرائب الدخل الشخصية .

اي ان :

الدخل الشخصى = الدخل القومى - اقساط الزامية مختلفة - ضرائب ارباح الشركات - ارباح محتجزة + مدفوعات الاعانات الشخصية .

اما الدخل الممكن التصرف فيه فهو الدخل الشخصى بعد دفع ضرائب الدخل الشخصية .

اي ان :

الدخل المتاح للتصرف = الدخل الشخصى - الضرائب المباشرة على الدخل .

والدخل الممكن التصرف فيه هو الرقم الذى يمكن للمستهلكين التصرف فيه بحرية من حيث الانفاق والادخار ، وهو رقم مهم بالنسبة للجهاز المصرفى ولتجار التجزئة وصناع السلع الاستهلاكية حيث انه يوضح حجم الاستهلاك والادخار ، فكلما كان الدخل الممكن التصرف فيه آخذاً فى الارتفاع فان معظم المؤسسات يمكن ان تتوقع تزايداً فى منتجاتها .

ويقاس الدخل القومى بثلاثة طرق²⁰ :

1- اجمالى الناتج المحلى : ويقصد به قيمة كافة السلع والخدمات (بسعر السوق) التى اشتركت عناصر الانتاج المحلية فى انتاجها فى خلال فترة معينة بهدف اشباع حاجات المجتمع ، ومن الناحية الاقتصادية فان مفهوم اجمالى الناتج المحلى يعنى ايضاً الدخل العائد من الانتاج الكلى . وقيمة الناتج

²⁰ المرجع السابق ص 320-322

المحلى مضافاً اليها صافى الدخل العائد من الاستثمارات من الخارج تساوى اجمالى الناتج القومى . وهنالك صعوبة فى قياس اجمالى الناتج القومى الاجمالى وهى تتعلق بالسعر الذى سيتم به تقييم المنتجات المحلية المختلفة ، اذ ان هنالك سعران :

الاول : سعر السوق : وهو الذى يتحدد بقوى العرض والطلب

الثانى : سعر التكلفة : ويقاس عن طريق متوسط تكلفة انتاج الوحدة الواحدة ويعتبر سعر التكلفة هو الاصدق لانه يعكس القيم الحقيقية لعناصر الانتاج التى استخدمت فى انتاج السلع والخدمات المختلفة . وبالتالي فان الدخل القومى يساوى مجموع القيم المضافة لكافة القطاعات ، فالقيم المضافة تعتبر المقياس الحقيقى لمستوى النشاط الانتاجى للمشروعات والقطاعات المختلفة لانها تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات التى تم انتاجها بالفعل .

وللحصول على الدخل القومى يجب كذلك ابعاد الاهلاكات من القيم المضافة لانها تمثل التآكل الذى اصاب جزءاً من راس المال المستخدم فى العملية الانتاجية وعليه تصيح المعادلة كالتى :

صافى القيمة المضافة (بسر التكلفة) = اجمالى القيمة المضافة - قيمة الاهلاكات
- اجمالى الناتج القومى

أو بطريقة أخرى

صافى الناتج القومى = اجمالى الناتج القومى - الاهلاكات

اي ان صافى الناتج القومى = صافى القيمة المضافة

الدخل القومى = قيمة الناتج المحلى - قيم مستلزمات الانتاج

للحصول على القيمة المضافة - قيمة الاهلاكات لرأس المال للحصول على الناتج الصافى - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج للحصول على اجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة .

2- الانفاق الكلى : واساس هذا المقياس ان المبالغ التى تنفق على السلع والخدمات تعود لعناصر الانتاج التى اشتركت فى انتاجها ويشمل الانفاق الكلى : الانفاق الحكومى على السلع والخدمات والانفاق الاستثمارى واجمالى الانفاق وقيمة الصادرات وخصم قيمة الواردات وخصم الضرائب غير المباشرة والاعانات .

3- عوائد عناصر الانتاج : فى هذه الطريقة يمكن ان يقاس الدخل القومي من خلال الدخل الذى اكتسبته عناصر الانتاج المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . ان مجموع دخول عناصر الانتاج يساوى الدخل القومى ويشمل ذلك : دخل العاملين ودخل اصحاب العمل والدخل من ايجارات الارض (الريع) والفائدة على رأس المال والريح (للمنظمة) ومجمل فائض عائدات المؤسسات العامة ومجمل ارباح الشركات واجمالى الدخل المحلى قبل خصم الاهلاكات والاهلاكات واجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة .

ويؤثر الدخل القومي على الودائع المصرفية تأثيراً مباشراً فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومى كلما زاد نصيبه من الودائع المصرفية والعكس بالعكس . وبالتالي فالانخفاض فى الطلب على الودائع المصرفية برغم ارتفاع الدخل لدى الافراد يعنى ضعف دور الجهاز المصرفى فى تحفيز الافراد لهذا المنتج . كما ان الانخفاض فيه يعكس النمط الاستهلاكى للافراد .

2- التضخم :

يعرف التضخم على انه الارتفاع المتواصل فى الاسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلى على العرض الكلى ، او زيادة كمية النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات ويؤثر ذلك فى مستوى العمالة العامة او الدخل القومى الحقيقى ²¹ .

وينقسم التضخم تبعاً للعوامل المسببة له إلى :

- 1- تضخم الطلب ويسمى ايضا جذب الطلب : وهو التضخم الذى ينشأ عن زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى عبر مستوى العمالة الكاملة ، فكأن الطلب على المنتجات يجذب الاسعار اليه عند مستويات اكثر ارتفاعاً . واسباب هذا النوع متعددة من بينها زيادة الانفاق الكلى باقسامه المختلفة (استهلاكى ، استثمارى ، حكومى) ، أو حدوث زيادة كبيرة مفاجئة فى الصادرات تستمر فترة طويلة ، أو ارتفاع الاسعار الناشئ عن الزيادة فى الاجور والمرتبات والتكاليف وتستمر هذه الزيادات المتتالية فى الاسعار والاجور والمرتبات والتكاليف مؤدية الى تفاقم مشكلة التضخم .
- 2- تضخم دفع التكاليف : وهنا تعتمد عوامل الانتاج الى زيادة حصتها من الناتج الكلى عن طريق رفع اسعارها ، وعليه فانه ينظر الى الزيادة فى السعر كنتيجة لزيادة فى تكاليف عوامل الانتاج ²² ، وهنالك عدد من العوامل التى تسبب مثل هذا النوع من التضخم :

²¹ المرجع السابق ص 270

²² طارق محمد الرشيد ، المرجع فى لسلسيلت النظرية الاقتصادية ، الخرطوم ، 2010 م ص 181

- ارتفاع معدلات الاجور والرواتب بسبب ما تمارسه نقابات العمال من ضغوط لرفع اللاجور مما يرفع الاسعار فاذا حدث ذلك عاد عمال النقابات باجور اعلى من جديد وهكذا
- ارتفاع اسعار المواد الخام أو المواد الغذائية المستوردة مما يزيد من تكاليف الانتاج وبالتالي الاسعار.
- ارتفاع اسعار السلع المنتجة فى ظل الاحتكار بهدف زيادة الارباح وهو ما يعرف بدفع الارباح

ج - التضخم الركودى : وهو الذى ينشأ عندما يحدث تضخم دفع التكاليف مصحوباً ببطالة وطاقات عاطلة مما يجعل الاقتصاد يعاني من كليهما . وهذا ما حدث فى الدول الرأسمالية وقد ساهم فى هذا النوع من التضخم عوامل أخرى مثل أجهزة الدعاية والاعلان وذلك بتأثيرها فى اذواق المستهلكين وطلباتهم وتوجيهها إلى سلع دون سلع اخرى .

أما أبرز وسائل علاجه : الحد من ارتفاع الاجور وما يتطلبه ذلك التأثير على نقابات العمال التى تتسبب فى هذا الارتفاع المتتالي حدوثه . وكذلك الحد من الارباح الاحتكارية التى تعمل المنشآت الاحتكارية وشبه الاحتكارية على زيادة معدلاتها ولكن الانظمة الرأسمالية تعجز عن ذلك لالتزامها بقوانين الحرية الفردية وعدم التدخل الا بقدر محدود تجيزه الاجهزة التشريعية . وفى الواقع ان هذه الاساليب فى علاج تضخم دفع التكاليف لا تتطلب الحد من الطلب الكلى فى المجتمع لان الحد منه يخفض الدخل القومى ويزيد من البطالة.

وهناك ثلاثة طرق لقياس التضخم حيث تستخدم الارقام القياسية (المتوسطات : الوسط الحسابى ، المنوال ، الوسيط) فهناك الرقم القياسى لاسعار المستهلك ، والرقم القياسى لاسعار المنتج ، والرقم القياسى الضمنى .

والتضخم كظاهرة اقتصادية يعتبر من اكبر المشاكل التى تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على السواء ولكن تختلف اسبابه من دولة لاخرى وكذلك تختلف معدلاته . وتجذب هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين وذلك لما لها من اثار سلبية على كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية .

وللتضخم اثار سلبية واخرى ايجابية حيث تظهر اثاره الايجابية عندما يكون فى حدود معقولة مؤدياً بذلك الى زيادة ارباح المنتجين الشئ الذى يقود الى تحفيزهم للانتاج ، اما الثار السلبية فتظهر بوضوح على اصحاب الدخل الثابتة من موظفين وعمال وارباب معاشات وغيرهم جراء الانخفاض فى القوة الشرائية لدخولهم بينما يكون هذا التضخم فى مصلحة المنتجين واصحاب الاعمال . وكذلك

يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل كبير من ارتفاع الاسعار فى حين يكون المقترضون (الدائنون) هم الخاسر الاكبر جراء ذلك ²³.

أما أثر التضخم على الثروة التى يحتفظ بها الافراد فى صورة نقود سائلة أو نقود الودائع فعلى الرغم من حصولهم على معدلات فوائد وعوائد منها الا ان الفائدة تكون عادة اقل من معدلات التضخم ، بينما ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التى تكون فى صورة اصول عينية مثل الاراضى والعقارات والمعادن .

كذلك نجد للتضخم اثار سالبة على الاستثمار من خلال اثره على الادخار الاختيارى فمع انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية تزيد نسبة الانفاق من الدخل على الاستهلاك بمعنى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار حيث تنخفض النسبة المدخرة من الدخل الجارى لعدد كبير من افراد المجتمع . ومن ناحية اخرى فان كثير من الافراد يضطرون الى سحب جزء كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة ، هذا بالاضافة الى ان انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدى الى وجود اى حوافز للادخار مما يقود الى تأثير سلبي على حجم الاستثمار فى المجتمع .

كذلك يؤثر التضخم سلباً على هيكل الاستثمار فخلال فترات التضخم ترتفع اسعار السلع الرأسمالية من الات ومعدات ومباني وغيرها مما يؤدى الى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لاقامة المشروعات الانتاجية والتى تحتاج الى فترات طويلة حتى تستطيع ان تسترد تكاليفها الرأسمالية حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض معدل دوران راس المال ، لذلك فى فترات التضخم يتجه الاستثمار الى الانشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الانشطة الخدمية كالفنادق والمطاعم والمخزون السلعى . وهذا يعنى انه خلال فترات التضخم يحدث تحول فى هيكل الاستثمار لصالح الانشطة سريعة الدوران فى حين ينخفض الاستثمار فى الانشطة الانتاجية مما يؤثر سلباً على عمليات التنمية فى الدولة ²⁴ .

أما أثر التضخم فى قطاع التجارة الخارجية يؤدى ارتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً الى انخفاض تنافسيتها فى الاسواق الخارجية الشئ الذى يؤدى الى تراجع حجم الصادرات ، كما يؤدى انخفاض اسعار السلع المستوردة مقارنة بنظيراتها المحلية التى ارتفعت اسعارها الى ازدياد حجم الواردات ومن هنا ينشأ الاختلال فى الميزان التجارى .

ولعلاج ظاهرة التضخم تلجأ الدول الى اتباع السياسات النقدية والسياسات المالية . فالسياسة النقدية تركز على ضرورة ضبط معدلات الزيادة فى عرض

²³ خالد واصف الوزنى و احمد حسين الرفاعى ، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة 2000 م ص 261
²⁴ ايمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2008 م ص 261

النقود ، اما السياسة المالية فتعمل على تخفيض عناصر الطلب الكلى من خلال ضبط مستويات الاستهلاك خاصة السلع الكمالية ، كما يمكن اتباع سياسة الاجور لمعالجة التضخم وذلك بضرورة ربط الزيادة فى الاجور بالزيادة فى الانتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض العرض الكلى .

نخلص الى ان للتضخم علاقة سالبة مع حجم الطلب على الودائع المصرفية ، فكلما زاد معدل التضخم قل الطلب على الودائع المصرفية والعكس بالعكس . ويتمثل ذلك فى اضعاف ثقة الافراد بالعملة الوطنية وبالتالي ضعف الحافز للادخار مما يؤدى الى التفضيل السلعى على التفضيل النقدي ، حيث يزيد الميل الى انفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض على الادخار وما يتبقى لديهم من ارصدة يتم تحويلها الى المعادن النفيسة والعقارات والسلع المعمرة والعملات الاجنبية المستقرة .

3- التمويل المصرفى :

يعتبر التمويل المصرفى بالاضافة الى قبول الودائع المصرفية من الوظائف الاساسية للمصارف ، ويعرف التمويل المصرفى بانه : عملية مبادلة قيمة حاضرة بمقابل وعد لقيمة اجلة مساوية لها ، وتكون نقوداً فى النظام التقليدى وعيناً فى النظام الاسلامى حيث تقوم المصارف باستغلال تلك المبالغ المودعة اليها من قبل الافراد والمؤسسات والهيئات ودفعها الى من يمتلكون المقدرة على استثمارها وبهذا تكون المصارف قد حولت موارد كانت عاطلة الى موارد مستخدمة ولها عائد²⁵

ويلعب التمويل المصرفى دوراً مهماً وحيوياً فى زيادة النشاط الاقتصادى الشئ الذى يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى وزيادة فرص العمل والتوظيف وبالتالي زيادة الدخل فيميل الافراد الى توفير ماتبقى من دخولهم والاحتفاظ بها فى صورة ودائع نقدية .

ونسبة للدور المهم للتمويل المصرفى فى الاقتصاد تهتم البنوك المركزية بالعمل على توجيهه للقطاعات الاقتصادية والاستراتيجية والمشروعات التى تساهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى ، كما تقوم بمراقبته والحد من توجيهه للانشطة غير الانتاجية وذلك بهدف تحقيق المستوى المستهدف من عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية . وفى سبيل ذلك تقوم البنوك المركزية بتقدير حجم الموارد القابلة للتمويل لدى المصارف ، كما تقوم بدراسة ومعرفة العوامل التى تهدد قدرة المصارف على تقديم التمويل . ومن اهم العوامل حجم الموارد

²⁵ رحمة ، الصديق طالحة محمد ، التمويل الاسلامى فى السودان : التحديات ورؤى المستقبل مطابع السودان للعملة ، الطبعة الاولى 2006م ص 23

المتاحة للتمويل وطبيعة وتركيبه الموارد وكفاءة المصارف وقدرتها فى الحصول على موارد من مصادر اخرى .

ويبرز الدور الذي يقدمه الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الذي يقدمه لتكوين رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع، وودائع متنوعة ناتجة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلى أصحاب المشروعات فى شكل قروض تمكنهم من تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي²⁶.

4-تكلفة التمويل :

يمكن تعريف تكلفة التمويل بانها ما يتحمله طالب التمويل من ثمن مقابل الحصول على التمويل ، وهى أحد أهم المعايير التي يعتمد عليها المقترضون في المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة ، إذ تكون بمثابة المؤشر للمستثمر فى لجوءه للجهاز المصرفى وذلك لتغطية العجز الذى يواجهه فى تمويل مشروعاته . وفى المقابل تنظر اليها المصارف باعتبارها تعظيم لارباحها من خلال تعظيم العائد على التمويل المصرفى جذباً وإرضاءً لأصحاب الودائع والمساهمين والعاملين من جانب وتغطية لتكاليفها من جانب اخر ، ومن بين البدائل المتاحة لمصادر التمويل الخارجية نجد بديلين رئيسيين يتمثلان في نظامين : النظام المصرفى التقليدى والنظام المصرفى الاسلامى ، حيث لكل نظام طريقته الخاصة في التعامل مع طالبى التمويل، فالمصارف التقليدية تعتمد على الفائدة بينما تطبق المصارف الإسلامية أسلوب المشاركة في الربح والخسارة وأسلوب الهامش المعلوم²⁷.

أولاً: تكلفة التمويل في البنوك التقليدية ١- تكلفة التمويل قصير الأجل في البنوك التقليدية :

²⁶ محمد يحيى الرفيق ، اثر التمويل الإسلامى على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية "دراسة قياسية " ورقة علمية ، جامعة ذمار ، الجمهورية اليمنية 2010
²⁷ محمد بوجلال وشوقى بورقبة ، تكلفة التمويل فى البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية :دراسة مقارنة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامى ص ص 53 – 82 ، 2010م

تتمثل تكلفة التمويل في تلك الفائدة التي يفرضها البنك التقليدي على المقرض، وذلك على أساس معدل الفائدة الاسمي، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الأخير هو المعدل الذي تحسب على أساسه التكلفة الحقيقية للقرض حيث يوجد معدل آخر يسمى معدل الفائدة الفعلي، وبالتالي سنعمل على التمييز بين المعدلين من خلال النقطتين التاليتين :

معدل الفائدة الاسمي

بصفة عامة هو تلك النسبة التي يفرضها البنك التقليدي على القرض المقدم للعميل، حيث تحسب هذه النسبة من طرف البنك على أساس عدة عناصر تتمثل في المعدل المرجعي وكذلك طبيعة القرض ومدته، وبالأخص درجة المخاطرة المتعلقة بالمقرض نفسه، ويحسب معدل الفائدة الاسمي من طرف البنك بالقاعدة التالية :

معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة المرجعي + هامش متعلق بالقرض

أ- المعدل المرجعي

يتمثل المعدل المرجعي في معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي، أو المعدل الذي تمول على أساسه البنوك التقليدية من السوق النقدي

ب- الهامش المتعلق بالقرض

يتمثل هذا الهامش في مجموع العلاوات النوعية المرتبطة بطبيعة القرض والعلاوات الفئوية المرتبطة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالمقرض، ويمكن توضيح ذلك من خلال القاعدة التالية :

الهامش المتعلق بالقرض = (علاوات نوعية (متعلقة بطبيعة القرض + علاوات فئوية (متعلقة بدرجة المخاطرة)

العلاوات النوعية: (متعلقة بطبيعة القرض)

تتمثل هذه العلاوات في مجموع الرسوم المطبقة على القرض، ولعل أهم هذه العلاوات المطبقة هي عمولة المخاطرة المرتبطة بنوع القرض (مثلاً: 4% بالنسبة للخصم التجاري و 1.45% بالنسبة للسحب على المكشوف) ، حيث يعتبر البنك السحب على المكشوف أكثر مخاطرة من الخصم التجاري، وكذلك عمولة التظهير المطبقة على جميع أنواع القروض، كما توجد عمولة أخرى تتعلق بشكل خاص بالسحب على المكشوف حيث تسدد عموماً بشكل فصلي وعلى عكس العمولات السابقة فإنها لا تكون ثابتة وإنما متغيرة حسب طريقة استعمال العميل للسحب على المكشوف

العلاوات الفئوية: (علاوة المخاطرة)

حيث تتغير هذه العلاوة حسب درجة المخاطرة المرتبطة بالمقترض سواء كان فردا أو مؤسسة، فبالنسبة للمؤسسات الكبيرة يكون خطر الإفلاس وعدم التسديد فيها ضئيل وبالتالي تكون علاوة المخاطرة ضعيفة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون خطر الإفلاس وعدم التسديد فيها كبيرا وبالتالي تكون علاوة المخاطرة مرتفعة وعلى هذا الأساس يمكن للبنك تحديد معدل الفائدة الاسمي من خلال جمع كل المعدلات وفقا للمعادلة التالية: ²⁸

معدل الفائدة الاسمي = المعدل المرجعي + العلاوة النوعية + علاوة المخاطرة

معدل الفائدة الفعلي (الحقيقي)

يتميز معدل الفائدة الفعلي عن المعدل الاسمي في الأجل القصير بتأثير الرسوم وكذلك تواريخ القيم، حيث تكون الرسوم كنسبة من مبلغ القرض أما تواريخ القيم فهي التاريخ الفعلي لبداية مدة القرض وبالتالي فإن التكلفة الحقيقية للقرض تحسب على أساس معدل الفائدة الفعلي وليس على أساس معدل الفائدة الاسمي كما ذكر سابقا، وتنقسم القروض قصيرة الأجل حسب توقيت دفع الفائدة إلى قسمين رئيسيين، حيث نميز حالة دفع الفائدة مسبقا عند تاريخ منح القرض وحالة دفع الفائدة في تاريخ الاستحقاق .

٢- تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية

ينقسم التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية إلى تمويل مباشر عن طريق القروض المباشرة وتمويل غير مباشر عن طريق الاعتماد الإيجاري .

- تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل المباشر

تقيم تكلفة القرض كما ذكرنا سابقا بمعدل الفائدة الفعلي للقرض بعد الضريبة أو ما يسمى بمعدل القيمة الحالية الصافية بعد الضريبة، ويتمثل هذا المعدل في معدل الخصم الذي يسمح بتساوي مبلغ القرض والقيمة الحالية للمبالغ المسددة وكذا المصاريف المالية بعد الضريبة ²⁹ .

معدل الفائدة الفعلي

يحسب معدل الفائدة الفعلي وفقا للعلاقة التالية :

$$M = \sum_{t=1}^n \frac{RBt + FFt(1-T)}{(1+r)^t}$$

حيث إن :

²⁸ المرجع السابق
²⁹ المرجع السابق

M = مبلغ القرض .

RBt = المصاريف فى السنة t .

r = معدل الفائدة .

n = مدة القرض .

T = معدل الضريبة على ارباح الشركة .

- تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل غير المباشر): الاعتماد الإيجاري (

تحسب تكلفة التمويل بالإيجار على أساس المعدل الذي يسمح بتساوي مجموع التدفقات المدفوعة مع مجموع التدفقات المقبوضة وفقاً للعلاقة التالية :

$$F_0 = \sum_{i=1}^n \frac{Li(1-T)+Ai(1-T)(T)}{(1+r)^i} + \frac{Pn}{(1+r)^n}$$

حيث ان :

F0: تمثل مبلغ تملك الأصل

Li : قسط إيجار الفترة i

Ai : قسط إهلاك الأصل

T : معدل الضريبة على أرباح الشركات

Pn: القيمة المتبقية للأصل) قيمة خيار الشراء. (

ثانياً : تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية تكلفة التمويل بصيغ الهامش المعلوم تكلفة التمويل بالمرابحة

تتمثل تكلفة التمويل بالمرابحة بالنسبة للمتمول في الفرق بين ثمن شراء (الأصل) (أو السلعة) و ثمن البيع وهو ما يمثل مقدار الربح الذي يتحصل عليه البنك الإسلامي، ويمكن حساب تكلفة التمويل بالمرابحة عن طريق معدل التكلفة وفقاً للعلاقات التالية³⁰:

A = ثمن شراء السلعة المتفق عليها

V = ثمن البيع

³⁰ المرجع السابق

$P =$ مقدار الربح = ثمن البيع - ثمن الشراء
 $Cm =$ تكلفة التمويل بالمراوحة = مقدار الربح الذي تحصل عليه البنك
 $N =$ مدة المراوحة بالسنوات.
 $Rm =$ معدل تكلفة المراوحة.

ومعلوم ان :

$$(Cm = A \times Rm \times N \dots\dots\dots (1)$$

$$(Cm = P \dots\dots\dots (2)$$

$$(V = A + P \dots\dots\dots (3)$$

ومن خلال المعادلات (1) و (2) و (3) نستنتج الاتى :

$$Rm = \frac{V-A}{A \times N} \times 100\%$$

اي ان :

$$\text{معدل تكلفة المراوحة} = \frac{\text{ثمن البيع (الأصل) - ثمن الشراء}}{\text{ثمن الشراء} \times \text{المدة (بالسنوات)}} \times 100\%$$

تكلفة التمويل بالسلم :

تتمثل تكلفة التمويل بالسلم بالنسبة للممول في ذلك الفارق بين سعر السلعة الحاضر وسعر السلعة الآجل، بعبارة أخرى هو مقدار الفرق بين سعر السلعة في الوقت الآجل وسعر السلعة في الوقت العاجل، ويمكن حساب تكلفة التمويل بالسلم وفقا للعلاقات التالية³¹:

$$Rs = \frac{F-D}{D \times N} \times 100\%$$

حيث إن:

$F =$ الثمن الآجل للسلعة أي (سعر السلعة وقت تسليمها)
 $D =$ الثمن العاجل للسلعة أي (ثمن بيع السلعة للبنك في الوقت الحاضر)
 $Cs =$ تكلفة التمويل بالسلم = الثمن الآجل للسلعة (F) - الثمن العاجل للسلعة (D)

$Rs =$ معدل تكلفة التمويل بالسلم

$N =$ المدة بالسنوات

اي ان

$$\text{معدل تكلفة التمويل بالسلم} = \frac{\text{الثمن الآجل للسلعة - الثمن العاجل للسلعة}}{\text{الثمن العاجل للسلعة} \times \text{المدة}} \times 100$$

تكلفة التمويل بالمشاركة في عملية معينة

³¹ المرجع السابق

يقوم المصرف الإسلامي بالمشاركة في عمليات معينة تنتهي بمجرد انتهاء تلك العملية، حيث يساهم المصرف بنسبة معينة من مبلغ العملية ويساهم العميل بالنسبة الباقية، ويتم الاتفاق بينهما على نسبة مشاركة المصرف في نتيجة العملية والتي تمثل تكلفة التمويل بالنسبة للعميل، ويمكن تحديد تكلفة المشاركة بالنسبة للعميل من خلال معدل التكلفة السنوي الذي يمكن تحديده وفقاً للعلاقة التالية:³²

$$Cp = \frac{R \times P \%}{M \times N} \times 100$$

تكلفة التمويل بالمشاركة = أدنى عائد مقبول + علاوة المخاطرة لعائد النشاط
حيث إن :

R = نتيجة العملية
%P = نسبة مشاركة المصرف في نتيجة العملية
M = مبلغ مساهمة المصرف في العملية
N = المدة بالسنوات
Cp = معدل التكلفة السنوي للمشاركة
أي أن:

نتيجة العملية X نسبة مشاركة المصرف في نتيجة

العملية

معدل التكلفة السنوي للمشاركة =

$$\frac{X}{100}$$

(مبلغ مساهمة المصرف X المدة) السنوات

وسنكتفى بهذه الصيغ لأنها أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداماً في السودان. وبهذا نخلص إلى أن العلاقة بين حجم الطلب على الودائع المصرفية و تكلفة التمويل علاقة عكسية فكلما ارتفعت تكلفة التمويل قل الطلب على الودائع المصرفية والعكس بالعكس .

ومنذ انتهاء النظام الإسلامي في السودان في العام 1984م ظلت هوامش أرباح المراجحات للمصارف السودانية حسب العرض والطلب على التمويل المصرفي دون تدخل من البنك المركزي في عملية تحديد الهوامش (الهوامش هو نسبة من التمويل يدفعها طالب التمويل قبل تنفيذ عملية المراجعة) . ولكن بعد إلغاء السقوف التمويلية الكلية في عام 1994م أصبحت لا توجد للبنك المركزي آلية مباشرة للتأثير في الطلب على التمويل المصرفي، لذلك لجأ البنك المركزي إلى هوامش أرباح المراجحات كأداة للتأثير على طلب التمويل المصرفي³³ .

5-عائد الاوراق المالية (Bond Return)

إن المستثمر في الأوراق المالية أو في غيرها يتطلع للحصول على أحد نوعين من العائد أو كليهما معاً³⁴:

العائد الجاري Current Yield

³² المرجع السابق

³³ المرجع السابق

³⁴ موقع جامعة النجاح ، فلسطين www.najah.edu

العائد الرأسمالي Capital Yield
وينتج العائد الجاري عن التدفقات النقدية المستلمة إما على شكل فوائد أو أرباح موزعة، أما العائد الرأسمالي فينتج عن تغير سعر الأصل موضع الاستثمار (بالزيادة أو بالنقص). (والمستثمر يحصل خلال فترة استثماره على عائد كلي يساوي مجموع العائد الجاري والعائد الرأسمالي ، يسمى هذا العائد الكلي بالعائد لفترة الاحتفاظ .
(Holding Period Return (HPR
ويمكن حسابه كالتالي:

التدفقات النقدية الجارية + (سعر بيع الأصل - سعر
شراء الأصل)
العائد لفترة الاحتفاظ =

$$\frac{\text{سعر شراء الأصل} + \text{التدفقات النقدية الجارية} + \text{سعر بيع الأصل}}{1 - \text{سعر شراء الأصل}}$$

ولكن هذا المقياس لا يأخذ عنصر الزمن في الاعتبار لذلك تم استخدام مقياس للعائد يأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار وهو معدل العائد الداخلي (IRR) Internal Rate of Return ويحسب هذا العائد في حالة عدم وجود دفعات متكررة بالاستعانة بمعادلة القيمة المركبة (المستقبلية (لمبلغ، بعد تحويلها لحساب معدل العائد كالتالي :-

$$\text{معدل العائد السنوي خلال فترة الاحتفاظ} = \sqrt[N]{\frac{S}{P}} - 1$$

حيث ان :

S = سعر البيع

P = سعر الشراء

N = الزمن الذي سيستغرقه الاستثمار بالسنوات

وفى السودان بدأ التعامل فى سوق الاوراق المالية فى بداية العام 1994 م وذلك بانشاء سوق الخرطوم للاوراق المالية وهى سوق ذات صبغة اسلامية . وتنبع اهمية السوق المالية الاسلامية من التزامها فى كل عناصرها بأحكام و قيم و توجيهات الاسلام من حيث اساليب التعامل . إن التعامل فى السوق الإسلامية يتم وفقاً للأحكام الشرعية، وبالتالي تم الالتزام فى إصدار الأوراق المالية والصكوك بالأحكام المنظمة للعقود الشرعية المؤسسة عليها مثل عقد المراجعة المشاركة والمضاربة والسلم وإلاستصناع، كما يتم الالتزام فى تداولها بالأحكام والقيم الإسلامية وبصور البيع المقبولة شرعاً وايضا من حيث الاوراق المالية المتداوله مثل الاسهم حيث يتم التعامل بها حسب الضوابط الاسلامية ومثل صكوك الاجارة و صكوك المشاركة .

إن تدخل المؤسسات فى الاسواق المالية يتخذ دور الوساطة فى المقام الاول ، و يلاحظ ان تجنب المؤسسات المالية الاسلامية الواضح للفائدة قد حد من انشطتها ووظائفها فى الاسواق التقليدية المعاصرة و جعلها تقصر معاملاتها على

عدد محدود من الادوات المالية ومن ذلك الحصص و الاسهم في رؤوس اموال الشركات المدرجة في البورصات في البلدان الصناعية والتي تعمل وفقاً لمبادئ اقتسام الارباح و الخسائر مع وجود سوق جيدة تقوم علي مبادئ العرض و الطلب و غيرها .

وفي إطار جهود بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لابتكار أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، ولإستخدامها في عمليات السوق المفتوحة كبديل للأدوات المستخدمة في النظام التقليدي فقد تم ابتكار أدوات مالية تقوم علي أسس شرعية وتتميز بدرجة من المرونة والواقعية وتستند علي الصيغ الشرعية الإسلامية بدلاً عن المداينة ، وبما أن بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لايتعاملان بالمتاجرة في الاوراق المالية مع الجمهور مباشرة فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية الإسلامية المحدودة لتقوم بهذا الدور. حيث قامت الشركة منذ إنشائها وحتى الان بإصدار العديد من الأوراق المالية هي ³⁵:-

1- شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)

2- شهادات مشاركة الحكومه (شهامه)

3- صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

4- شهادة اجارة البنك المركزي (شهاب)

5- شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبتروول

فمن أهم الأهداف في إصدار كل هذه الشهادات هو تجميع المدخرات القومية وتشجيع الإستثمار عن طريق نشر الوعي الإذخاري بين الجمهور . فجذبت هذه السوق اهتمام العديد من المستثمرين ، حيث بلغ متوسط عدد شهادات شهامة المصدرة خلال الفترة من عام 2000 م وحتى عام 2012 م عدد (10,173,809) شهادة ، وبعائد فى المتوسط 19.4% فيما بلغ متوسط العدد الكلى لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال نفس الفترة (3,583,908) شهادة بعائد سنوى 17.4%.

وبما ان هذه السوق تجذب قطاعات واسعة من اموال الجمهور فهى تعتبر احدى البدائل المتاحة ومن هنا يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين معدل العائد على الاوراق المالية وحجم الطلب على الودائع المصرفية ، فكلما ارتفع العائد من الاوراق المالية قل الطلب على الودائع المصرفية والعكس بالعكس .

6- الكثافة المصرفية (Banking Density)

تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار، وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى فمثلا نموذج كاميرون Cameron الذي وضع عام 1967 حيث ينص أن لكل 10,000 شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

³⁵ طه يوسف ، تقويم تجربة السودان فى الدولت المالية الاسلامية خلال الفترة 2000-2012م ، ورقة علمية ، الخرطوم

فإذا كان الناتج يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك ، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط³⁶.

وقد بدأت المصارف السودانية في تطبيق سياسات بنك السودان المركزي للعام 2014 والهادفة إلى تحسين قدرة الجهاز المصرفي وتوفير الموارد المالية عن طريق الوصول إلى نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود (18 %) وتخفيض نسبة العملة لدى الجمهور إلى إجمالي الودائع إلى نسبة (30 %) ومعدل وصول الخدمات المصرفية (عدد الفروع العاملة ÷ عدد السكان × 10000) ليكون بنسبة (18,5 %). ، وقد سمح البنك المركزي للمصارف بفتح فروع جديدة دون الرجوع إليه مع إطلاق نظام المدفوعات عبر الهاتف النقال بهدف زيادة الموارد المصرفية للمصارف للاحتفاظ بأرصدة نقدية بنسبة (18 %) من جملة الودائع بالعملة المحلية و(18 %) من جملة الودائع الأجنبية، كاحتياطي نقدي إلى جانب الاحتفاظ بنسبة (10 %) (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية والادخارية بالعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية، لمقابلة سحبوات العملاء اليومية وسمح للمصارف بالاحتفاظ بأصول سائلة في شكل صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب) أو أي شهادات أخرى يصدرها البنك المركزي، عدا الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة لا تفوق (20 %) من محفظة التمويل القائم وألزم المصارف بتطبيق هامش ربح بنسبة (12 %) (كمؤشر في العام) في حالة التمويل بصيغة المرابحة وفقاً لضوابط المرشد الفقهي الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية، على أن تعمل المصارف على تخفيض نسب العمليات الممولة بصيغة المرابحة مقارنة بالصيغ الأخرى وشدد على تطبيق عقوبات على المصارف التي لا تلتزم بالمرشد الفقهي لصيغة المرابحة³⁷.

7- الوعي المصرفي (Banking Awareness)

يعرف الوعي المصرفي على أنه اعتياد الأفراد والوحدات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الأدوات والوسائل المصرفية في اجراء معاملاتهم الاقتصادية ، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى التحول إلى الاكتناز . وعادة ما يلجأ المصرفيون و الاقتصاديون لقياس معيار كفاءة المصارف في جذب المدخرات إلى مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، فإذا كانت تساوي الصفر فهذا يدل على أن جميع المعاملات المالية والتجارية والاقتصادية تتم داخل الجهاز المصرفي وإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فذلك أيضاً مؤشر سلامة وأن المصارف تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المعاملات التجارية

³⁶ جميل سالم الزيدانين ، أساليب في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة والشرع، ط 1، 1999، ص: 124
³⁷ بنك السودان ، سبيلت بنك السودان للعام 2014 ، موقع بنك السودان المركزي <http://www.cbos.gov.sd/node/5721>

والاقتصادية ، أما إذا كانت أكبر من الواحد فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة المصارف في جذب مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة³⁸ .

المبحث الخامس

منهجية التكامل المشترك

هنالك افتراض جوهرى يقف وراء نظرية الانحدار التى تستخدم السلاسل الزمنية فى تقدير النماذج وهو ان هذه السلاسل تتمتع بخاصية السكون أو بلغة انجل و غراغر تعتبر سلاسل متكاملة من الرتبة صفر والتى يشار اليها بالرمز (I(0) ولقد ظل هذا الافتراض يعامل كمسلمة حتى منتصف السبعينات حينما قام العالمان GRANGER & NEWBOLD بتوليد سلاسل زمنية عشوائية غير ساكنة ،ومن ثم اعتبرت هذه السلاسل مستقلة ،ثم قاما باجراء عدد كبير من تقديرات الانحدار باستخدام هذه السلاسل على بعضها البعض ، وبعد التقدير تم حساب قيم احصائية t وفى ظل افتراض ان المعلمة الحقيقية تساوى الصفر (اى ان المعلمة المقدره من الانحدار يجب ان تكون غير معنوية لاستقلال وعشوائية المتغيرات المستخدمة فى التقدير) وقد وجد ان فرض العدم بان المعلمة الحقيقية تساوى الصفر تم رفضه بتكرار أو باحتمال أكبر مما تتوقعه النظرية ، وتم قبول معنوية العلاقة من الناحية الاحصائية ، وبذلك توصل الباحثان الى نتيجة هامة مفادها ان التقديرات والاختبارات الاحصائية التى تنتج عن انحدارات استخدمت سلاسل زمنية غير ساكنة تعتبر نتائج غير سليمة أو انحدارات مزيفة ولا يمكن الاطمئنان الى نتائج الاستدلال الاحصائى على مقدراتها . ثم جاء كل من Engel and Granger فى عام 1987 ليقررا وجود حالة وحيدة او استثناء وحيد تكون عنده نتائج التقدير غير مزيفة ويمكن تطبيق قواعد الاستدلال الاحصائى فى حالة تقدير انحدار باستخدام سلسلتين غير ساكنتين ، وهو ان بواقى تقدير معادلة الانحدار تكون ساكنة ، ونقول عندها ان السلسلتين لهما تكامل مشترك³⁹ .

سكون واستقرار السلاسل الزمنية :

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التى تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة فى فترة زمنية محدودة ومتساوية . ويعتبر أولى خطوات التحليل القياسى هو التحليل الاولى للبيانات وخاصة بيانات السلاسل الزمنية اذ ان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها وقد اوضحت عدد من الدراسات التطبيقية ان اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى (غير ساكنة) اى انها تحتوى على جذر الوحدة ، ويؤدى وجود جذر الوحدة

³⁸ حمزة محمد الزبيبي، إدارة المصارف- لستراتيجية تعبئة الموارد وتقييم الائتم- مؤسسة الورق، عمان، 2000، ص: 144.

³⁹ طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمد، سلسلة الاقتصاد القيسى التطبيقى باستخدام برنامج EVIEWS ، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، غير منشور ، ص 3

الى وجود ارتباط زائف ومشاكل فى التحليل والاستدلال القياسى . ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بانه وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار فى كل البيانات الموجودة ، بمعنى انها لا تحتوى على جذر الوحدة ، ويعنى جذر الوحدة فى اى سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن .

اختبار الاستقرار :

يوجد على المستوى التطبيقى عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون فى السلسلة الزمنية ، منها الرسم التاريخى للسلسلة الزمنية ، والرسم الصندوقى المتتالى ، واختبار جذر الوحدة ، والاخير يعتبر من اشهر واكثر الاختبارات استخداماً فى التطبيقات العملية . وحيث ان جذر الوحدة يرتكز على وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات فان اختبارات جذر الوحدة تركز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري واسقاط هذا الفرض يؤدى الى حدوث مشكلة الارتباط الذاتى⁴⁰ .

وعند تطبيق اختبار جذر الوحدة من الضرورى تحديد ما اذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة فى مستواها ام عند الفروق الاولى وهنالك عدة اختبارات على المستوى التطبيقى لاختبار صفة السكون فى السلسلة الزمنية من اشهرها :

- اختبار ديكى فوللر البسيط Dickey - Fuller 1979
- اختبار ديكى فوللر الموسع Augmented Dickey - Fuller ,1981
- اختبار فيليبس - بيرون Phillips and Peron , 1988

اولاً : اختبار ديكى فوللر البسيط Dickey - Fuller 1979

ولعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالى والذى يسمى بنموذج الانحدار من الرتبة الاولى (AR(1) حيث :

$$Y_t = pY_t + U_t$$

حيث :

p : يمثل معامل الصيغة الانحدارية

U_t : حد الخطأ العشوائى ، ويسمى حد الخطأ الابيض (وسطه = صفر ، تباينه ثابت ، قيمه غير مرتبطة) .

⁴⁰ المرجع السابق ، ص 5

ويعرف هذا الاختبار فى الاوساط العلمية باختبار (DF) ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فان هذا يؤدى الى وجود مشكلة جذر الوحدة الذى يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (P=1) .

ثانياً : اختبار ديكى فوللر الموسع - Augmented Dickey - Fuller ,1981

يقوم هذا الاختبار بادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفى مشكلة الارتباط الذاتى الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط ، عليه تصيح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة اضافة متغيرات بفترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من امكانية وجود ارتباط ذاتى لعنصر الخطأ .

عليه تصيح المعادلة كالاتى :

$$\Delta y = B_0 + B_1 Y_{t-1} + \sum_{t=1}^k a_1 \Delta_{t-1} y_t + u_1$$

حيث :

Δ : الفروق الاولى

α و B المعلمات المراد تقديرها

Y : المتغير المراد اختباره

K : عدد فترات الابطاء

U: عنصر الخطأ

وقد اقترح العالمان ديكى وفوللر ثلاثة نماذج لتمثيل او توصيف السلسلة الزمنية موضوع البحث وذلك لان توزيع ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه

1- اجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام (وهو النموذج الاشمل)

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 X_{t-1} + BT + \sum_{t=1}^k a_1 \Delta X_{t-1} + u_1$$

2- اجراء انحدار بوجود ثابت فقط .

$$\Delta X_t = B_0 + B_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_i \Delta X_{t-1} + u_1$$

3- اجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام .

$$\Delta X_t = B_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_i \Delta X_{t-1} + u_1$$

ثالثاً : اختبار فيليبس - بيرون Phillips and Peron , 1988

يقوم هذا الاختبار على ادخال تصحيح للارتباط الذاتى باستخدام طريقة غير معلمية : وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ فى الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية ، فهو ذو قوة اختبارية اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة ، حيث أنه يختلف عن DF و ADF فى انه لا يحتوى على قيم متباطئة للفروق ، ويأخذ فى الاعتبار الفروق الاولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمى ويسمح بوجود متوسط يساوى صفر واتجاه خطى للزمن اى انه لا يستند الى توزيع بارمترات لحد الخطأ .

عيوب اختبارات جذر الوحدة :

- 1- ترتبط اختبارات جذر الوحدة بمشاكل امكانية فقد خواص المسلمة طويلة الاجل والتي من الممكن مقارنتها ، لذا عند استخدام طريقة الفروق للسلسلة لا بد من تمييز السلسلة اولاً ، لتحديد ما اذا كانت المتغيرات ساكنة فى مستوياتها أم عند حساب الفروق الاولى .
- 2- معظم اختبارات جذر الوحدة تركز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وذلك اذا كان للاخطاء ارتباط ذاتى فانه يجب تعديل اختبارات DF وذلك باستخدام انحدار ADF السابق ذكره .
- 3- يكون استخدام البيانات سنوياً فقط فى حالة السلسلة المعدلة موسمياً .

وبشكل عام فان اختبار جذر الوحدة مرتبط بمصاعب ومشاكل عديدة حيث أن قبول فرضية العدم لجذر الوحدة لا يعنى بالضرورة ان ذلك حقيقة وهذا يشير الى الحاجة الى تمييز السلسلة قبل استخدامها .

طرق التخلص من عدم سكون السلسلة :

- 1- اضافة متغير الزمن الى التحليل متعدد العوامل لازالة الاتجاه العام او اضافة متغير وهمى موسمى لازالة الاثر الموسمى
- 2- استخدام الاسلوب الرياضى لازالة الاتجاه العام عن طريق تحويل البيانات (التحويل اللوغريتمى او الأسى) وتعتبر هذه الطريقة من افضل الطرق المستخدمة فى حالة الاتجاه غير الخطى .
- 3- استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يمكن للسلسلة ان تصبح ساكنة عن طريق الفروق المتكررة d ويقال عليها فى هذه الحالة انها متكاملة من الدرجة d .

مفهوم التكامل المشترك :

يعنى التكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها ، اى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها ، فهو ترابط بين سلسلتين زمنيتين أو اكثر . فقد وجد (Engle - Granger ,1987) انه ليست فى كل الحالات التى تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ، ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة . فالسلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا ما اخذت كل على حدة ، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة . ومثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة فى التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة⁴¹.

وقد تطورت اختبارات التكامل المشترك فى مجال الدراسات التطبيقية من خلال اتجاهين رئيسين :

- اختبارات تعتمد على البواقي المتحصلة من جراء انحدار التكامل المشترك مثال لذلك ((Engle - Granger ,1987)
- اختبارات تعتمد على نظام متجه الانحدار الذاتى (VAR) مثال لذلك (Johanson and Juselius ,1990 - 1988,1989)

اولاً: اختبارات معتمدة على البواقي :

- 1- اختبار انجل - غرانجر (Engle - Granger ,1987)

ويستخدم هذا الاختبار حينما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة ودرجة التكامل بينها واحدة وذلك لاختبار وجود التوازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها .

⁴¹ المرجع السابق ، ص 27

ولتقدير العلاقة طويلة المدى بين السلسلتين من الضروري اعتبار النموذج الساكن التالي :

$$Y_t = B X_t + \varepsilon_t$$

وتسمى طريقة انجل - غرانجر ذات الخطوتين ، حيث نقوم بتقدير المعادلة التالية :

$$Y_t = a + b X_t + \varepsilon_t$$

وتسمى انحدار التكامل المشترك ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على المعلمة b .

ثم يتم اختبار البواقي باستخدام (P.P,1988, ADF.97) كالاتى :

$$\Delta Y_t = U_t + pY_t + \varepsilon_t$$

فاذا كانت الاختبارات تدل على سكون البواقي بحيث تكون البواقي متكاملة من الدرجة (0) فهذا يعنى وجود تكامل مشترك بين X_t و Y_t ونستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

واذا تم تقدير النموذج السابق بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية فان التقديرات تكون متسقة نتيجة خاصية الاتساق العظيم حينما تكون السلاسل لها تكامل مشترك . حيث ان المتغيرات المتكاملة تقاربياً تهيمن على المتغيرات الساكنة ΔY و ΔX وعنصر الخطأ ε ويمتص عنصر الخطأ كل مشاكل المتغيرات المحذوفة وبالتالي سيكون له ارتباط ذاتى ولكنها لا تمثل مشكلة نتيجة لوجود خاصية الاتساق العظيم .

ولاجراء هذا الاختبار تتبع الخطوات التالية :

- نقوم بتقدير المعادلة الاصلية موضع الدراسة

$$Y_t = a_0 + Bx_t + U_t$$

لنحصل على البواقي

$$U_t = y - a - bx_t$$

- نقوم باختبار مدى سكون السلسلة بايجاد قيمة t المحسوبة ونقارنها بقيمة t الجدولية من جداول انجل - غرانجر ، فاذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. وبالتالي تكون السلسلة

ساكنة ، وعليه فان بيانات سلسلة كل من المتغير المستقل والمتغير التابع متساوية التكامل وعليه يكون الانحدار المقدر غير زائف .

ثم تلى مرحلة تقدير المعادلة الساكنة مرة اخرى هى مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .

نموذج تصحيح الخطأ :

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها ان هنالك علاقة توازنية طويلة الامد ، تتحدد فى ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع فى اطار محدداتها ، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل الا انه من النادر ان تتحقق ، كما وقد ياخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمته التوازنية ، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن ، ويتم تعديل او تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الاقل فى المدى الطويل ، لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ . اذ يمكننا نموذج (ECM) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من اجل الوصول الى التوازن على المدى الطويل . وقد اوضح Engle - Granger ((وكذلك Granger كيف يمكن ادخال طريقة (Granger, 1969) التقليدية لاختبار السببية فى نموذج تصحيح الخطأ . فاذا كانت المتغيرات فى نموذج VAR متكاملة تكاملاً مشتركاً فانه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج VAR من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية وتقدير سرعة تكيف اى اختلال فى الاجل القصير للوصول الى التوازن طويلاً الاجل بين المتغيرات

لتقدير نموذج (ECM)) يتم ادخال مقدرات سلسلة بواقى العلاقة الطويلة الامد كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة $(U_{t-1} = Y_{t-1} - a - bX_{t-1})$ فى نموذج VAR وفق المعادلة التالية :

$$\Delta Y_t = \lambda Z_{t-1} + \sum_{i=0}^p a_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^p b_j \Delta Y_{t-1} + u_t$$

حيث λ تسمى معلمة سرعة التعديل للتوازن ، وتحديدأ تقيس نسبة اختلال التوازن فى الفترة السابقة $t-1$ التى يتم تصحيحها او تعديلها فى الفترة الزمنية t .

يتم اختبار الفرض التالى : $\lambda < 0$ وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرين قيد الدراسة .

طريقة انجل - غرانجر ثلاثية الخطوات : وقد اقترح العالمان فى عام 1990 م خطوة ثالثة لطريقة انجل - غرانجر المعيارية وتهدف الى ازالة المشاكل الكامنة فى استخدام الخطوة الاولى الساكنة فى النموذج السابق للحصول على تقدير للمعلمة طويلة المدى B ويتم ذلك كالاتى بافتراض اننا نقدر النموذج الساكن ($l_t = Y_{t-1} - BY_{t-1}$)

- الخطوة الاولى تكون تقدير المعلمة B والتي يمكن وصفها ب B^1 .

توفر البواقى من اجراء انحدار للنموذج الساكن تقدير لعدم التوازن والتي تدخل فى الخطوة الثانية لنموذج تصحيح الخطأ فى المدى القصير

ويتم تقدير معلمة سرعة التكيف (a-1) ومجموعة البواقى l التي تستخدم فى المرحلة الثالثة .

$$l = \delta[(1-a)Y_{t-1}] + V_t$$

- الخطوة الثالثة يتم فيها استخدام التقدير δ فى تصحيح التقدير المتحصل عليه فى المرحلة الاولى .

$$B^3 = B^1 + \delta$$

-2 اختبار التكامل لديربن واتسون

تم اقتراح هذا الاختبار بواسطة كل من سارجان وبارغافا ويعتمد على احصائية ديربن واتسون (D.W) المتحصل عليها من اجراء انحدار النموذج . ويشهد لهذا الاختبار بالاتساق والقوة لاختبار فرض العدم القائل بان البواقى تتبع تجوال عشوائى وبسيط وغير ساكن (عدم وجود تكامل)

$$H_A : U_t = U_{t-1} + l_t$$

مقابل الفرض البديل القائل بسكون البواقى (وجود تكامل)

$$H_N : u_t = \rho u_{t-1} + l_t$$

ونقوم بحساب احصائية ديربن واتسون المصاحبة للانحدار المقدر وتسمى d المحسوبة ، ثم نبحت فى جداول اعددها العالمان سارجان وبارغافا عن قيم d الجدولية ، فاذا كانت قيمة d المحسوبة اكبر من قيمة d الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل متساوى ولا يكون الانحدار المقدر زائفاً والعكس صحيح .

وقد اقترح كريمز واركسونو دونادو فى عام 1992م اختبار فرض العدم $a=1$ مباشرة فى المعادلة

$$\Delta Y_t = U + a_1 + \delta Y_{t-1} + l_t$$

(وهو نموذج تصحيح الخطأ)

وبناءً على فرض العدم فان احصائية t ليس لها توزيع t المعتاد ، لذا فقد اقترحا استخدام قيم ماكنون المصاحبة ل (ADF) .
 ثانياً: اختبارات معتمدة على نظام متجه الانحدار الذاتى :
 متجه الانحدار الذاتى (VAR) هو نموذج يقوم بوصف سلوك المعلمات عبر الفجوات الزمنية المختلفة للمعلمة .
 والتعبير الرياضى لنموذج (VAR) يمثل كالآتى :

$$Y_t = AY_{t-1} + \dots + A_n Y_{t-p} + BX_t + \epsilon_t$$

حيث X_t متغير خارجى ، AY_{t-1} قيمة سابقة للمتغير التابع
 A_1, A_p, B معلمات يتم تقديرها .

ومن اهم هذه الاختبارات نجد :
 اختبار جوهانسون - جويلز :

وهو يستخدم فى حال كان هنالك اكثر من متجه للتكامل المشترك ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح العالمان اختبار الاثر وذلك لاختبار الفرضية القائلة ان هنالك على الاكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r = q$) وتحسب نسبة الامكانية لهذا الاختبار على النحو التالى :

$$-2\ln Q = T \sum_{l=r-1}^p \ln(\lambda_p)$$

حيث λ_p و λ_{r+1} هى اصغر قيم المتجهات الذاتية $p-r$
 ولتحديد ما اذا كانت المتغيرات الداخلية فى النموذج لها تكامل مشترك يتم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك فى نظام متجه الانحدار الذاتى حيث يعرض :

- نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى (λ_{\max}) الذى تحسب احصائيته وفق العلاقة التالية :

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T \ln(1-\lambda_{r+1})$$

ويجري اختبار فرضية العدم التى تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التى تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك فاذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فاننا نرفض فرضية العدم التى تشير الى عدم وجود اى متجه للتكامل المشترك واذا كانت اقل فاننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك .

- نتائج اختبار الاثر لمعرفة عدد المتجهات ، فاذا كان عدد المتغيرات فى النموذج اكبر من 2 n^2 سيكون هناك اكثر من متجه تكامل مشترك ومن

الممكن ايجاد عدد $n - 1$ معادلة تكامل مشترك ، ويكون التكامل وحيداً في حالة $n=2$.

وبناءً على اختبار جوهانسون يتحتم اضافة مقدار الخطأ في التوازن الى المعادلات في النموذج ، وهو ما يسمى حد تصحيح الخطأ . وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج ويسمى بعد اضافة حد تصحيح الخطأ (نموذج متجه تصحيح الخطأ) ⁴² .

الفصل الثالث

الطلب على الودائع المصرفية في السودان

سنركز في هذا الفصل علي مراحل تطور هيكل الجهاز المصرفي في السودان وتتعرف أيضاً علي تركيبة الودائع المصرفية ، ثم نستعرض أسباب إجماع اصحاب الفوائض عن إيداع مدخراتهم داخل الجهاز المصرفي ، وما هي أبرز الجهود التي بذلتها السلطات النقدية لجذب هذه المدخرات .

المبحث الأول

مراحل تطور الجهاز المصرفي السوداني

⁴² طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود، المرجع السابق ، ص 34-36

في هذا المبحث نستعرض مراحل تطور الجهاز المصرفي في السودان ، فقد مر النظام المصرفي بعدة مراحل ، بدأت قبل الاستقلال منذ العام 1903م حيث كان أول بنك أنشأ هو فرع البنك الأهلى المصري وتتبعته من بعد ذلك فروع البنوك الأجنبية وظلت هذه المرحلة هي مرحلة البنوك الأجنبية حتي عام 1957 م حيث تم تأسيس البنك الزراعي السوداني كأول بنك وطني في السودان وتتبع من بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية⁴³ . وفيما يلي نستعرض المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي في السودان :

1-مرحلة تأسيس المصارف الوطنية السودانية (1959-1969) :

ظل النشاط المصرفي في السودان قبل هذه المرحلة محتكراً بالكامل من قبل فروع تابعة لبنوك إجنبية ، وفى عام 1960 م تم تأسيس البنك التجاري السوداني كأول مصرف تجاري وطني ، ثم أعقبه تأسيس بنك السودان في العام 1960م، ثم توالى عملية التأسيس للعديد من المصارف الوطنية (التجارية والمتخصصة) ليرتفع عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية عام 2013 م إلي 37 مصرفاً بالإضافة إلي بنك السودان المركزي .

2-مرحلة التأميم والدمج المصرفي (1970 - 1975) :

وقد شهدت هذه الفترة إمتلاك الحكومة لجميع المصارف العاملة بالبلاد فيما عرف بسياسة التأميم لفروع البنوك الأجنبية العاملة آنذاك ، وذلك بهدف بسط سيطرتها علي التمويل المصرفي وتوجيهه بما يحقق التنمية الريفية والتوان القطاعي فضلاً عن الحد من السيطرة الأجنبية علي هذا القطاع الحيوي والمهم . ومن ناحية أخرى خضع القطاع المصرفي بعد ذلك لعمليات دمج تقلص بموجبها عدد المصارف إلي خمسة مصارف فقط بنهاية عام 1975 م .

3-مرحلة سياسة الإنفتاح الإقتصادي (1976 - 1983) :

تزامنت هذه المرحلة مع التحولات التي طرأت علي الوضع الإقتصادي العالمي والمحلي ، وذلك علي أثر الطفرة التي حدثت في أسعار النفط في عام 1973 م وما صاحبها من ظهور فوائض مالية ضخمة لدي الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وتدفق فوائض هذه الدول في أسواق المال العالمية . وفي المقابل نجد أن السودان شهد توجهاً واضحاً نحو فتح إقتصاده للإستثمار الأجنبي وعلي وجه الخصوص لرأس المال العربي لإعتبار أن السودان يمكن أن يصبح سلة لغذاء العالم . وفى سبيل ذلك صدر قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1976 م ولعله من المفيد هنا

⁴³ احمد مجذوب احمد على ، الاقتصاد السودانى بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية ، الطبعة الاولى 2013 ، الخرطوم ، ص 208

الإشارة إلى أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي إنتهجها السودان آنذاك قد أحدثت نوعين من التحولات في القطاع المصرفي علي النحو التالي :

أولاً : تحول كمي : وتمثل في السماح لعدد من المصارف الأجنبية أن تزاول نشاطها في السودان منها بنك أبوظبي (1976) ، بنك الإعتماذ والتجارة الدولي (1976) ، بنك سيتي (1978) ، بنك عمان المحدود (1979) ، بنك الشرق الأوسط (1982) وبنك حبيب (1982) ، علاوة علي ذلك تمت الموافقة علي قيام مصارف مشتركة بين القطاع الخاص السوداني والقطاع الأجنبي نتج عنه تأسيس البنك السوداني الفرنسي (1978) ، البنك الأهلي السوداني (1981) ، البنك الوطني للتنمية الشعبية (1982) وبنك النيل الأزرق (1982) . أما في جانب القطاع العام فقد تم تأسيس البنك القومي للإستيراد والتصدير (1982).

ثانياً : تحول نوعي : وتمثل في تأسيس المصارف التي تزاول نشاطها وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية منها بنك فيصل الإسلامي (1978) ، بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني (1983) . ومما لاشك فيه إن مرحلة سياسة الإنفتاح الإقتصادي تعتبر من أميز المراحل في تاريخ القطاع المصرفي من حيث التوسع في نشاط هذا القطاع إذ بلغ عدد المصارف الجديدة في هذه المرحلة لوحدها 14 مصرفاً معظمها مصارف إسلامية .

4-مرحلة إسلام القطاع المصرفي (1984 - 1991) :

بدأت مرحلة إسلام القطاع المصرفي في السودان علي إثر صدور قرار تم بموجبه منع جميع المصارف العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة والإلتزام في معاملاتها بالصيغ الإسلامية في قبول الودائع المصرفية وفي منح التمويل المصرفي . وقد شهدت هذه الفترة أيضاً زيادة في عدد المصارف حيث تم تأسيس خمسة مصارف جديدة هي : بنك البركة السوداني (1984) ، بنك الغرب الإسلامي (1988) ، البنك السعودي السوداني (1986) ، بنك العمال الوطني (1988) ، وبنك الشمال الإسلامي (1989) .

5-مرحلة التحرير الاقتصادي الكامل وتوفيق الأوضاع بالجهاز المصرفي (1992- 2013) :

تم في بداية هذه المرحلة إعلان سياسة التحرير الإقتصادي الكامل في السودان في الثاني من فبراير 1992 م ، وقد أصدر بنك السودان في منتصف عام 1994 برنامجاً ثلاثياً لتوفيق أوضاع المصارف بالبلاد مالياً وإدارياً وقانونياً بما يتوافق ومتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991 م وبما يتماشى أيضاً مع مقررات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رؤوس الأموال ، وقد هدف هذا البرنامج في

مجمله إلي خلق جهاز مصرفي فاعل ومواكب من خلال إيجاد كيانات مصرفية قادرة مالياً ومؤهلة فنياً للمساهمة الإيجابية في مؤازرة ودفع برنامج تحرير وهيكلية الإقتصاد بالإضافة إلي مواجهة عهد العولمة المصرفية والتكيف والتفاعل معها بما يحدث مردوداً إيجابياً يخدم الإقتصاد القومي ، وقد شهدت هذه الفترة إنشاء العديد من المصارف . وخلال هذه المرحلة حدث تحول كبير في موارد الجهاز المصرفي المتمثلة في الودائع المصرفية من حيث الكم ومن حيث الكيف وذلك تبعاً للتغيرات التي حدثت في هيكل الجهاز المصرفي السوداني ⁴⁴ .

المبحث الثاني

تحليل تركيبة الودائع المصرفية

في هذا المبحث سنلقي نظرة تحليلية علي الودائع المصرفية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي وعرض النقود .ومن خلال الجداول الملحقة في الملاحق سنقوم بالتعرف علي طبيعة النمو في الودائع المصرفية و تطورها خلال الزمن و دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي و سنتعرف علي الميل المتوسط للودائع المصرفية والذي يعرف بدرجة النقدة Degree of Monetization ، حيث يعكس قدرة وفاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التجارية وكذلك الأسواق المالية، حيث يشير الزبيدي إلى أن قوة الأسواق المالية في أي إقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير (الإدخارية) إلي الناتج المحلي الإجمالي، ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف واستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الإدخارية بشكل خاص، أما مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير إتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدي ضعفها في ذلك مما يحتم عليه تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة و الإستراتيجية المطبقة و التي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية ⁴⁵ . وكذلك سنتعرف على مفهوم الكثافة المصرفية والتي تقاس بإجمالي عدد الوحدات المصرفية إلي عدد السكان. وسنتعرف علي تركيبة الودائع المصرفية في السودان وبعض المؤشرات الأخرى كالكثافة المصرفية ودرجة الدولرة.

⁴⁴ تاج الدين ابراهيم حلمد، محمد عثمان احمد ، تاريخ العمل المصرفي في السودان (1903-1996م) ، مجلة المصرفي ، بئ السودان، العدد الحلى عشر ، يونيو 1997م ص 28-35

⁴⁵ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف- إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان- مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص: 144-149

ويوضح الملحق رقم (1) مدي تطور الودائع المصرفية ونموها من عام إلى آخر مصحوبة بزيادة مضطردة في نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت أعلى قيمة لها في عام 1986 م حيث سجلت نسبة 25.4% ثم بدأت في الإنخفاض التدريجي وفي العام 1992م إرتفعت مرة أخرى بنسبة 22.4% ويعزى ذلك إلى إجراءات إستبدال العملة والتي أجبر بموجبها الأفراد والقطاع الخاص بإيداع مدخراته في أوعية الجهاز المصرفي . إلا أن هذه الإجراءات سرعان ما عادت بنتائج سالبة لاحقاً فأدت إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وقد ظهر ذلك في تناقص نسبة حجم الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (درجة النقدة) كما هو واضح في الملحق رقم (1) ، حيث سجلت تراجع تدريجي منذ العام 1993م بنسبة 17.6% وحتى وصلت أدنى قيمة لها في العام 1999 م بنسبة قدرها 5.4% ثم بدأت في التزايد إبتداءً من العام 2000 م نتيجة للإستقرار الإقتصادي الذي شهدته تلك الحقبة ولكن بدأت النسبة في المتراجع والتذبذب مرة أخرى حينما وقع الإنفصال وتراجعت واردات البترول في العام 2011 م .

وهذا التذبذب في نتائج الميل المتوسط للإيداع المصرفي (درجة النقدة) يبين نقص فاعلية البنوك في تحفيز الطلب علي الودائع المصرفية خاصة الإذخارية منها، مما يشير إلى ضعف معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الإذخارية المعروفة .

أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي فتظهر أيضاً متذبذبة وغير منتظمة، فدرجة إستجابتها لتغير الناتج المحلي ضعيفة، فلا بد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع المصارف تغيير إتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي و تحفيز الطلب علي الودائع المصرفية .

فيما سجلت الكثافة المصرفية والتي تعكسها عدد الوحدات المصرفية إلى عدد السكان مستويات متدنية فكانت النسبة في المتوسط 0.2% وهى نسبة ضعيفة جداً .

أما الملحق (2) فيعكس نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود في نفس الفترة ، وكذلك يشير إلى نسبة الوعي المصرفي التي تقيس كفاءة المصارف السودانية في عملية جذب مدخرات الأفراد إلى داخل الجهاز المصرفي ونلاحظ أنها نسبة جيدة فهي تقل عن الواحد الصحيح وقد بلغت أقصى قيمة لها) 0.8) في العام 1990 م . وكذلك يلاحظ من الملحق رقم (2) إن نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقود في تزايد حتى بلغت نسبة 67% في عام 1992م نتيجة لسياسة إستبدال العملة ثم إنخفضت في الأعوام التي تليه وسرعان ما بدأت في التزايد مرة أخرى في العام 2004 م بنسبة بلغت 70% ثم تراجعت مرة أخرى.

وإجمالاً نلاحظ إن هذه النسبة في حالة تمديد وإنكماش وذلك بسبب تقلب السياسات المالية والنقدية .

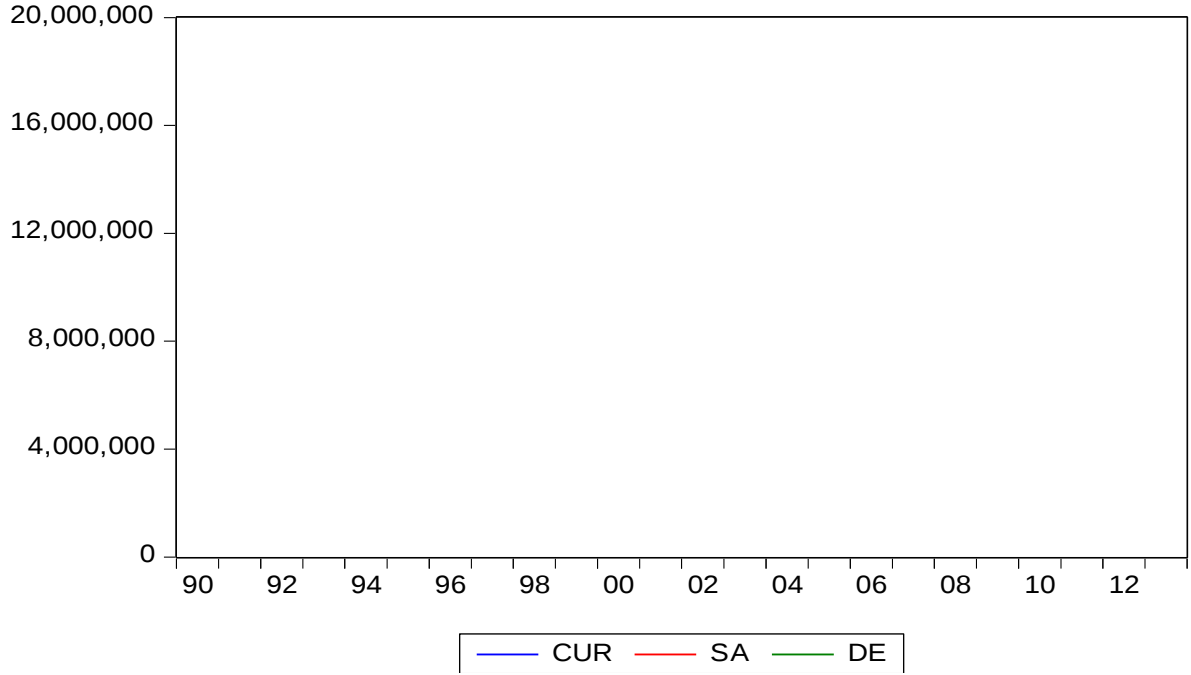
أما من حيث تركيبة الودائع فالملاحق رقم (3) يوضح أن تركيبة الودائع المصرفية كان تميل إلي كبر حجم الودائع الجارية للفترة من 1990م وحتى 1992م بمتوسط 65.4% مقارنة بالودائع الاستثمارية حيث بلغت 31.4% في المتوسط ، أما الفترة من 1993م وحتى 1998م فقد شهدت إنقلاباً كبيراً في تركيبة الودائع حيث نمت الودائع الإستثمارية بنسبة 55.4% في المتوسط علي حساب الودائع الجارية والتي نمت بنسبة 41.2% علي الرغم من ظهور شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) في تلك الفترة وآثارها السالبة علي الودائع الإستثمارية في المصارف .بينما في الفترة من 1999م وحتى 2013م فقد نمت الودائع الجارية مرة أخرى بنسبة 59.7% في المتوسط وانخفضت نسبة نمو ودايع الإستثمار لنفس الفترة بنسبة 29.7% نتيجة للأرباح العالية لشهادات المشاركة الحكومية وكذلك معدلات التضخم العالية في الخمس سنوات الأخيرة.

وفي المقابل فقد شهدت ودائع الإدخار إستقراراً نسبياً حيث حققت نسبة نمو 8.2% في المتوسط ويعزي هذا إلي إنخفاض قيمة الجنيه السوداني الشئ الذي يقلل الميل الحدي للإدخار .والشكل رقم (أ) يوضح الإتجاه العام الموجب للودائع الجارية والإستثمارية والإدخارية عبر الزمن .

أما بالنسبة للودائع بالنقد الأجنبي فتظهر كما في الملحق رقم (4) نلاحظ مدي تذبذب نسبة إجمالي الودائع بالنقد الأجنبي إلي إجمالي الودائع المصرفية كما تعكسها درجة الدولار فتارة تزيد وتارة أخرى تنخفض.

الشكل رقم (1-3)

تطور الودائع المصرفية



المصدر : من اعداد الباحث ، ملحق رقم (3)

ومما سبق نلاحظ أن نسبة الودائع المصرفية إلي كل من إجمالي الناتج المحلي وعرض النقود تعكس تدهوراً كبيراً في درجة النقدة في الإقتصاد القومي ، مما يوضح تنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ، الأمر الذي ألقى بظلاله علي مجمل الأوضاع الإقتصادية . لذلك سنتناول في المبحث التالي أسباب إجمام أصحاب الفوائض المالية عن إيداع أموالهم في الجهاز المصرفي .

المبحث الثالث

أسباب تدني الودائع المصرفية

يمكن تفصيل أسباب عزوف أصحاب الفوائض المالية عن التعامل مع الجهاز المصرفي في السودان إلي جملة من الأسباب⁴⁶ :

1- ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية :

ومن الأسباب التي تؤدي إلي ذلك :

- إفلاس بعض المصارف والمؤسسات المالية وعدم صرف استحقاقات العملاء كاملة مما أدى إلي ضعف الثقة في الجهاز المصرفي والمؤسسات شبه المصرفية .
- وجود بعض عمليات الإختلاس والتزوير والإحتيال والتلاعب بالحسابات داخل الجهاز المصرفي.
- في بعض الأحيان يتضرر العملاء من العجز الناتج عند صرف مبالغ كبيرة من المصارف بمعنى وجود نقصان في حزم النقدية المستلمة من الصرافين .

2- تدني الخدمات المصرفية :

وهناك عدة أسباب لتدني الخدمات المصرفية منها :

- التأخير في صرف الشيكات بسبب بطء الاجراءات أو عدم توفر السيولة في بعض الأحيان .
- التوزيع غير العادل للخدمات المصرفية داخل المدينة الواحدة .
- إرتفاع العمولات علي الخدمات المصرفية رغم تدني مستوي الخدمة وعدم تجانس العمولات أحياناً مع بعضها البعض .
- البطء وعدم الدقة في إجراء القيود المحاسبية .
- عدم وجود المرونة الكافية في الأنظمة المحاسبية المطبقة في المصارف مما يعيق سرعة العمل والأداء .
- إهدار وقت العملاء بسبب إهمال تنفيذ المعاملات من قبل بعض موظفي الكاونتر بالمصارف .
- إتخاذ القرارات التصحيحية بصورة متأخرة وخاطئة مما يجعلها غير ذات جدوي أحياناً.

⁴⁶ محمد الحسن محمد احمد ، "قراءات حول العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي - الاستتباب والحماية " مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، العدد التاسع عشر ، يونيو 1999م ، الخرطوم ، السودان ، ص 26-32

- سوء معاملة العملاء من قبل بعض الموظفين أحياناً .
- عدم وجود الشفافية إذ لا تقدم المصارف معلومات عن الخدمات المصرفية التي تقدمها وتتميز بها بسبب المنافسة بين بعضها البعض .
- كثرة التعقيد في إجراءات فتح الحساب ، ومتطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

-3 أثر السياسات المالية والنقدية وأداء الإقتصاد الكلي :

ومن الأسباب الرئيسة في ذلك :

- الإفرازات السلبية لسياسة إستبدال العملة والتي طبقت في مايو 1991 م وكذلك عند إنفصال الجنوب عن الشمال في عام 2011 م فقد أدت إلي إهتزاز ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي .
- إرتفاع معدلات التضخم المتتالية عبر الزمن مما أدى إلي فقدان الجنيه السوداني لقيمه .
- تذبذب سعر صرف العملة الوطنية وإنخفاض قيمتها مقابل العملات الحرة الأخرى الشيء الذي كان له أثر في فقدان العملة الوطنية لوظيفتها كمخزن للقيمة ، وقد إنعكس ذلك على الميل الحدي للإدخار بالنسبة للجمهور .
- تباين وتقلب السياسات المالية والنقدية وعدم إستقرارها .
- إصدار الفئات الورقية الكبيرة ساعد في تخزين العملة خارج الجهاز المصرفي .

-4 رداءة العملة :

فمن الأسباب الجوهرية نلاحظ الآتي :

- وجود نسبة كبيرة من العملات التالفة مطروحة للتداول .
 - عدم قبول الصرافين بالمصارف للعملات التالفة من العملاء .
 - عدم وجود نوافذ كافية بالمصارف لإستبدال العملات التالفة .
- ولكل هذه الأسباب سألغة الذكر فقد تبدت ظواهر أخرى تمثلت في الآتي :

- إنخفاض معدلات الإيداع النقدي في المصارف ، وكذلك إنخفاض معدل بقاء الودائع المصرفية داخل الجهاز المصرفي .
- قيام وتنامي نظام غير رسمي يوازي النظام المصرفي كالصناديق الإجتماعية وبيوتات التمويل الأخرى .
- قيام العديد من رجال الأعمال بتصميم الغرف المحصنة داخل منازلهم وتعاقدهم مع بعض الصيارفة للعمل معهم .
- تحول المهمة الأساسية للشيك من وسيلة للتبادل التجاري إلي وسيلة للضمان .
- الإلتجاه للمضاربات في الأراضي والعقارات والمعادن النفيسة⁴⁷ .

كل هذه الظواهر أثرت سلباً علي إجمالي الموارد داخل الجهاز المصرفي وحدت من القدرة التمويلية للمصارف مما جعل بنك السودان والمصارف الأخرى تبذل جهوداً مقدرة لإصلاح هذا الوضع والمبحث التالي يعرض أهم السبل والوسائل لجذب المدخرات إلي داخل الجهاز المصرفي .

المبحث الرابع

سبل جذب المدخرات

علي الرغم من تحديات المرحلة في الألفية الجديدة من عولمة ومنافسة قوية بين المصارف علي المستوي الداخلي والخارجي يبقي علي المصارف السودانية الإستفادة من نقاط القوة لديها ومعالجة جوانب الضعف .

وتتمثل أبرز نقاط الضعف في قلة رؤوس أموالها، والتقليدية وعدم المواكبة والتطور لأنظمتها المصرفية ، وفقر البيئة المحلية ، وضعف التقنية . ومؤخراً بدأت المصارف في إدخال التقنيات الحديثة واستقدام أنظمة مصرفية متطورة⁴⁸ .

أما إحدى نقاط القوة التي تحسب لصالح المصارف السودانية في مواجهة تحديات العولمة فهي تلك التجربة المصرفية الإسلامية والتي انطلقت في نهاية السبعينات من القرن الماضي بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني كرائد للصيرفة الاسلامية ، ثم وعند تطبيق الشريعة الإسلامية في عام 1984م تم إلزام جميع

⁴⁷ صلاح الدين الشيخ خسر وآخرون ، إمكانية جذب المزيد من المخزلات إلي داخل الجهاز المصرفي ، سلسلة درلست وبحوث صدرت عن بنك السودان ، إصدار رقم 1 ، أكتوبر 2003م صص 45- 48

⁴⁸ المرجع السابق صص 59-68

المصارف العاملة بالسودان بعدم التعامل بسعر الفائدة . هذا الواقع المصرفي الجديد في السودان أتاح فرصة للمصارف الإسلامية في خوض منافسة مع مصارف عالمية تتعامل بسعر الفائدة الأمر الذي جعل العديد من العملاء المحليين يفضلونها علي المصارف التقليدية . بل وينتظرون أن تلبى لهم أشواقهم إلا أن هذه التجربة سيخت بريقها وتفقد أهميتها إذا لم تستوفي المصارف الإسلامية السودانية المتطلبات التنافسية الأخرى مثل تقوية مراكزها المالية وإيجاد حلفاء أقوياء من المصارف الإسلامية الكبرى في الخارج مستعدة للإندماج معها ، وهذا لا يتم إلا اذا تم إتخاذ العديد من الإجراءات والوسائل الكفيلة بجذب المزيد من المدخرات إلي داخل الجهاز المصرفي وسنذكر فيما يلي أهم محاورها:

1- محاور السياسات المالية والنقدية والتمويلية والمصرفية :

لتحسين البيئة الإقتصادية الكلية ينبغي :

- الإستمرار في سياسات كبح جماح التضخم والنزول به إلي أدنى المعدلات وذلك بهدف زيادة الميل الحدي للإدخار .
- العمل على إستقرار وتناسق السياسات المالية والنقدية وذلك بوضع الخطط والسياسات طويلة المدى لزيادة ثقة الجمهور في مصداقية تلك السياسات .
- يجب أن تكون سياسات بنك السودان داعمة لمواقف المصارف السودانية من أجل مواجهة خطر العولمة وذلك بفتح مجالات الاستثمار ورفع القيود عنها بالإضافة إلي تبني سياسات صارمة من أجل تكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة علي مواجهة المنافسة وبحيث يسمح للمصارف بالدخول في العمليات الإستثمارية بطمأنينة دون خوف من تقلب السياسات .
- توجيه المصارف بإعطاء الوزن الكافي لحركة حسابات العملاء عند منح التمويل وعدم الإكتفاء بكفاية الضمانات العينية المقدمة من العملاء لأن ذلك من شأنه أن يتيح معرفة قدرة العملاء علي التسديد وبالتالي يؤمن موقف السيولة للمصارف ، ويشجع العملاء علي الإيداع المنتظم .
- زيادة نسبة هامش الجدية (المقدم) في حالة المرابحات ونسب مساهمة العميل في حالة المشاركات الأمر الذي يؤدي إلي تدعيم وتقوية مراكز السيولة في المصارف .
- تعزيز وتنشيط وتقوية مقدرات صندوق ضمان الودائع المصرفية بهدف تعميق وإعادة الثقة في الجهاز المصرفي وإحداث الإستقرار فيه .

- تشجيع إنشاء الفروع والمنافذ الأخرى كمكاتب الصرف والنوافذ بعد إجراء دراسات الجدوي اللازمة لها في المدن والأرياف المختلفة .
- وضع إجراءات إدارية وقضائية أكثر فعالية لحسم قضايا الشيكات المرتدة والتمويل بلا ضمانات ، وتهرب العملاء من سداد إلتزاماتهم المالية بالتنسيق مع الجهات العدلية .
- النظر في إمكانية إستحداث تدابير تتسم بالعدالة في توزيع وتخصيص الأرباح بين المودعين من جهة وحملة الأسهم من الجهة الأخرى مع النظر في الإمكانية الفنية والشرعية لمنح أصحاب الودائع الجارية والإدخارية عوائد عليها نظير إستخدامها .

-2 محور تطوير وتجويد الخدمات المصرفية :

ويتم ذلك بالآتي :

- تبسيط إجراءات فتح الحساب وجميع العمليات الأخرى المصاحبة من سحب وإيداع وخلافه .
 - تشجيع إستخدام أنظمة الدفع الحديثة التي تقلل من حيازة النقود كالبطاقات البلاستيكية ، وذلك بتوفير أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع . وفي هذا الإتجاه فقد بدأ حديثاً إطلاق مشروع بطاقة المحفظة الألكترونية وهى بطاقة دفع مقدم تستخدم لتخزين أي مبلغ من النقود والهدف الأساسي منها هو جذب الكتلة النقدية إلي داخل الجهاز المصرفي دون الحاجة لوجود حساب مصرفي ، ومن مزاياها :
- 1- إجراء المعاملات المالية مثل الشراء عبر نقاط البيع وتطبيقات الموبايل وذلك بالخصم من رصيد البطاقة.
 - 2- الشراء عبر الموبايل أو الإنترنت .
 - 3- تحويل المبالغ المالية بين بطاقات المحفظة الألكترونية.
 - 4- الحصول علي النقود من بطاقة المحفظة الألكترونية في أي وقت .
 - 5- تتم تغذية البطاقة من خلال عدة طرق كالصرافات الآلية ، وكلاء تقديم الخدمة والتجار وذلك باستخدام المنافذ المختلفة (نقاط البيع ، الإنترنت ، الموبايل).

- تشجيع المصارف علي تبني مبادرات لجذب المدخرات وتشجيع التعامل معها وذلك بطرق مختلفة منها مثلاً إتاحة إمكانية السحب علي ذمة الأرباح المتوقعة ، إحتساب الأرباح للودائع علي أساس شهري ، إصدار شهادات ودائع وشهادات مضاربة ذات طبيعة خاصة .

-3 محور التسويق المصرفي :

يهدف التسويق المصرفي إلي التعرف والإستجابة لرغبات وحاجيات العملاء والإهتمام بهم ومن ثم إرضائهم وذلك عن طريق المعرفة المنتظمة لشؤونهم واستخدام التقنية المصرفية لتطوير سوق الخدمة المصرفية وصولاً إلي تقديم الخدمات المصرفية المناسبة لهم وفي الوقت المناسب . والتسويق الجيد يركز علي المبادئ التالية :

- التعرف علي رغبات العملاء .
- قياس رضا العملاء .
- استخدام نظم تدفق المعلومات للتعرف علي سوق الصناعة المصرفية بغرض إتخاذ القرارات السليمة والصحيحة .
- الترويج والدعاية والإعلان للخدمات المصرفية المختلفة والتي يقدمها المصرف .

-4 محور أنظمة الحوافز :

علي المصارف أن تتدع أنظمة تحفيز لكل من المودعين والعاملين في المصارف نظير مساهمتهم في إستقطاب ذوى الفوائض المالية ، فقد تكون هذه الحوافز في شكل حوافز مادية أو معنوية أو الإثنين معاً .

وفي المبحث التالي سنستعرض جهود بنك السودان في جذب المدخرات إلي داخل الجهاز المصرفي .

المبحث الخامس

جهود بنك السودان في جذب المدخرات

ظل بنك السودان - بصفته بنك الدولة - يقوم بمهمة تفعيل وتعزيز وتطوير دور الجهاز المصرفي في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية الكلية من خلال إنفاذه للسياسات النقدية والتي تستهدف تأمين السلامة والفاعلية والكفاءة المصرفية ، وقد تمثلت أهم جوانب الإصلاح للجهاز المصرفي في السودان في الفترة من (1990م -2001) في الآتي⁴⁹:

- 1- في عام 1990م تم السماح للمصارف السودانية بإنشاء وفتح فروع لها في كافة مدن وأرياف وقرى السودان -دون الرجوع إلي بنك السودان -، وذلك بغرض تمكينها من الإنتشار الجغرافي وزيادة الوعي المصرفي وذلك فقط بإخطار بنك السودان .
- 2- في عام 1991م أصدر بنك السودان قانون تنظيم العمل المصرفي بالسودان والذي تم بموجبه إدخال المؤسسات المالية غير المصرفية تحت رقابة وإشراف بنك السودان لأول مرة .
- 3- في فبراير 1992م تم تحرير سعر الصرف وتحرير كافة أسعار السلع والخدمات وتخفيض القيود الإدارية علي معاملات النقد الأجنبي بهدف تشجيع الإستثمار الداخلي والخارجي .
- 4- في يوليو 1994م تم إلغاء العمل بنظام السقوف التمويلية الكمية ، وذلك بهدف تمكين وزيادة كفاءة المصارف من إستغلال مواردها دون قيود كمية في تمويل القطاعات والأنشطة الإقتصادية ذات الأولوية في الإقتصاد الوطني .
- 5- وفي العام نفسه تم الإعلان عن بداية إنفاذ مشروع توفيق أوضاع المصارف لمواكبة التطورات العالمية في مجال الصيرفة ومقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال .
- 6- في العام 1995م تم إنشاء غرفة مقاصة للنقد الأجنبي في بنك السودان وذلك لتسهيل عملية التبادل وتسوية المدفوعات بالنقد الأجنبي بين المقيمين وغير المقيمين والمصارف السودانية فيما بينها حسب القوانين واللوائح المنظمة لها بدلاً من تسوية هذه المعاملات عبر المراسلين الأجانب -

⁴⁹صلاح الدين الشيخ خضر (2003) ، مرجع سابق ، ص 49- 53

وبالتحديد معاملات الدولار- خوفاً من المصادرة بسبب قانون العقوبات الإقتصادية الأميركية المفروضة علي السودان .

-7 وفي نفس العام تم السماح لشركات الصرافة الخاصة بمزاولة التعامل الآتي بالنقد الأجنبي وذلك بغرض إضفاء المزيد من المرونة ومقابلة إحتياجات القطاع الخاص من النقد الأجنبي .

-8 تم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في العام 1994م وذلك بهدف تنشيط وتطوير المعاملات في الأسهم والأوراق المالية وتوسيع حجم التعامل بها لتقوية المراكز المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتعزيز الثقة بها .

-9 وفي العام 1996م تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية كهيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية لتحقيق الأغراض الأساسية التالية :

- ضمان الودائع المصرفية بالمصارف وفق أحكام المادة (19) .

- حماية حقوق المودعين وإستقرار وسلامة المصارف المضمونة وتدعيم الثقة بها .

- جبر الأضرار عند وقوعها بتعاون وتكافل السلطات النقدية والمصارف والمودعين أنفسهم .

- إنشاء وإدارة محافظ للتكافل منها :

أولاً: محفظة التكافل لضمان الودائع الجارية والإدخارية وتكون المساهمة فيها للمصارف والحكومة وبنك السودان .

ثانياً: محفظة التكافل لضمان ودائع الإستثمار وتكون المساهمة فيها لأصحاب ودائع الإستثمار فقط.

ثالثاً: محفظة التكافل لجبر الإعسار المالي النهائي وتكون المساهمة فيها للمصارف والحكومة وبنك السودان .

-10 في عام 1998م ألزم بنك السودان المصارف العاملة بالبلاد بامتلاك الحد الأدنى من رأس المال بهدف تقوية المراكز المالية للمصارف والحد من مخاطر السيولة ، وكذلك شرع في نفس العام في التطبيق الصارم لنظام الإحتياطي النقدي القانوني ومعاقبة المصارف التي تخفق في الإحتفاظ بالنسبة المقررة .

11- في العام 1999م اتخذ بنك السودان بعض الإجراءات التي تم بموجبها تحديد حد أدنى لهوامش الأرباح علي التمويل المصرفي وكذلك تم تحرير نسب التمويل القطاعي النوعية .

12- تم إنشاء إدارة عامة للتقنية المصرفية في بنك السودان في مطلع العام 2000 م وضمت إدارتين الأولى هي إدارة التقنية المصرفية والتي تهتم بإدخال وتطوير ومتابعة تطبيق الأنظمة التقنية بالجهاز المصرفي ، والثانية هي إدارة تقنية المعلومات وتهتم بإدخال وتطوير الأنظمة التقنية بينك السودان ، وتبع ذلك إنشاء شركة الخدمات المصرفية الألكترونية (شامخ) كشركة مساهمة بين بنك السودان وإتحاد المصارف السوداني والشركة السودانية للإتصالات "سوداتل" ، وتمكنت الشركة بعد تأسيسها من إحداث حراك فعال في المجتمع الإقتصادي رفع من درجة إهتمامها بالتقنية المصرفية وبذلك أصبح مشروع التقنية المصرفية بالسودان مشروع قومي تم توفير الدعم الرسمي له من الدولة ، وقد ساهمت الشركة في إدخال نظام سويفت في معظم المصارف السودانية .

13- في 2001م تم إستكمال إجراءات طباعة الشيكات الممغنطة كإجراء مرحلي أولي لمشروع المقاصة الألكترونية وتم إلزام المصارف باستخدامها في ولاية الخرطوم.

14- في العام 2003م تم تقديم خدمات الدفع الألكتروني بتطبيق تجربة بطاقة شامخ الذكية للدفع المقدم .

15- وفي العام 2006م تطورت التجربة بإنشاء محول القيود القومي وهو نظام ألكتروني يربط أطراف متعددة مثل شبكة الصراف الآلي ونقاط البيع والبنوك مصدرة البطاقات، وهو يقوم بتحويل المعاملات بين الأطراف المذكورة أعلاه وإجراء التسويات المالية وإصدار التقارير، كما يساعد في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد التي تشمل العديد من الخدمات المتطورة بفضل الأنظمة والبرامج المعلوماتية المتطورة والشاملة.

وكل هذه الإجراءات والمشاريع تهدف إلي التحرير التدريجي لمعاملات المصارف ومنحها مرونة مناسبة في إمكانية تعزيز حجم عملياتها ومواردها وبالتالي زيادة أرباحها وتقوية مراكزها المالية وهي بالطبع وكغيرها من الإجراءات آنفة الذكر تصب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مصلحة المدخرين (أصحاب الودائع) وتعزيز ثقتهم في الجهاز المصرفي.

ومما لا شك فيه إن تقديم الخدمات وإتقان إنجازها وترسيخ السمعة الطيبة للمصرف لدي عملائه يتيح زيادة حجم الودائع المصرفية نتيجة لزيادة التعامل مع المصارف وبالتالي زيادة حجم أعمالها .

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية لنموذج دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان(1980م-2013م)

في هذا الفصل سنتناول الدراسة التحليلية لنموذج دالة الطلب علي الودائع المصرفية باستخدام منهجية التكامل المشترك ومنهج تصحيح الخطأ بغرض الوصول إلي النموذج الأمثل لتقدير الدالة .

المبحث الأول

بناء نموذج الدراسة

- من المعروف إن أي بحث قياسي يمر بأربعة مراحل يمكن إنجازها فيما يلي⁵⁰:
- 1- مرحلة توصيف النموذج (أو مرحلة وضع الفروض) .
 - 2- مرحلة تقدير معلمات النموذج (أو مرحلة إختبار الفروض) .
 - 3- مرحلة تقييم المعلمات المقدره للنموذج .
 - 4- مرحلة إختبار مقدره النموذج على التنبؤ .

⁵⁰ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، الطبعة الرابعة 2014 ص 16

وسنقوم بدراسة سلوك دالة الطلب علي الودائع المصرفية وفقاً لهذه المراحل الأربعة .

1- مرحلة توصيف النموذج :

في هذه المرحلة تصاغ العلاقات الإقتصادية في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتنا باستخدام الطرق القياسية ، وتشتمل هذه المرحلة علي ثلاثة خطوات :

الخطوة الأولى : تحديد متغيرات النموذج .

الخطوة الثانية : تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

الخطوة الثالثة : تحديد التوقعات القبلية لمعاملات النموذج .

1- تحديد متغيرات النموذج :

يمكن تحديد متغيرات النموذج لأي ظاهرة اقتصادية من خلال مصادر عديدة ، ولعل أول هذه المصادر النظرية الإقتصادية ، وثانيها البيانات المتاحة من دراسات قياسية سابقة من نفس المجال ، وثالثها البيانات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص . ومما سبق يمكن تحديد بعض متغيرات نموذج الطلب علي الودائع المصرفية علي النحو التالي :

DEP	المتغير التابع : حجم الودائع المصرفية المتغيرات التفسيرية (المستقلة)
NI	الدخل القومي
FI	التمويل المصرفي
AW	الوعي المصرفي
DEN	الكثافة المصرفية
INF	التضخم
CFI	تكلفة التمويل
BR	عائد الأوراق المالية (شهامه)

وبجمع كل هذه المتغيرات المحددة من مصادر مختلفة يمكن كتابة دالة الطلب علي الودائع المصرفية في الصيغة التالية :

$$DEP = F(NI , FI , DEN , AW , INF , CFI , BR)$$

وهنالك الكثير من المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الطلب علي الودائع المصرفية لكن لا يمكن إدراجها في النموذج نظراً لصعوبات كثيرة أهمها صعوبات القياس ، وسنكتفي بهذه المتغيرات والتي تعتبر الأكثر أهمية .

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (معادلة واحدة أو أكثر) ودرجة خطية النموذج (خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (متجانسة أو غير متجانسة)

فالنظرية الإقتصادية بوجه عام كثيراً ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج ، ولكنها أحياناً تقدم بعض المعلومات التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج . ولا شك إن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء جسيمة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة محل الدراسة .

ونظراً لأن النظرية الإقتصادية لا تقدم في كثير من الأحيان ما يوضح الشكل

الرياضي فإن الباحثين يلجئون لبعض الوسائل منها معاينة شكل الإنتشار للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية كل علي حده وكذلك تجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس في حالة وجود علاقات متعددة ، ثم إختيار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل وأكثر قبولاً من الناحيتين الإقتصادية والإحصائية ، وهذا ما سنتبعه في هذا البحث .

والشكل الرياضي المقترح لدالة الطلب علي الودائع المصرفية هو كآآتي :

$$DEP=B_0+B_1NI+B_2FI+B_3DEN+B_4 AW+B_5INF+B_6CFI+B_7 BR +U$$

حيث :

B_0 = تمثل الثابت وهي مقدرة المصارف الذاتية
 B_1 = تمثل معامل الدخل القومي
 B_2 = تمثل معامل حجم التمويل المصرفي
 B_3 = تمثل معامل الكثافة المصرفية
 B_4 = تمثل معامل الوعي المصرفي
 B_5 = تمثل معامل التضخم
 B_6 = تمثل معامل تكلفة التمويل
 B_7 = تمثل معامل عائد الأوراق المالية
 U = تمثل حد الخطأ العشوائي وهي عبارة عن العوامل الأخرى غير المضمنة في النموذج

ج -تحديد التوقعات القبلية :

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الإقتصادية محل القياس بناءً علي ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات ، وفي هذا النموذج ووفقاً للنظرية الإقتصادية فإننا نتوقع أن تكون قيمة المعلمات كما يلي :

B_0 = قيمة موجبة

B_1 = قيمة موجبة

B_2 = قيمة موجبة

B_3 = قيمة موجبة

B_4 = قيمة موجبة

B_5 = قيمة سالبة

B_6 = قيمة سالبة

B_7 = قيمة موجبة لان السلعتين بدائل

وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات مهمة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير ، حيث يتم إختيار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها .

المبحث الثاني مرحلة تقدير معلمات النموذج

وهي مرحلة قياس أو تقدير معالم النموذج من خلال بيانات المتغيرات التابعة والمستقلة التي يتضمنها النموذج ، و تشمل علي خطوتين :
 أولاً : تجميع البيانات : وقد تم تجميع بيانات (ثانوية) سلسلة زمنية للفترة من 1980م وحتى 2013م من عدة مصادر وهي بنك السودان المركزي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وسوق الخرطوم للأوراق المالية والبيانات معطاة كما في الجدول رقم (4-0) . وقد تم إستخدام EVIEWS7.2 لمعالجة البيانات .
 وباستخدام برنامج يمكننا أن نقرأ المؤشرات التالية للتحليل الوصفي لهذه المتغيرات وهي كما في الجدول رقم (4-1) :

جدول رقم (4-1)

مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة

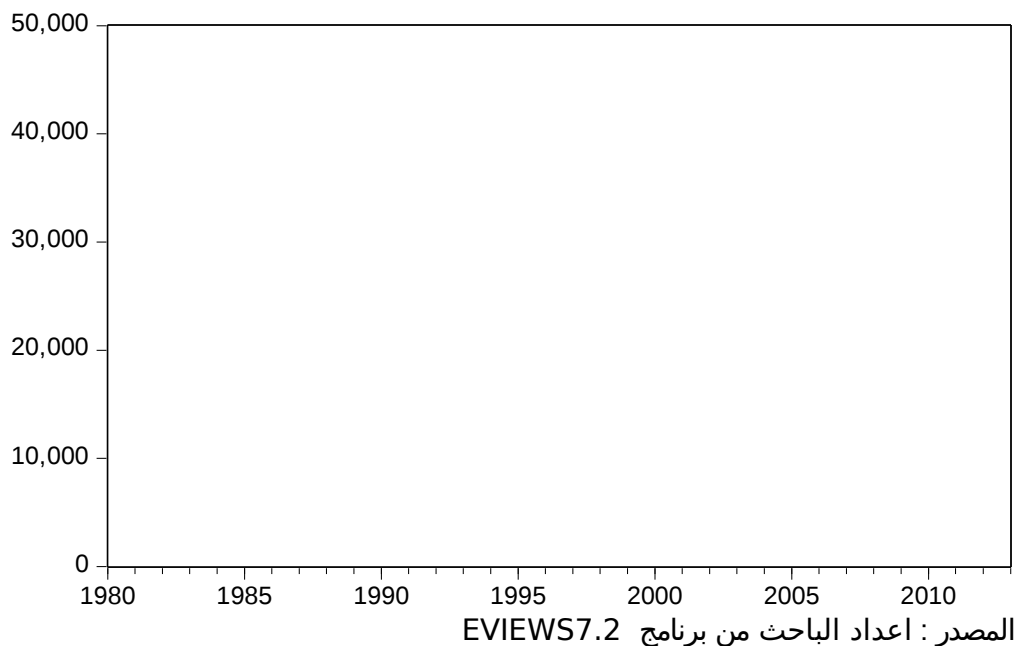
	DEP	NI	FI	DEN	AW	INF	CFI	BR
Mean	6892.0 45	45453. 3	6471.9 15	0.1635 29	0.5617 65	40.023 53	18.582 35	15.385 59
Median	822.73 5	13320. 31	377.55	0.16	0.6	26.9	15.6	10.3
Maximum	44133. 07	21454 4.3	37759. 8	0.25	0.8	132.7	41.7	175.7
Minimum	0.7200 13	3.95	0.06	0.1	0.4	4.9	8	0
Std. Dev.	11713. 28	62246. 2	11247. 34	0.0423 47	0.1206 41	37.862 48	8.9277 05	30.084 5
Skewness	1.9077 2	1.3489 66	1.7123 25	0.2899 93	0.0349 14	1.2501 19	0.8355 83	4.6101 19
Kurtosis	5.7335 45	3.7921 59	4.6773 03	2.2958 68	1.7862 33	3.3353 14	2.6732 31	25.208 56
Jarque-Bera	31.208 96	11.200 67	20.600 55	1.1789 28	2.0939 83	9.0151 38	4.1077 28	819.16 32
Probability	0	0.0036 97	0.0000 34	0.5546 24	0.3509 92	0.0110 25	0.1282 38	0
Sum	23432 9.5	15454 12	22004 5.1	5.56	19.1	1360.8	631.8	523.11
Sum Sq. Dev.	4.53E+ 09	1.28E+ 11	4.17E+ 09	0.0591 76	0.4802 94	47307. 72	2630.2 29	29867. 56
Observations	34	34	34	34	34	34	34	34

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

حيث يوضح الجدول رقم (4-1) مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي ، الوسيط) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) وكذلك الإلتواء والتفرطح وأكبر وأصغر قيمة لمتغيرات الدراسة .
 وكذلك يمكن معرفة الإتجاه العام لكل متغير من متغيرات الدراسة كما يلي :

أولاً : الطلب على الودائع المصرفية :
حيث نجد أن الرسم البياني التالي يوضح منحني الطلب علي الودائع المصرفية عبر الزمن

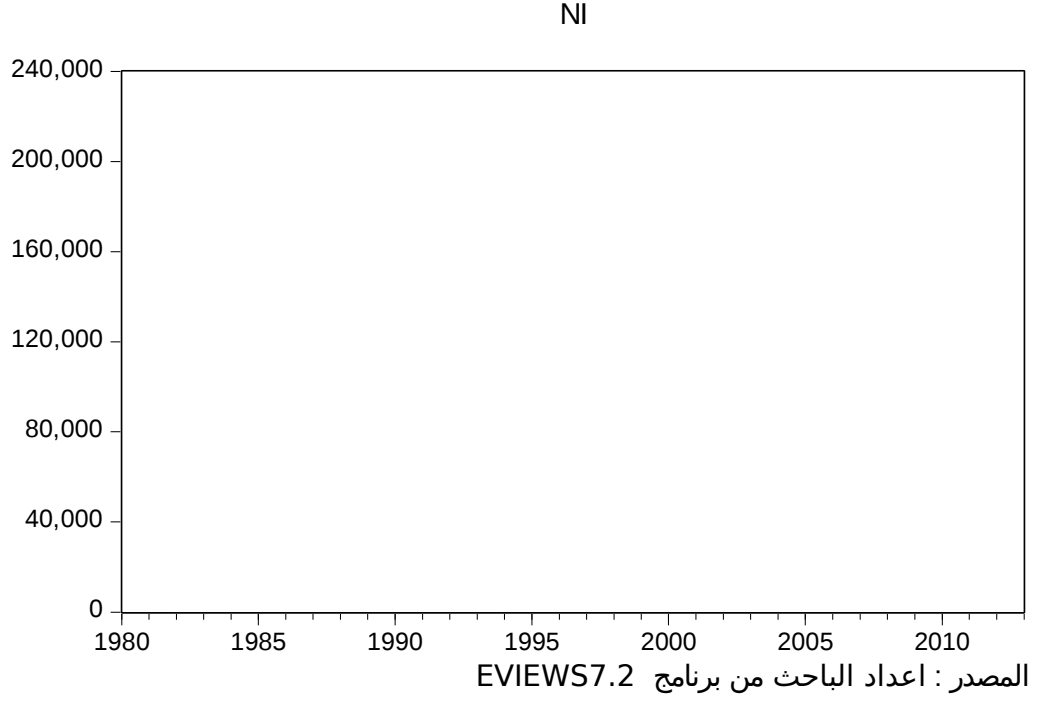
الشكل رقم (1-4)
DEP



ونلاحظ من الشكل رقم (1-4) إن الطلب علي الودائع المصرفية في زيادة مستمرة مع مرور الزمن فهناك إتجاه عام موجب للطلب علي الودائع المصرفية .

ثانياً : الدخل القومي :
كما يمكن ملاحظة الرسم البياني للدخل القومي وفقاً للشكل رقم (2-4) :

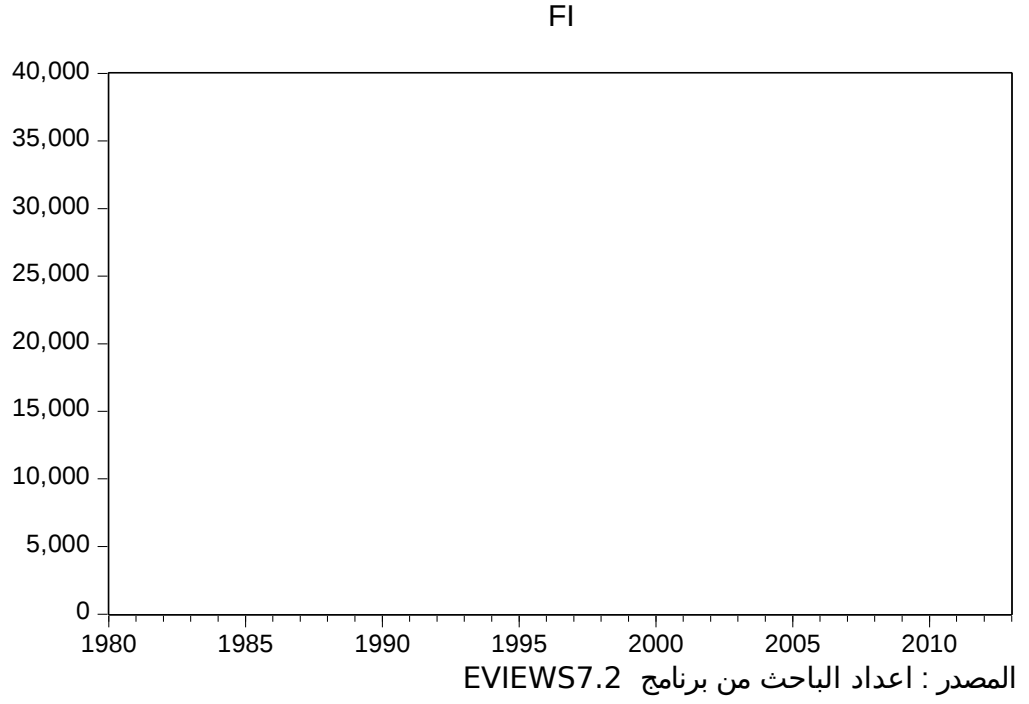
الشكل رقم (2-4)



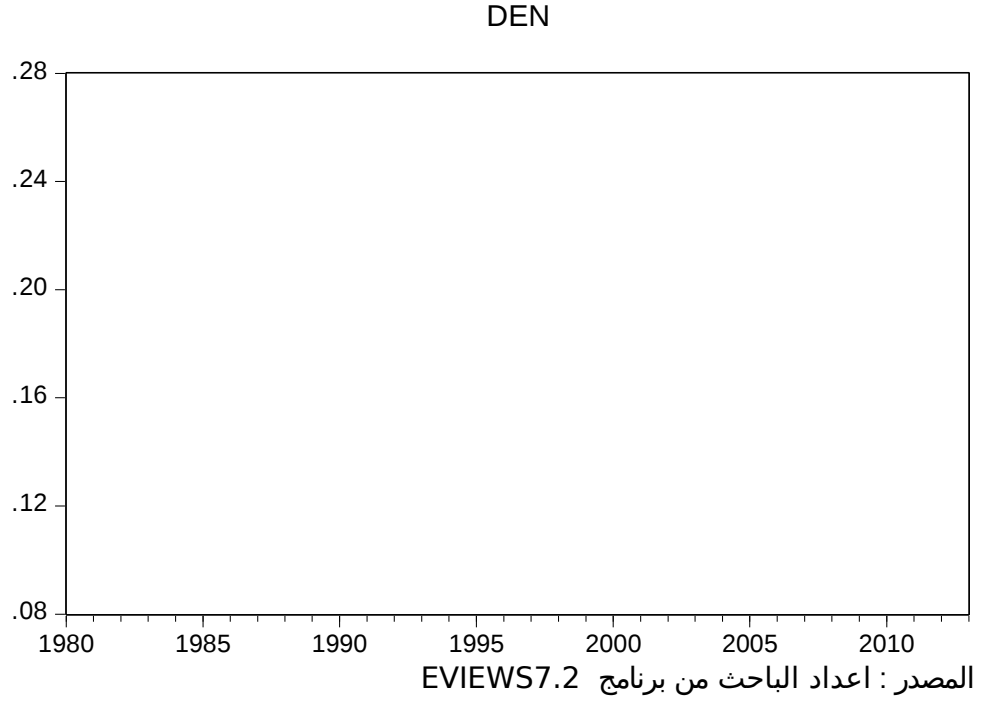
ويلاحظ أيضاً وجود الإتجاه العام الموجب للدخل القومي عبر الزمن من الشكل أعلاه .

ثالثاً : التمويل المصرفي :
والشكل رقم (3-4) يوضح الإتجاه العام الموجب للتمويل المصرفي عبر الزمن .

الشكل رقم (3-4)

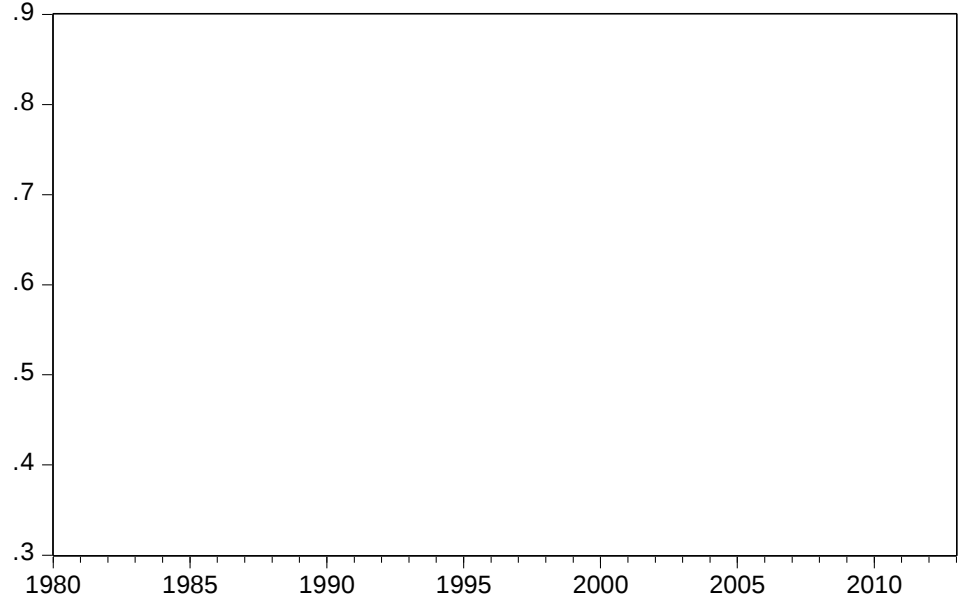


رابعاً : الكثافة المصرفية :
يوضح الشكل رقم (4-4) مدي تذبذب الظاهرة في الزيادة والإنخفاض
الشكل رقم (4-4)



خامساً : الوعي المصرفي : ويمكن ملاحظة المؤشرات التالية :
والرسم البياني في الشكل رقم (4-5) يوضح شكل الإنتشار .
الشكل رقم (4-5)

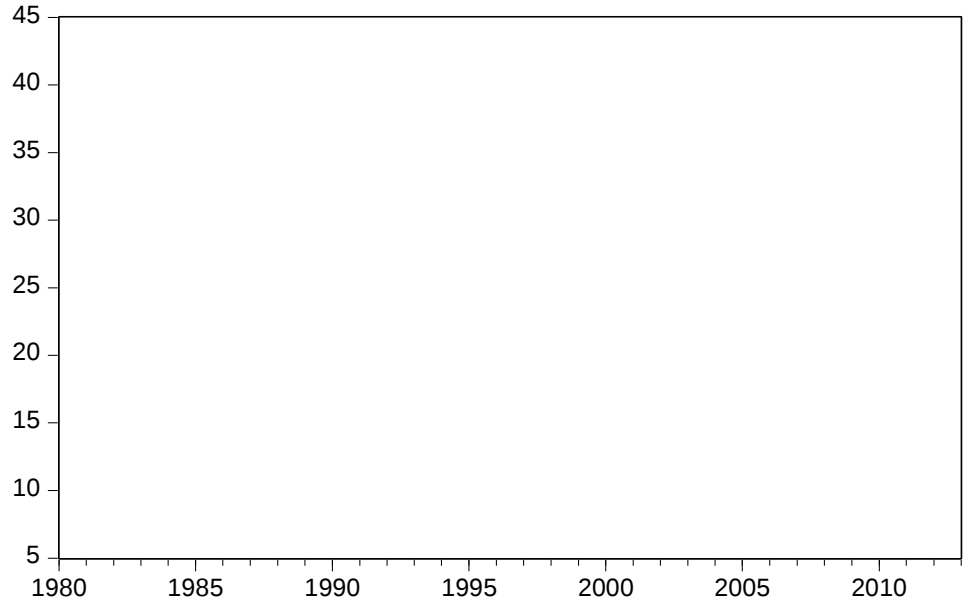
AW



المصدر: اعداد الباحث من برنامج EViews7.2
ونلاحظ مدي تأرجح الوعي المصرفي عبر الزمن .

سادساً: تكلفة التمويل المصرفي :
أما الرسم البياني لتكلفة التمويل المصرفي فهو يظهر في الشكل رقم (6-4) :
الشكل رقم (6-4)

CFI



المصدر : اعداد الباحث من برنامج EViews7.2

ونلاحظ من الشكل أعلاه إن منحنى تكلفة التمويل في تزايد مستمر حتي يصل
أعلي نقطة له ثم يبدأ في الإنخفاض التدريجي .

سابعاً : التضخم :
ويظهر الرسم البياني التالي مستوى التضخم عبر الزمن :

الشكل رقم (7-4)

INF

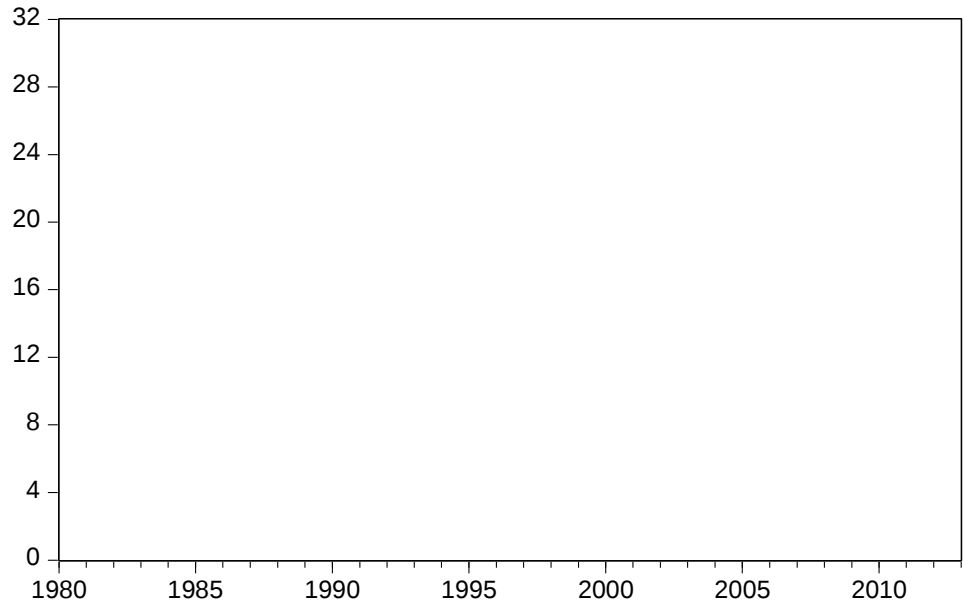


المصدر : اعداد الباحث من برنامج EViews7.2

وكما هو واضح من الشكل أعلاه فالتضخم متذبذب حيث يظهر في حالة إرتفاع مستمر ثم إنخفاض ثم إرتفاع مرة أخرى ثم إنخفاض مستمر ثم إستقرار ثم إرتفاع مرة أخرى .

ثامناً: عائد الأوراق المالية وتظهر المؤشرات الوصفية كما يلي :
والشكل رقم (8-4) يوضح شكل الإنتشار :

الشكل رقم (8-4)



المصدر: اعداد الباحث من برنامج EViews7.2

ومن الشكل أعلاه نلاحظ إن عائد الأوراق المالية متذبذب أيضاً حيث وصل أقصى ارتفاع له ثم إنخفاض مفاجئ ثم إرتفاع مع ملاحظة عدم توفر البيانات في السنوات منذ العام 1990م وحتى العام 1999م لعدم وجود سوق للأوراق المالية ، وبعد إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية يظهر الإستقرار فى شكل المنحني .
ثانياً : مرحلة فحص البيانات وتشتمل على تحليل إستقرار البيانات للسلاسل الزمنية وإختبارات التكامل المشترك .
وبإجراء إختبار صفة الإستقرار أو السكون لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج EViews عند المستوي نتحصل على النتائج الآتية من الجدول رقم (2-4) .

جدول رقم (2-4)

نتائج إختبار ديكي فولر الموسع عند المستوي

Augmented Dickey-Fuller test statistic

Variable	intercept			trend and intercept		
	ADF	C. V. AT 5%	Prob.	ADF	C. V. AT 5%	Prob.
DEP	4.9987 51	2.976263	0	6.0254 49	3.58752 7	0
NI	0.6361	2.976263	0.84	0.2645	3.58752	0.997

	04		63	44	7	3
FI	2.1034 79	2.981038	0.99 98	2.7016 78	3.60320 2	1
DEN	1.8514 99	2.954021	0.35 01	1.7425 64	3.55297 3	0.709 2
AW	1.9214 77	2.954021	0.31 88	2.5768 27	3.55297 3	0.292 4
CFI	1.5213 4	2.954021	0.51 05	1.7895 63	3.55297 3	0.686 9
INF	1.9581 04	2.954021	0.30 3	2.1557 79	3.55297 3	0.497 3
BR	5.6789 06	2.954021	0	5.6384 56	3.55297 3	0.000 3

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

وبلاحظ أن قيمة (ADF=4.998751) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوي (2.976263=5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على إستقرار المتغير في مستواه مما يعني أن الطلب على الودائع المصرفية (Dep) مستقر في مستواه . أما الدخل القومي (NI) فنجد أن قيمة (ADF=0.636104) أقل من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية (2.976263=5%) فاننا نقبل فرض العدم القائل بعدم إستقرار المتغير في مستواه , وهذا يعنى أن الدخل القومي غير مستقر في المستوي . وكذلك التمويل المصرفي (FI) حيث لم يستقر التمويل المصرفي في المستوي وذلك لأن قيمة (ADF) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) . وكذلك الكثافة المصرفية (DEN) لم تستقر عند المستوي مما يحتم إجراء إختبار الفرق الأول بينما تظهر نتائج إختبار الوعي المصرفي (AW) و تكلفة التمويل (CFI) و التضخم (INF) عدم إستقرار عند المستوي بينما نجد إن نتائج إختبار عائد الاوراق المالية (BR) عند المستوي يظهر أن قيمة (ADF=5.678906) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي المعنوية (2.954021=5%) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بإستقرار عائد الأوراق المالية فى مستواه .

والآن سنجرى إختبار الفرق الأول للمتغيرات التي لم تستقر في المستوي وهي كما تظهر في الجدول رقم (3-4) التالى :

جدول رقم (3-4)

نتائج اختبار ديكى فوللر المركب عند الفرق الاول

Augmented Dickey-Fuller test statistic

variab le	intercept			intercept and trend		
	ADF	C. V. AT 5%	Prob.	ADF	C. V. AT 5%	Prob.
NI	1.9404 24	2.976263	0.99 97	1.7509 93	3.587527	0.7
FI	3.9464 94	2.991878	0	3.7867 46	3.612199	0
DEN	6.6554 56	2.95711	0	6.6352 92	3.557759	0
AW	6.4257 55	2.95711	0	6.3185 02	3.557759	0.0001
CFI	5.3421 13	2.95711	0.00 01	5.4915 48	3.557759	0.0005
INF	7.8501 11	2.95711	0	7.7427 34	3.557759	0

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2
ومن خلال جدول (3-4) نلاحظ الاتى :

أولاً : نتائج إختبار الدخل القومي (NI) بمقارنة قيمة (ADF) بمستوى المعنوية (C.V. AT 5%) نجدها أقل وبذلك لم يستقر الدخل القومي أيضاً فى الفرق الأول .

ثانياً : نتائج إختبار كل من التمويل المصرفي ، الكثافة المصرفية ، الوعي المصرفي ، تكلفة التمويل ، والتضخم قد إستقرت جميعها عند الفرق الأول وذلك عند مقارنة قيمة (ADF) مع مستوى المعنوية (C.V. AT 5%)

وأخيراً سنجري إختبار الفرق الثاني لمتغير الدخل القومي وهو كما يظهر في الجدول رقم (4-4) :

جدول رقم (4-4)

نتائج اختبار ديكي فوللر المركب عند الفرق الثاني

Augmented Dickey-Fuller test statistic

variable	2nd difference and intercept		
	ADF	C. V. AT 5%	Prob.
NI	6.95432 9	2.976263	0

المصدر: اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

ونلاحظ أن قيمة (ADF) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (C.V. AT 5%)

(ii)- اختبار فيليبس وبيرون :

الجدول التالية توضح نتائج إستقرار متغيرات الدراسة :

جدول رقم (5-4)

نتائج اختبار فيليبس - بيرون في المستوى

Phillips-Perron test statistic

variable	level and intercept			level(trend and intercept)		
	ADF	C. V. AT 5%	Prob.	ADF	C. V. AT 5%	Prob.
DEP	18.418 64	2.95402 1	0	17.00631	3.552973	0
NI	4.7922 7	2.95402 1	0	1.207949	3.552973	0.999 9
FI	5.0160 01	2.95402 1	0	2.031293	3.552973	1
DEN	1.7873 97	2.95402 1	0.379 9	1.661693	3.552973	0.745 5
AW	1.8829 22	2.95402 1	0.335 9	2.594996	3.552973	0.284 8
CFI	1.6469 44	2.95402 1	0.448	1.795939	3.552973	0.683 8
INF	1.9713 47	2.95402 1	0.297 4	2.156385	3.552973	0.497
BR	5.6787 66	2.95402 1	0	5.638456	3.552973	0.000 3

المصدر: اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

ويلاحظ من الجدول رقم (5-4) أن المتغيرات التالية: وهي الطلب علي الودائع المصرفية (Dep) ، الدخل القومي (NI) التمويل المصرفي (FI) ، وعائد

الأوراق المالية (BR) قد إستقرت في مستواها وذلك عند مقارنة قيمة (ADF) المحسوبة مع مستوي المعنوية (C.V.AT 5%)

أما بقية المتغيرات والتي لم تستقر في المستوي فسنجري لها إختبار الفرق الأول كما في الجدول رقم (6-4)

جدول رقم (6-4)

نتائج إختبار فيليبس - بيرون في المستوي

Phillips-Perron test statistic

variable	1st difference and intercept			1st difference (trend and intercept)		
	ADF	C. V. AT 5%	Prob.	ADF	C. V. AT 5%	Prob.
DEN	6.6554 56	2.95711	0	6.6231 04	3.55775 9	0
AW	6.6225 65	2.95711	0	6.5027 94	3.55775 9	0
CFI	5.3426 81	2.95711	0.00 01	5.4915 48	3.55775 9	0.0005
INF	7.6079 09	2.95711	0	7.5210 83	3.55775 9	0

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EViews7.2

ويلاحظ من الجدول أن الكثافة المصرفية (DEN)، والوعي المصرفي (AW) ، وتكلفة التمويل (CFI) ، والتضخم (INF) قد إستقرت في الفرق الأول وذلك عند مقارنة قيمة (ADF) المحسوبة مع مستوي المعنوية (C.V.AT 5%)

1- إختبار التكامل المشترك :

ووفقاً لهذا الإختبار يتم مقارنة القيمة المحسوبة ل (LR) مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ، فإذا كانت القيمة المحسوبة ل (LR) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

وباجراء إختبار جوهانسون - جويللز لدالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان تظهر النتائج كما في الجدول رقم (7-4) التالي :

جدول رقم (4-7)

نتائج إختبار جوهانسون - جويللز لدالة الطلب علي الودائع المصرفية

Hypothesized No.of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.905231	232.1192	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.851168	156.7171	125.6154	0.0002
At most 2 *	0.636447	95.75910	95.75366	0.0500
At most 3	0.483924	63.38057	69.81889	0.1465
At most 4	0.449876	42.21255	47.85613	0.1529
At most 5	0.369410	23.08900	29.79707	0.2417
At most 6	0.158833	8.333795	15.49471	0.4304
At most 7	0.083750	2.798912	3.841466	0.0943

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EViews7.2

ومن الجدول رقم (4-7) نلاحظ الاتى : بما إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية ($LR = 232.1192$) تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5% = 159.5297) ، فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك وكذلك القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (156.7171) تزيد عن القيمة الحرجة (125.6154) وبالتالي قبول الفرض البديل القائل بوجود متجهين للتكامل المشترك . وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً .

ثالثاً : إختيار طريقة القياس الملائمة : وهناك عدة طرق قياسية يمكن إستخدامها في قياس العلاقات الإقتصادية منها :
 - طرق المعادلة الواحدة : وهي تطبق علي كل معادلة من معادلات النموذج علي حده ، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ، وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها .
 - طرق المعادلات الآنية : ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل وغيرها .
 وسنستخدم في هذا النموذج طريقة المعادلة الواحدة مسترشدين بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS .

المبحث الثالث مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج

في هذه المرحلة سنقوم بتقييم المعلمات المقدرة بمعني تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معني من الناحية الإقتصادية ، وما إذا كان لها دلالة

من الناحية الإحصائية .
 وتطبيق هذه المعايير علي دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان
 وباستخدام برنامج EVIEWS بطريقة FMOLS :
 أولاً : نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج الدالة الخطية كما في المعادلة :

$$\text{Dep} = -3342.46 - 0.031\text{NI} + 1.16\text{FI} + 42621.4\text{DEN} + 113.7\text{AW} - 158.8\text{CFI} - 13.8\text{INF} + 2.8\text{BR}$$

والنتائج تظهر كما في الجدول رقم (8-4) التالي :

جدول رقم (8-4)
 نتائج تقدير الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NI	-0.03089	0.028533	-1.0826	0.2893
FI	1.164142	0.130052	8.951388	0
DEN	42621.42	17310.45	2.462179	0.0211
AW	1139.71	2933.745	0.388483	0.7009
CFI	-158.783	81.94581	-1.93766	0.064
INF	-13.7602	10.84367	-1.26896	0.2161
BR	2.750473	8.178284	0.336314	0.7394
C	-3342.46	1783.574	-1.87402	0.0727
R-squared	0.989596	S.E. of regression	1365.228	
Adjusted R-squared	0.986683	Durbin-Watson stat	1.087282	

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

(i) : تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي :

ومن الجدول رقم (8-4) يتضح الآتي :

- 1- إشارة الثابت (B_0) سالبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية .
- 2- إشارة معامل الدخل القومي (B_1) سالبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية .
- 3- إشارة معامل التمويل المصرفي (B_2) موجبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .
- 4- إشارة معامل الكثافة المصرفية (B_3) موجبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .
- 5- إشارة معامل الوعي المصرفي (B_4) موجبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .
- 6- إشارة معامل تكلفة التمويل (B_5) سالبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .
- 7- إشارة معامل التضخم (B_6) سالبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .
- 8- إشارة معامل عائد الأوراق المالية (B_7) موجبة وهي تطابق النظرية الاقتصادية .

- (ii) : تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإحصائي :
ومن خلال الجدول رقم (8-4) نلاحظ الآتي :
- 1- قيمة (Prob) الإحتمالية للثابت B_0 بلغت (0.0727) وهو غير معنوي مقارنة بمستوي المعنوية (5%=0.05) .
 - 2- بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل الدخل القومي (0.2893) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فهو غير معنوي .
 - 3- كما بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل التمويل المصرفي (0.0000) وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية 0.05 وعليه يصبح معامل التمويل المصرفي معنوي.
 - 4- فيما بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الكثافة المصرفية (0.0211) وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية 0.05 وعليه يصبح معنوي .
 - 5- كذلك بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل الوعي المصرفي (0.7009) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فالمعامل غير معنوي .
 - 6- أيضاً بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل تكلفة التمويل (0.0640) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فالمعامل غير معنوي .
 - 7- كذلك بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل التضخم (0.2161) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فالمعامل غير معنوي .
 - 8- وأخيراً بلغت القيمة الإحتمالية لمعامل عائد الأوراق المالية (0.7394) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية 0.05 وبالتالي فالمعامل غير معنوي .
- وبما إن معاملات التمويل المصرفي والكثافة المصرفية وتكلفة التمويل معنوية فهذا يعني وجود علاقة ارتباط بينها وبين الطلب على الودائع المصرفية . فيما لا توجد علاقة ارتباط بين الطلب على الودائع المصرفية وبقيّة المتغيرات .
- أما معامل التحديد المعدل R^2 يساوي (0.99) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة مسؤولة بنسبة (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي الودائع المصرفية) والباقي (1%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج .
- (iii) : التقييم وفقاً للمعيار القياسي :
أولاً : مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد :
- وكما هو واضح من النسبة العالية لمعامل التحديد وعدم معنوية المعالم فإن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد ، وللكشف عن هذه المشكلة نستخدم مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة وهي كما وردت بالجدول رقم (9-4) :

جدول رقم (9-4)

نتائج مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة للدالة الخطية

	NI	FI	DEN	Aw	CFI	INF	BR
NI	1	0.973 69	-0.029 3	-0.710 8	-0.485 5	-0.405 5	0.045 43
FI	0.973 69	1	-0.064 7	-0.680 8	-0.477 7	-0.301 6	0.034 59

DEN	-0.029 3	-0.064 7	1	0.246 68	0.817 11	0.527 29	-0.314 7
aw	-0.710 8	-0.680 8	0.246 68	1	0.525 48	0.394 73	-0.087 1
CFI	-0.485 5	-0.477 7	0.817 11	0.525 48	1	0.618 85	-0.329 8
INF	-0.405 5	-0.301 6	0.527 29	0.394 73	0.618 85	1	-0.249
BR	0.045 43	0.034 59	-0.314 7	-0.087 1	-0.329 8	-0.249	1

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

ومن خلال الجدول رقم (4-9) نلاحظ بوضوح أن هناك درجة قصوي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة .

ثانياً : مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي :

وبالرجوع إلي الجدول أعلاه نجد أن قيمة ديرين واطسون (DW=1.087282) وهى مبتعدة عن (DW=2) وبالتالي فالنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي .

ثالثاً : مشكلة عدم ثبات التباين

ولإختبار هل النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين نجرى إختبار ARCH الذي يظهر كما في الجدول رقم (4-10)

جدول رقم (4-10) نتائج إختبار عدم ثبات التباين للدالة الخطية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.475246	Prob. F(1,31)	0.1258
Obs*R-squared	2.440106	Prob. Chi-Square(1)	0.1183

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

وبما إن قيمة (Obs*R-squared=0.1183) أكبر من مستوي المعنوية (0.05) فإننا نقبل فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

ثانياً : نتائج تقدير الدالة نصف اللوغريتمية : حيث تظهر المعادلة كما يلي :

$$\log \text{Dep} = 1.56 + 0.00012\text{NI} - 0.0004\text{FI} + 34.98\text{DEN} - 7.66\text{AW} + 0.034\text{CFI} - 0.003\text{INF} - 0.003\text{BR}$$

والنتائج تظهر في الجدول رقم (4-11) كما يلي :

جدول رقم (4-11)
نتائج اختبار الدالة نصف اللوغاريتمية لدالة الطلب علي الودائع المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NI	0.000115	2.60E-05	4.415495	0.0002
FI	-0.00044	0.000118	-3.74004	0.001
DEN	34.98299	15.7542	2.22055	0.0357
AW	-7.6567	2.669995	-2.86768	0.0083
CFI	0.034034	0.074579	0.456345	0.6521
INF	-0.00341	0.009869	-0.34533	0.7327
BR	-0.003	0.007443	-0.40335	0.6901
C	1.562468	1.623227	0.962569	0.345
R-squared	0.902424	S.E. of regression	1.250591	
Adjusted R-squared	0.875103	Durbin-Watson stat	1.213384	

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

- (i) تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي :
من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4-11) نجد الآتي :
- 1- إشارة الثابت موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية .
 - 2- إشارة معاملات كل من الدخل القومي والكثافة المصرفية موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية .
 - 3- إشارة معاملات كل من التضخم وعائد الأوراق المالية سالبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية .
 - 4- إشارة معاملات كل من التمويل المصرفي والوعي المصرفي سالبة وهي تخالف النظرية الإقتصادية .
 - 5- إشارة معامل تكلفة التمويل موجبة وهي تخالف النظرية الإقتصادية .
- (i) تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإحصائي :
- كذلك من نتائج التحليل يتضح الآتي :
- 1- الثابت غير معنوي وقيمته تساوي (prob.= 0.3450) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية (0.05).
 - 2- معاملات كل من الدخل القومي ، التمويل المصرفي ، الكثافة المصرفية ، والوعي المصرفي معنوية وهي علي التوالي (0.0010) و(0.0357) و (0.0083) و (0.0083) وهي قيم أقل من مستوي المعنوية (0.05) .
 - 3- معاملات كل من تكلفة التمويل ، التضخم ، وعائد الأوراق المالية غير معنوية وهي علي التوالي (0.6521) و (0.7327) و (0.6901) وهي قيم أكبر من مستوي المعنوية (0.05) .

أما معامل التحديد المعدل R^2 يساوي (0.88) وهذا يعنى أن المتغيرات المفسرة مسؤولة بنسبة (88%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي الودائع المصرفية) والباقي (12%) هى عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج .
 (iii) تقييم النتائج وفقاً للمعيار القياسي :
 أولاً : مشكلة عدم ثبات التباين :
 فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يظهر من الجدول رقم (4-12) أدناه:

جدول رقم (4-12)
 نتائج اختبار عدم ثبات التباين للدالة نصف اللوغريتمية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.861004	Prob. F(1,31)	0.3606
Obs*R-squared	0.891784	Prob. Chi-Square(1)	0.345

المصدر: اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

فمن خلال الجدول رقم (4-12) وبمقارنة قيمة (Obs*R-squared=0.3450) نجدها أكبر من مستوي المعنوية (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

ثانياً : مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا :

بما إن قيمة ديرين واتسطون (DW= 1.213384) متبعدة عن (DW=2) فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا .

ثالثاً: نتائج تقدير الدالة اللوغريتمية الكاملة :

وباستبعاد عائد الأوراق المالية لعدم وجود بيانات عنه تظهر نتائج تقدير الدالة اللوغريتمية الكاملة كما فى الجدول رقم (4-13) والمعادلة هي :

$$\log \text{Dep} = 0.011 + .68 \log \text{NI} + .19 \text{FI} + 0.18 \log \text{DEN} - 1.2 \log \text{AW} - 0.04 \log \text{CFI} + 0.15 \log \text{INF}$$

جدول رقم (4-13)
 نتائج اختبار الدالة اللوغريتمية الكاملة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(NI)	0.681889	0.063145	10.79877	0
LOG(FI)	0.187055	0.049124	3.807797	0.0008
LOG(DEN)	0.28705	0.389977	0.736068	0.4683
LOG(AW)	-1.23338	0.21222	-5.81179	0
LOG(CFI)	-0.43368	0.182499	-2.37634	0.0251
LOG(INF)	0.151821	0.057234	2.65262	0.0134
C	0.112837	1.36386	0.082733	0.9347
R-squared	0.9982	S.E. of regression	0.166575	

Adjusted R-squared	0.997784	Durbin-Watson stat	1.335416
--------------------	----------	--------------------	----------

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

(i) تقييم النتائج وفقاً للمعيار الأقتصادي :

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (4-13) نجد الآتي :

- 1- إشارة الثابت موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية
- 2- إشارة معاملات كل من الدخل القومي ، التمويل المصرفي ، الكثافة المصرفية موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية .
- 3- إشارة معامل الوعي المصرفي سالبة وهي تخالف النظرية الإقتصادية
- 4- إشارة معامل تكلفة التمويل سالبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية .
- 5- إشارة معامل التضخم موجبة وهي تخالف النظرية الإقتصادية .

(ii) تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإحصائي :

ونلاحظ الآتي :

- 1- الثابت غير معنوي وقيمته تساوي (prob.= 0.9347) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية (0.05).
- 2- كل معاملات المتغيرات المستقلة معنوية ما عدا معامل الكثافة المصرفية (0.4683) وهي قيمة أكبر من مستوي المعنوية (0.05).
- 3- أما معامل التحديد المعدل R^2 يساوي (0.99) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة مسئولة بنسبة (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب علي الودائع المصرفية) والباقي (1%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج .

(iii) تقييم النتائج وفقاً للمعيار القياسي :

أولاً : مشكلة عدم ثبات التباين :

فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين كما يظهر من الجدول رقم (4-14) جدول رقم (4-41)

نتائج عدم ثبات التباين للدالة اللوغريتمية الكاملة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.01474	Prob. F(1,31)	0.9042
Obs*R-squared	0.015684	Prob. Chi-Square(1)	0.9003

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

فمن خلال الجدول رقم (4-14) وبمقارنة قيمة (Obs*R-squared=0.9003) نجدها أكبر من مستوي المعنوية (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

ثانياً : مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي :

بما إن قيمة ديربن واتسرتون (DW= 1.335416) مبتعدة عن (DW=2) فإن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي .

النموذج المصحح :

وخلاصة القول إنه ومن خلال عمليات التحليل السابقة لأشكال الدوال المختلفة نجد أن أفضل تقدير لدالة الطلب علي الودائع المصرفية قد ظهرت في

الدالة اللوغريتمية الكاملة ، بيد أن هنالك بعض المتغيرات المستقلة تخالف منطوق النظرية الإقتصادية كالتضخم والوعي المصرفي ، ولكن بإستخدام تحليل فريش نحصل علي أفضل نموذج يمثل دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان لفترة الدراسة (1980-2013) وهي كما تظهر في الجدول رقم (4-15) والمعادلة هي :

$$\text{Dep} = 2.15 + 0.57\text{NI} + 0.82\text{DEN} + 0.25\text{FI} - 0.46\text{CFI} - 1.12\text{AW}$$

جدول رقم (4-15)

نتائج تقدير النموذج المصحح لدالة الطلب علي الودائع المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(NI)	0.565642	0.046692	12.11433	0
LOG(DEN)	0.821824	0.330678	2.485267	0.0194
LOG(FI)	0.252278	0.042404	5.949351	0
LOG(CFI)	-0.45718	0.175388	-2.60668	0.0147
LOG(AW)	-1.41815	0.196788	-7.20648	0
C	2.149639	1.123784	1.912858	0.0664
R-squared	0.997827	S.E. of regression	0.179594	
Adjusted R-squared	0.997424	Durbin-Watson stat	1.385524	

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

من الجدول رقم (4-15) نلاحظ الآتي :

(i) التقييم وفقاً للمعيار الإقتصادي :

- 1- إشارة الثابت موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية
- 2- إشارة معامل الدخل القومي موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والدخل القومي .
- 3- إشارة معامل الكثافة المصرفية موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية والكثافة المصرفية .
- 4- إشارة معامل تكلفة التمويل سالبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية لوجود علاقة عكسية بين الطلب علي الودائع المصرفية والتضخم .
- 5- إشارة معامل التمويل المصرفي موجبة وهي تطابق النظرية الإقتصادية لوجود علاقة طردية بين الطلب علي الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي .
- 6- إشارة معامل الوعي المصرفي سالبة وهي تخالف النظرية الإقتصادية . ولكن نلاحظ أن العملاء كثيراً ما يحتفظون بأموالهم في صور أخرى متعددة بعيداً عن المصارف وذلك لأسباب كثيرة تطرقنا لها في الفصل الثالث ، لذلك يمكن القول أنه كلما زاد الوعي المصرفي مع وجود كل تلك الإختلالات في هيكل العمل المصرفي قل الطلب علي الودائع المصرفية .

(ii) التقييم وفقاً للمعيار الإحصائي :

- 1- الثابت غير معنوي لأن القيمة الإحتمالية (Prob=2.149639) أكبر من

- مستوي المعنوية (0.05) ، ولكنه معنوي عند مستوى معنوية 10% .
- 2- معامل المدخل القومي معنوي وذلك لأن القيمة الإحتمالية (Prob.=) 0.0000 أقل من مستوي المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة إرتباط بين الطلب على الودائع المصرفية والدخل القومي .
- 3- معامل الكثافة المصرفية معنوي وذلك لأن القيمة الإحتمالية (Prob.=) 0.0194 أقل من مستوي المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة إرتباط بين الطلب على الودائع المصرفية والكثافة المصرفية .
- 4- معامل التمويل المصرفي معنوي وذلك لأن القيمة الإحتمالية (Prob.=) 0.0000 أقل من مستوي المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة إرتباط بين الطلب على الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي .
- 5- معامل تكلفة التمويل معنوي وذلك لأن القيمة الاحتمالية (Prob.= 0.0147) أقل من مستوي المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة إرتباط بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل .
- 6- معامل الوعي المصرفي معنوي (Prob.= 0.0000) وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ، مما يعنى أن هنالك علاقة سببية بين الطلب على الودائع المصرفية والوعي المصرفي.
- 7- معامل التحديد المعدل R^2 يساوى (0.99) وهذا يعنى أن المتغيرات المفسرة مسئولة بنسبة (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الطلب على الودائع المصرفية) والباقي (1%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج .
- (iii)التقييم وفقاً للمعيار القياسي :
- أولاً : مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد :
- ونلاحظ من الجدول رقم (4-16) أن النموذج يعاني من مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة

جدول رقم (4-16)
مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات المستقلة للنموذج المصحح

	NI	DEN	FI	CFI	AW
NI	1	-0.029 26	0.973686	-0.485 51	-0.710 85
DE N	-0.029 26	1	-0.0647	0.8171 06	0.2466 85
FI	0.9736 86	-0.064 7	1	-0.477 73	-0.680 78
CFI	-0.485 51	0.8171 06	-0.47773	1	0.5254 82
AW	-0.710 85	0.2466 85	-0.68078	0.5254 82	1

اعداد :
من
2

المصدر
الباحث
برنامج
EVIE
WS7.

ثانياً: مشكلة عدم ثبات التباين : ومن خلال الجدول رقم (4-17) وبمقارنة قيمة ($Obs \cdot R\text{-squared} = 0.8634$) نجدها أكبر من مستوي المعنوية (0.05) وبالتالي فإننا نقبل فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .
جدول رقم (4-17)

نتائج إختبار عدم ثبات التباين للنموذج المصحح

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.027821	(Prob. F(1,31	0.8686
Obs*R-squared	0.02959	(Prob. Chi-Square(1	0.8634

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

ثالثاً : مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقى :
وبما أن قيمة ($DW = 1.39$) المحسوبة تتعد عن القيمة المعيارية ($DW = 2$) فالنموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقى .

المبحث الرابع

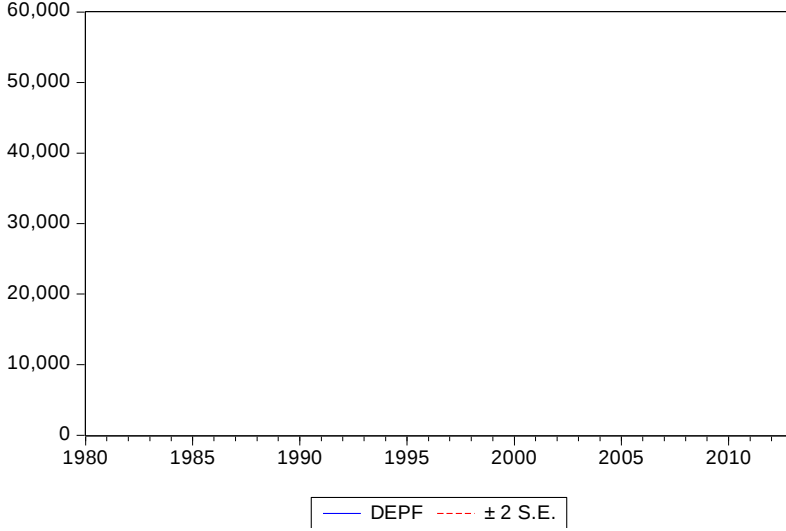
مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

وتعتبر هذه المرحلة من أهم أهداف الإقتصاد القياسي حيث يتم فيها التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل ، حيث يتعين إختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل إستخدامه لهذا الغرض . فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الإختبارات السابقة ، ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ ، فالتنبؤ قائم على أساس إفتراض أن المستقبل القريب إمتداد للماضي القريب . ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الإقتصادية للمجتمع ، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادراً على التنبؤ بهذه التغيرات ، وإختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من إختبار مدى إستقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن . وإختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة .

وهناك عدة معايير تستخدم في قياس مقدرة النموذج على التنبؤ من أشهرها معامل عدم التساوي لثيل والذي ينص على أنه كلما اقتربت قيمة معامل ثيل من الصفر كان هنالك مقدرة عالية للنموذج على التنبؤ .

وبإستخدام معامل عدم التساوي لثيل في نموذج دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان للفترة من 1980م وحتى 2013م نجده كالآتي :

الشكل رقم (4-1)



Forecast: DEPF	
Actual: DEP	
Forecast sample: 1980 2013	
Included observations: 34	
Root Mean Squared Error	2085.913
Mean Absolute Error	927.2958
Mean Abs. Percent Error	12.92246
Theil Inequality Coefficient	0.081187
Bias Proportion	0.019779
Variance Proportion	0.340470
Covariance Proportion	0.639751

المصدر : اعداد الباحث من برنامج EVIEWS7.2

وبما إن قيمة معامل ثيل تساوي (0.08) وهي قيمة تقترب من الصفر ، عليه يكون هنالك مقدرة عالية للنموذج علي التنبؤ .

الخاتمة

مناقشة الفرضيات والنتائج والتوصيات : أولاً: مناقشة الفرضيات :

- بعد الدراسة التحليلية لنموذج دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان (1980م -2013م) نستخلص الآتي :
- 1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب علي الودائع المصرفية والدخل القومي .
 - 2- وجود علاقة طردية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب علي الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي .
 - 3- وجود علاقة طردية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية والكثافة المصرفية .
 - 4- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل المصرفي .
 - 5- مخالفة الوعي المصرفي للنظرية الإقتصادية حيث تشير العلامة السالبة إلي ذلك .

ثانياً :النتائج :

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وذلك عبر مناقشة فرضيات البحث ما يلي :

- 1- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية والدخل القومي ،حيث أن زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة فقط تؤدي الى زيادة الطلب على الودائع المصرفية بمقدار (0.57) وحدة، ويدعم هذا الاتجاه إشارة ومعنوية القيمة الاحتمالية للدخل القومي التي تؤكد على

- وجود العلاقة السببية .
- 2- هنالك علاقة طردية ذات دلالة اقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي فزيادة التمويل المصرفي بوحدة واحدة تصاحبها زيادة في الطلب على الودائع المصرفية بمقدار (0.25). وجاءت الإشارة موجبة والمعلمة معنوية لتدل على العلاقة السببية بين الطلب على الودائع المصرفية والتمويل المصرفي .
- 3- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية والكثافة المصرفية . فكلما زادت الكثافة المصرفية بوحدة واحدة أدت الي زيادة في حجم الطلب على الودائع المصرفية بمقدار (0.82) ، كما نلاحظ أن الاشارة موجبة ومعلمتها معنوية لتؤكد العلاقة السببية بين الطلب علي الودائع المصرفية والكثافة المصرفية .
- 4- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إقتصادية وإحصائية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل المصرفي ، وتشير الاشارة السالبة الى الدلالة الاقتصادية بينما تشير معنوية المعلمة إلي وجود العلاقة السببية بين الطلب على الودائع المصرفية وتكلفة التمويل المصرفي بحيث أنه كلما زادت تكلفة التمويل المصرفي بوحدة واحدة قل الطلب على الودائع المصرفية بمقدار (0.46) وحدة.
- 5- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الطلب علي الودائع المصرفية والوعي المصرفي برغم مخالفة إشارته للنظرية الإقتصادية .
- 6- لا توجد علاقة ذات دلالة إقتصادية بين الطلب علي الودائع المصرفية والتضخم بالرغم من مطابقته من ناحية إحصائية .
- 7- يشير معامل التحديد المعدل $R^2 = (0.99)$ (إلي القوة التفسيرية العالية للنموذج
- 8- جميع معالم النموذج أقل من مستوي المعنوية (0.05) وهذه تشير إلى جودة توفيق المعالم الجزئية.
- 9- مقدرة النموذج علي التنبؤ عالية جداً .
- 10- أفضل تقدير لدالة الطلب علي الودائع المصرفية هي الدالة اللوغريتمية الكاملة بعد إستبعاد التضخم لعدم مطابقته للنظرية الإقتصادية وعائد الأوراق المالية نسبة لعدم وجود بيانات عنه في فترة التسعينات وذلك لعدم وجود سوق للأوراق المالية حينها وتوقف السندات الحكومية في تلك الفترة بسبب أسلمة النظام المصرفي .

ثالثاً : التوصيات :

- بعد تحليل النموذج القياسي لدالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان في الفترة من 1980م وحتى 2013م ومعرفة العوامل المؤثرة علي حجم الطلب علي الودائع المصرفية والأسباب التي تؤدي إلي إحجام أصحاب الفوائض عن إيداع مدخراتهم داخل الجهاز المصرفي نوصي بالآتي :
- 1- زيادة الدخل القومي باعتباره أحد أهم العوامل المؤثرة علي حجم الودائع المصرفية وذلك عن طريق زيادة حجم التمويل .
- 2- العمل علي زيادة فروع البنوك في كافة أنحاء البلاد حتى يسهل علي أصحاب

- الفوائض إيداع مدخراتهم فزيادة فرع واحد مثلاً تؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار 0.82 مليون جنيه، وكذلك تسهيل كافة الإجراءات المحاسبية والإدارية والسياسية .
- 3- العمل علي نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع وذلك لجذب الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي عبر وسائل وسياسات إدارية وتقنية فعالة .
- 4- تسهيل عمليات التمويل المصرفي عن طريق خفض تكلفة التمويل وكذلك إتباع سياسات اقتصادية رشيدة .
- 5- إستخدام نموذج الدراسة في التنبؤ بالطلب علي الودائع المصرفية ، وذلك لقدرة العالية علي التنبؤ .
- 6- التركيز علي صحة البيانات ودقتها بإستخدام الأطر المؤهلة في ذلك .
- 7- زيادة حجم التمويل وتوجيهه نحو قطاعات الإنتاج الحقيقي كالزراعة والصناعة .

أولاً : قائمة المراجع

المراجع العربية :

الأمين ، حسن عبد الله ، الودائع المصرفية النقدية وإستثمارها في الإسلام ، دار الشروق ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 1983م .

الأرباح ، صالح الأمين ، إقتصاديات النقود والمصارف ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الأولى 1991 م .

الهيثي ، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر ، الطبعة الأولى، عمان : الأردن 1998م .

الحسني ، أحمد بن حسن أحمد الحسني ، الودائع المصرفية : أنواعها- إستخدامها- إستثمارها، المكتبة المكية ، دار ابن حزم بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى 1999م .

الزيدانين ، جميل سالم ، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 1999م .

الحسن ، محمد الحسن محمد احمد ، "قراءات حول العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي - الإستقطاب والحماية " مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد التاسع عشر ، يونيو 1999م .

المهل ، عبد العظيم سليمان ، مبادئ الاقتصاد ، مطبعة أروي ، الخرطوم ، الطبعة الثانية 2009 م .

الصدر ، محمد باقر ، البنك اللاروي في الإسلام ، الطبعة الخامسة ، بيروت: لبنان ، دار التعارف ، 1978م .

الرفيق ، محمد يحي ، أثر التمويل المصرفي الإسلامي علي بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية "دراسة قياسية " غير منشور 2010 ، ورقة عمل ، جامعة ذمار ، الجمهورية اليمنية
زيداد سليم رمضان ، ومحفوظ احمد جودة ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الإردن - عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، 2006 م .

الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة المصارف- إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الإئتمان- مؤسسة الوراق، عمان، 2000م .

الرشيد ،طارق محمد الرشيد ، سامية حسن محمود، سلسلة الاقتصاد القياسى التطبيقى باستخدام برنامج EVIEWS ، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، غير منشور

الرشيد ، طارق محمد ، المرجع في أساسيات النظرية الإقتصادية ، الخرطوم ، 2010 م .

طه يوسف ، تقويم تجربة السودان في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة 2000-2012م ، ورقة عمل ، الخرطوم .

محمد بوجلل وشوقي بورقية ، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، م 23 العدد الثاني ، 2010م .

محمد سويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية : مدخل مقارنة ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة، 1987م.

الحاجي ، محمد عمر ، تأثير الودائع المصرفية في النشاط الإقتصادي ، مجلة المستثمرون ، العدد ، الكويت، 2012-01-25 م ، (<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php.com>).

ناصر ، إيمان عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2008 م .

سليمان ، عبد الفتاح محمد ، الودائع النقدية شرعاً وقانوناً ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1983م .

عطية ، عبد القادر محمد عبد القادر ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، الطبعة الرابعة 2014 م .

علي ، أحمد مجذوب أحمد ، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والإختيارات السياسية ، الطبعة الأولى ، الخرطوم. 2013م .

فلاح حسن عداوي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ، عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2000 م .

صلاح الدين الشيخ خضر ومحمد عثمان أحمد وعبد الرحمن محمد عبد الرحمن ، إمكانية جذب المزيد من المدخرات إلي داخل الجهاز المصرفي ، سلسلة دراسات وبحوث صادرة عن بنك السودان ، إصدار رقم 1 ، أكتوبر 2003م .

رحمة ، الصديق طلحة محمد ، التمويل الإسلامي في السودان : التحديات ورؤى المستقبل مطالع السودان للعملة ، الطبعة الأولى 2006 م .

تاج الدين إبراهيم حلمد، محمد عثمان أحمد ، تاريخ العطل المصرفي في السودان (1903-1996م) ، مجلة المصرفي ، بنك السودان، العدد الحادي عشر ، يونيو 1997م .

خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2000 م .

بنك السودان، سياسات بنك السودان للعام 2014 ، موقع بنك السودان المركزي

الرسائل الجامعية : <http://www.cbos.gov.sd>

أبو بكر آدم موسى نمر : بعنوان تقدير محددات الطلب علي الودائع المصرفية في الفترة 1975م - 2005 م دراسة لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 م .

إبراهيم احمد عبد المطلب (2007) : بعنوان سياسة استقطاب الودائع وأثرها علي نوع وحجم التمويل المصرفي - دراسة حالة المصارف السودانية للفترة من 1995م- 2004م- دراسة لنيل درجة الدكتوراة في الدراسات المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007 م .

منال حبيب عبد المطلب : بعنوان دالة الطلب علي التمويل المصرفي - دراسة قياسية في الفترة من 1994- 1999 م دراسة لنيل درجة الماجستير ، جامعة امدرمان الإسلامية ، 2000 م .

رفوة حسن عطية محمد : بعنوان مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الطلب علي الودائع المصرفية في السودان للفترة من 1970م - 2007م. دراسة لنيل درجة الماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : 2009 م .

موقع جامعة النجاح ، فلسطين ، www.najah.edu .

المراجع الاجنبية :

Green ,William,Econometric Analysis, New York : Macmillan Publishing Company,Second Edition,1993.

Malinvaud,E Statistical Methods of Econometrics, Chicago:Rand,MC Nally, 1966.

ثانياً: الملاحق :

ملحق رقم (1)

السنة	الودائع المصرفية	الناتج المحلي الاجمالي	عدد الفروع	عدد السكان	درجة النقذنة	الكثافة المصرفية	الميل الحدي للايداع المصرفي
-------	------------------	------------------------	------------	------------	--------------	------------------	-----------------------------

					مليون	مليون	
-	0.10	18.1	18,362,000	176	3.972000	0.720013	1980
0.23	0.10	19.0	19,079,000	182	4.950700	0.942470	1981
0.19	0.10	19.0	19,829,000	199	7.040100	1.339560	1982
0.17	0.11	18.6	20,210,000	215	9.591900	1.781357	1983
0.13	0.10	17.5	20,530,000	214	11.807400	2.063602	1984
0.44	0.12	23.6	20,882,000	252	15.357200	3.622570	1985
0.31	0.13	25.4	21,085,000	265	20.218100	5.136929	1986
0.12	0.13	19.6	21,290,000	283	36.479800	7.167765	1987
0.14	0.15	18.4	21,724,000	315	46.791100	8.599374	1988
0.13	0.18	15.9	22,394,000	412	82.562000	13.117000	1989
0.14	0.18	15.5	23,079,000	424	110.1107	17.0340	1990
0.16	0.20	15.5	23,780,000	472	192.6605	29.8590	1991
0.28	0.24	22.4	24,495,000	576	421.8180	94.4450	1992
0.14	0.19	17.6	25,222,000	487	948.4480	167.3400	1993
0.07	0.20	12.5	25,961,000	524	1,881.2890	234.3600	1994
0.08	0.18	10.3	26,688,000	491	4,049.7394	416.4200	1995
0.04	0.25	6.5	27,875,000	687	10,478.1372	677.9300	1996
0.05	0.24	6.0	28,627,000	695	16,137.3706	967.5400	1997
0.04	0.23	5.5	29,496,000	691	21,935.9103	1,201.1300	1998
0.05	0.21	5.4	30,326,000	643	27,058.8144	1,455.1900	1999
0.08	0.20	5.8	31,081,000	628	33,770.5710	1,972.2400	2000
0.11	0.17	6.7	31,913,000	552	40,658.5577	2,741.8800	2001
0.13	0.17	7.6	32,769,000	545	47,747.5080	3,630.7400	2002
0.12	0.16	8.3	33,648,000	547	57,031.0543	4,729.5200	2003
0.15	0.16	9.4	34,512,000	538	68,698.6972	6,466.4900	2004
0.19	0.14	11.4	36,198,000	517	85,707.1281	9,775.9500	2005
0.19	0.14	12.5	37,158,000	522	98,719.1370	12,308.5889	2006
0.11	0.14	12.2	38,143,000	532	114,017.5480	13,942.3569	2007
0.19	0.14	12.9	39,154,000	564	127,746.8960	16,508.4580	2008
0.21	0.14	14.1	40,522,000	585	148,137.0230	20,848.0394	2009
0.36	0.15	16.0	42,247,000	617	162,203.9000	25,874.3650	2010
0.08	0.14	14.9	42,246,000	589	186,689.9000	27,775.6156	2011
		16.2	34,300,	629	243,412.80	39,544.40	2012

0.21	0.18		000		00	00	
0.09	0.19	15.0	35,220,000	655	294,630.2000	44,133.0680	2013

نسبة الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والكثافة المصرفية

المصدر : بنك السودان المركزي

ملحق رقم (2)

نسبة اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي عرض النقود

الوعى المصرفى	الودائع الى عرض النقود %	العملة لدى الجمهور مليون جنيه	عرض النقود مليون جنيه	الودائع المصرفية مليون جنيه	السنة
				0.7200	198
0.7	58.4	0.51	1.2	13	0
				0.9424	198
0.7	60.0	0.63	1.6	70	1
				1.3395	198
0.6	62.0	0.82	2.2	60	2
				1.7813	198
0.6	64.2	1.03	2.8	57	3
				2.0636	198
0.6	63.3	1.25	3.3	02	4
				3.6225	198
0.5	60.2	1.95	6.0	70	5
				5.1369	198
0.5	66.2	2.76	7.8	29	6
				7.1677	198
0.5	68.8	3.63	0.4	65	7
				8.5993	198
0.7	60.5	5.60	4.2	74	8
				13.1170	198
0.7	57.8	9.24	2.7	00	9
				17.0	199
0.8	53.8	13.11	1.6	340	0
				29.8	199
0.7	56.7	21.41	2.7	590	1
				94.4	199
0.5	66.7	43.52	1.6	450	2
				167.34	199
0.6	62.3	94.53	8.6	00	3
				234.36	199
0.6	57.8	147.90	5.4	00	4
				416.42	199
0.6	59.0	248.63	5.9	00	5
				677.93	199
0.7	56.2	444.40	1,205.7	00	6
				967.54	199
0.6	60.3	584.94	1,605.3	00	7
				1,201.13	199
0.7	57.7	821.40	2,082.3	00	8
				1,455.19	199
0.7	56.5	1,081.08	2,575.0	00	9

0.7	56.9	1,420.82	3,466.7	1,972.2400	2000
0.6	63.4	1,538.36	4,322.1	2,741.8800	2001
0.5	64.5	1,935.82	5,632.7	3,630.7400	2002
0.5	63.7	2,388.77	7,423.6	4,729.5200	2003
0.5	66.7	3,035.88	9,697.8	6,466.4900	2004
0.4	69.7	3,740.36	14,031.4	9,775.9500	2005
0.4	68.9	5,355.32	17,871.8	12,308.5889	2006
0.4	70.7	5,639.76	19,714.6	13,942.3569	2007
0.4	72.0	6,774.57	22,933.2	16,508.4580	2008
0.4	73.6	8,066.17	28,314.5	20,848.0394	2009
0.4	72.9	10,067.96	35,497.9	25,874.3650	2010
0.5	66.4	12,850.08	41,853.0	27,775.6156	2011
0.4	67.4	16,751.50	58,663.3	39,544.4000	2012
0.4	66.4	19,178.40	66,445.7	44,133.0680	2013

المصدر : بنك السودان المركزي

(ملحق رقم 3)

تركيبه الودائع المصرفية

الاستثمار الى الاجمالي	الادخار الى الاجمالي	الجارية الى الاجمالي	اجمالي الودائع	ودائع الاستثمار	ودائع الادخار	الودائع الجارية	السنة
%	%	%	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
25.5	NA	74.5	16,996	4,337	NA	12,659	1990
25.8	6.4	67.9	29,858	7,693	1,904	20,261	1991
42.8	3.3	53.9	94,446	40,417	3,082	50,947	1992
58.5	3.1	38.3	167,340	97,944	5,251	64,145	1993
54.7	3.3	42.0	234,355	128,107	7,774	98,474	1994
59.1	3.0	38.0	416,419	245,905	12,421	158,093	1995
50.5	3.1	46.5	677,933	342,057	20,726	315,150	1996
53.5	3.7	42.9	967,536	517,350	35,404	414,782	1997
56.2	4.5	39.3	1,201,130	675,440	54,020	471,670	1998
4.9	21.5	73.5	806,580	39,900	173,730	592,950	1999
14.5	9.2	76.4	1,375,100	199,230	125,840	1,050,030	2000
19.7	9.5	70.8	1,594,440	313,980	151,900	1,128,560	2001

19.1	9.5	71.4	2,116,097	404,328	200,437	1,511,332	2002
21.6	8.4	70.0	2,826,090	609,580	237,360	1,979,150	2003
17.5	8.5	74.1	3,841,017	670,541	324,689	2,845,787	2004
35.7	6.6	57.7	7,018,510	2,506,040	465,870	4,046,600	2005
42.5	7.1	50.4	9,789,414	4,159,572	697,248	4,932,594	2006
41.0	9.0	50.1	11,198,656	4,587,419	1,002,956	5,608,281	2007
39.7	9.4	51.0	13,221,751	5,244,899	1,236,364	6,740,488	2008
41.5	9.2	49.3	16,927,949	7,023,606	1,558,703	8,345,640	2009
42.4	9.3	48.3	20,465,472	8,667,753	1,904,040	9,893,679	2010
36.6	12.0	51.5	22,243,840	8,133,606	2,662,250	11,447,984	2011
35.8	13.9	50.3	27,750,046	9,939,443	3,858,550	13,952,053	2012
33.9	14.9	51.1	31,423,092	10,657,920	4,693,555	16,071,617	2013

المصدر : بنك السودان المركزي

(ملحق رقم 4)

نسبة الودائع بالنقد الاجنبي الى اجمالي الودائع

نسبة الدولة	اجمالي الودائع	الودائع بالنقد الاجنبي	السنة
33%	349,355.00	115,000.00	1994
35%	639,549.00	223,130.00	1995
31%	975,643.00	297,710.00	1996
31%	1,403,206.00	435,670.00	1997
31%	1,749,950.00	548,820.00	1999

			8
44%	1,455,200.00	637,520.00	1999
40%	2,330,205.00	940,045.00	2000
41%	2,736,860.00	1,112,340.00	2001
40%	3,630,754.00	1,468,983.00	2002
39%	4,729,515.00	1,858,115.00	2003
39%	6,466,483.00	2,545,895.00	2004
27%	9,775,950.00	2,654,250.00	2005
19%	12,312,944.00	2,394,240.00	2006
19%	13,942,475.00	2,601,347.00	2007
18%	16,508,458.00	3,042,083.00	2008
17%	20,848,039.00	3,551,305.00	2009
20%	25,874,366.00	5,089,219.00	2010
18%	27,775,618.00	5,049,101.00	2011
29%	39,544,338.00	11,341,441.00	2012
27%	44,133,068.00	11,989,801.00	2013

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم (4-1) بيانات نموذج الدراسة

السنة	الودائع المصرفية	الدخل القومي	التمويل المصرفي	تكلفة التمويل	الكثافة المصرفية	الوعى المصرفي	القبض	عائد الأوراق المالية
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	%			%	%

0.01	26.10	0.71	0.10	8.00	0.06	3.95	0.720013	1980
0.00	22.60	0.67	0.10	10.00	0.08	4.9	0.942470	1981
17.57	27.70	0.61	0.10	10.00	0.11	6.93	1.339560	1982
9.20	31.10	0.58	0.11	12.00	0.14	9.45	1.781357	1983
2.60	32.50	0.60	0.10	14.00	0.16	11.5	2.063602	1984
1.80	46.30	0.54	0.12	16.00	0.18	15.2	3.622570	1985
7.90	29.00	0.54	0.13	16.00	0.26	20.06	5.136929	1986
7.80	25.00	0.51	0.13	19.00	0.38	36.39	7.167765	1987
29.30	49.10	0.65	0.15	20.00	0.45	46.69	8.599374	1988
11.40	74.10	0.70	0.18	22.00	4.90	82.51	13.117000	1989
0.00	67.40	0.77	0.18	29.00	7.67	109.89	17.0340	1990
0.00	123.70	0.72	0.20	28.00	14.00	192.59	29.8590	1991
0.00	117.60	0.46	0.24	32.90	33.10	420.84	94.4450	1992
0.00	101.30	0.56	0.19	27.20	52.70	945.95	167.3400	1993
0.00	115.40	0.63	0.20	27.00	100.70	1877.15	234.3600	1994
0.00	68.40	0.60	0.18	28.00	145.10	4047.38	416.4200	1995
0.00	132.70	0.66	0.25	30.00	339.50	10484.83	677.9300	1996
0.00	47.70	0.60	0.24	41.70	415.60	16155.78	967.5400	1997
0.00	17.10	0.68	0.23	36.30	473.80	21941.95	1,201.1300	1998
0.00	16.00	0.74	0.21	24.00	487.30	26799.16	1,455.1900	1999
26.90	8.00	0.72	0.20	24.00	990.70	32299.01	1,972.2400	2000
30.10	4.90	0.56	0.17	15.20	1,501.40	39234.99	2,741.8800	2001
29.10	8.30	0.53	0.17	14.90	2,140.80	46176.88	3,630.7400	2002
20.10	7.70	0.51	0.16	16.20	3,298.00	55670.2	4,729.5200	2003
19.10	8.50	0.47	0.16	11.30	5,210.50	65825.06	6,466.4900	2004
20.30	8.50	0.38	0.14	11.00	8,620.80	82429.1	9,775.9500	2005
15.60	7.20	0.44	0.14	11.30	12,820.40	93546	12,308.5889	2006
15.90	8.10	0.40	0.14	11.70	14,479.10	105501	13,942.3569	2007
15.80	14.30	0.41	0.14	11.80	17,253.80	110056	16,508.4580	2008
15.80	11.20	0.39	0.14	10.80	21,757.60	122015	20,848.0394	2009
15.00	13.00	0.39	0.15	9.80	25,505.60	124000.1	25,874.3650	2010
18.00	18.10	0.46	0.14	9.40	28,998.70	169611.3	27,775.6156	2011
17.70	35.10	0.42	0.18	11.30	37,759.80	214544.3	39,544.4000	2012

18.00	37.1 0	0.43	0.19	12.00	37,621.70	201290. 2	44,133.0680	201 3
-------	-----------	------	------	-------	-----------	--------------	-------------	----------

المصدر : بنك السودان المركزي